بحث

في التوثيق والتضعيف

السيد عز الدين الطباطبائي الحكيم

دار الهلال

بحث

في التوثيق والتضعيف

السيد عز الدين الطباطبائي الحكيم

دار الهلال
طباعة. نشر. توزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠ـ م

اسم الكتاب ..... بحث في التوثيق والتضعيف

تأليف .....السيد عزالدين الطباطبائي الحكيم

الناشر ..... دار الهلال

العدد ..... **١٠٠٠ نسخة**

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والفضل

اللهم صل على محمد وآله الطيبين، سادات الخلق، وأئمة الحق، الهادين إلى صراطك القويم، الداعين إلى كلمتك في الأرض، الذين جعلهم النبي ﷺ عدلا للقرآن الكريم، وضمانا لحفظ الأمة من الضلال، بهم تفتح أبواب الهداية، وتسدل أنوار الولاية، نسال الله تعالى أن نكون من المتمسكين بعروتهم الوثقى، والثابتين على طريقتهم المثلى، والفائزين بشفاعتهم في الآخرة والأولى، إنه أرحم الراحمين.

وبعد.. فهذه بحوث عرضناها في مجالس البحث والمذاكرة، وتداولنا الرأي فيها مع بعض الفضلاء والطلبة، حاولنا فيها أن لا نبتدئ البحث من حيث انتهى السابقون ونبني على ما أسسوه، وإنما نعيد النظر في مجمل الأصول التي بني عليها علم الرجال والدراية، والمصادر التي اعتمدت عندهم في البحث فيه، وتحديد مفاهيم المصطلحات الواردة فيه، ونتساءل عن المعايير التي اعتمدت في مقام الجرح والتعديل، عند الأوائل الذين اعتبرت كلماتهم مصادر للتوثيق والتضعيف، واعتبار الرواية والراوي وقبولها من عدمه، مثل ما ورد في كتاب النجاشي، وكتابي الشيخ الطوسي، وكتاب ابن الغضائري، وما نقلوه عن غيرهم من العلماء والأعيان، وغير ذلك.

وكان التساؤل المهم: هل كانت هناك ضوابط ومعايير لعمليات الجرح والتعديل عندهم استندوا إليها والتزموا بها؟ وهل كانت تلك المعايير موحدة

فيما بينهم، والتزم بها الجميع؟ أم لم تكن كذلك؟.

والتساؤل الآخر: هل يمكننا اليوم معرفة تلك الضوابط والقواعد التي استندوا إليها؟ ثم في مرتبة لاحقة: هل تتوافق معاييرهم مع آخر ما وصلت أو ما يمكن أن تصل إليه تحقيقات المتأخرين؟ فيما ينبغي أن يعتمد عليه منها مما لا ينبغي؟.

فكان لا بد أن نخرج عن طريقة البحث المألوف في علم الدراية والرجال، من النظر في القواعد الرجالية الكبروية، ثم تطبيقها على الرواة فرداً فردا، والحكم بمقتضاها على اعتبار الراوي أو عدمه.

فرجعنا إلى النصوص الواردة في حق كل راوٍ للحديث في كتب الرجال، والتأمل فيها، ودراسة ما يحيط بها من قرائن وشواهد تتعلق بحاله، ومحاولة معرفة الأسس التي اعتمدت في توثيقه أو تضعيفه عندهم أن أمكن ذلك، على نحو اليقين أو الظن أو الاحتمال، ولكل منها حقه في مقام البحث.

ثم مناقشتها وبيان ما هو الصحيح الذي ينبغي أن يعتمد عليه، وما لا ينبغي أن يعتمد عليه.

وأهم الكتب المعنية بالرجال أربعة، وهي كتاب النجاشي، والفهرست والرجال للشيخ الطوسي، وكتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري.

وقد يبدو أن مؤلفيها ثلاثتهم كانوا زملاء في درس واحد، أو قريباً من ذلك، فقد ذكر النجاشي ﵀ في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر الصيقل [٨٣] أنه قرأ كتابه النوادر مع أحمد بن الحسين يعني ابن الغضائري على أبيه[١]، كما لوحظ في كتاب فهرست الشيخ ﵀ أنه كثيراً ما يكون متطابقاً في بعض عباراته

(١) رجال النجاشي: ٢٠٠.

مع عبارات النجاشي ﷺ لفظاً بلفظ، أو قريباً من ذلك، وكأنهما في مجلس إملاء واحد لشيخ واحد.

والأهم من بينها كتاب النجاشي، لا لأنه الأوثق، فذلك بحث له مقام آخر، وإنما لأنه الأكثر من بينهم تنصيصاً على التوثيق والتضعيف، والأغنى مادةً لما يتعلق بموضوع بحثنا.

فلذلك جعلناه محور البحث، فأخذنا بعض من ذكر أسماءهم وضعفهم، أو وثقهم، ممن وجدنا في كلامه ما ينفع في استنباط المعايير التي بني عليها التضعيف والتوثيق، وبحثنا عما ذكر فيه من سائر أحواله وشؤونه، وما يتعلق به في الكتب والمصادر الأخرى حسبما أمكننا من ذلك، دون من اقتصر فيه على لفظة (ضعيف) أو (ثقة) أو نحو ذلك، مما لا نجد فيه مجالاً للنظر والبحث.

ولا نزال نعتقد أن مثل هذا البحث بحاجة إلى استقصاء أكثر، في سائر ما كتب عن الرجال، فربما تتضح - أكثر فأكثر - الأسس التي كانوا يبنون عليها ويعتمدون، في الطعن أو في التوثيق، وتتضح مراداتهم منها، ثم يتضح لنا نحو الاستفادة منها، وكيفية التعاطي معها.

وسيكون لنا في هذه الدراسة مقامان، يتم في المقام الأول تقديم البحث وتلخيص النتائج.

وفي المقام الثاني تراجم بعض الرجال، ودراسة ما ذكر من أحوالهم وشؤونهم، وما قيل فيهم من توثيق أو تضعيف، وما يمكن استنتاجه من المعايير المعتمدة عندهم في ذلك.

نسأل الله تعالى أن ينفع به الباحثين الجادين في طلب العلم، كما ينفعنا به بين يديه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم.

المقام الأول

تقديم البحث

وتلخيص النتائج

تقديم وتلخيص

لا ينبغي الريب في أن الوجه المعتبر في قبول قول الرجاليين في أحوال الرواة ـ في المدح والذم أو التجريح والتعديل ـ من عدمه هي كونها إخبارات حسية وشهادات من الثقاة، بعد البناء على حجية خبر الثقة الواحد، وانه لا موجب للتعدد، إذ لا لزوم لشهادة العادلين، كما هو المعروف في المقام.

وتكفي الإخبارات القريبة من الحس، كما يذكر في حجية خبر الثقة، حيث لا يكون المخبر الثقة مطلعاً برؤية أو سماع أو حس على حال الراوي، وإنما يخبر عن أمر مشهور يكون لشهرته قريباً من الحس، فيقبل منه وإن لم يكن محسوساً.

وعلى ذلك يجري أكثر ما أخبر به الرجاليون ـ كالشيخ والنجاشي ـ عمن لم يعاصروه أو لم يعاشروه من الرواة والمحدثين، وهو الأعم الأغلب في أخبارهم، فإنه يمكن قبولها منهم باعتبارها حكاية عما هو مشهور ومعروف من أحوال الرجال، بحيث تكون قريبة من الحس.

الظاهر أن حجية قول الرجاليين تقتصر على هذا الحد ولا تتعداه إلى غيره، إذ لا شك في عدم حجية الأخبار المبنية على اجتهادات الرجاليين واستنباطاتهم، مما لا يكون حكاية حسية أو قريبة منها، لأن الأخذ بالاجتهادات يدخل في عنوان التقليد حينئذٍ، ولا وجه للقول بجواز تقليد الرجاليين من قبل الفقيه المجتهد، لأن علم الرجال مما يحتاجه المفتي الفقيه، ولا يحتاجه العامي، وينبغي أن يكون ذلك واضحاً.

كما أن الظاهر أن ما يجب قبوله من قول الرجالي الثقة في أحوال الراوي هو إخباره عن وثاقة الراوي بمعنى صدقه وأمانته في نقل الرواية وأيضاً ضبطه وحسن أدائه للخبر.

دون من لم يكن كذلك ممن يعرف بتعمد الكذب لعدم تحرزه في ذلك، أو من يقل ضبطه وحافظته عن الحد المتعارف عند العقلاء، بحيث لا يحفظ الكلام ولا يرويه كما سمعه.

أما وقوع الخطأ من الراوي دون تعمد الكذب فهو لا ينافي الوثاقة ولا يسقطه عن الاعتبار بلا ريب.

وأما تضعيفهم المستند إلى ما عدا ذلك من شؤون وشروط قد يرونها لازمة في الراوي، اجتهاداً منهم في ذلك، مثل عدم الرواية عن الضعفاء، أو عدم الاعتقاد ببعض الأمور، أو نحو ذلك، فلا يلزم الأخذ به كما هو معلوم.

ألفاظ الجرح والتعديل

وعلى ذلك.. كان أول ما يجب التوقف والتامل فيه في كتب الرجال هو: لماذا لم تكن عبارات الطعن والتعديل عندهم بلفظ صدوق وكذوب، وإنما كانت بلفظ ضعيف وثقة؟ وما هو المراد منهما؟

مع أن علم الرجال والدراية يعتمد على هذين المصطلحين بشكل يكاد أن يكون مطلقاً، واعتبر أن هذين الوصفين هما الحدان الفاصلان بين اعتبار الراوي وعدمه، حتى إن البعض لا يكتفي بأي صفة من صفات المديح إلّا أن تكون تصريحاً لفظياً بالتوثيق.

مع أن وظيفة الرجالي كما تقدم هي بيان أن الراوي صدوق مأمون في نقل

الرواية أو كذوب غير مؤتمن على أدائه.

مصطلح الضعف

فهل تعني عبارة (ضعيف) أنه غير مؤتمن في أداء الحديث وفي روايته لأنه يتعمد الكذب؟ أو لأنه غير ضابط؟ أو تعني معنى آخر أعم من ذلك؟.

وإذا كانت بمعنى الكذوب فلماذا اقتصرت عبارات الجرح والتعديل على مصطلحي الضعيف والثقة؟ إلّا في موارد قليلة جداً ذكر فيها لفظ الكذب والصدق، أو ما يكون بمعناهما.

وأما عدم الضبط بسبب النقص في الإدراك وعدم الرشد فالظاهر أنه بعيد عن مرادات الرجاليين، لأن من لم يكن ضابطاً في فهمه وإدراكه بهذا المعنى لا ينبغي أن يعد في عداد الرواة والمحدثين، وأصحاب الكتب والمؤلفين.

وإن كان المقصود به ضعف المستوى العلمي وقلة الخبرة في التعاطي مع الحديث وحفظه وروايته وتدوينه فهو أمر نسبي يختلف في درجات كثيرة، وإذا أريد هذا المعنى من مصطلح الضعف فمن الواضح أنه يختلف بحسب الأنظار، ويخضع للاجتهادات المختلفة.

سبق العامة لعلم الرجال

يضاف إلى ذلك ما هو المعروف من أن تصنيف الرجال إلى ضعيف وثقة هو مما سبق إليه العامة، باعتبار أنهم أسبق من الإمامية شعوراً بالحاجة إلى هذا التصنيف للرجال، بعد انقطاعهم عن المعصوم بوفاة النبي ﷺ كما يعتقدون، والفوضى التي عمت بعده صلوات الله عليه وآله في تداول الحديث وروايته بعد المنع منه مدة طويلة، وكثرة الكذابة والمدعين، فاحتاجوا إلى علم الرجال،

وشرعوا ببيان حال الرواة، فظهر مصطلح الضعيف والثقة، وتبلور عندهم ـ على ما هم عليه ـ ومنهم انتقل إلى الإمامية.

وقد تأخر الإمامية عنهم كثيراً في هذا الأمر، لعدم حاجتهم إليه وهم بحضور الإمام المعصوم عليه السلام، الذي لم ينقطع عنهم إلّا في فترات محدودة، قبل الغيبة الكبرى، وهي فترة طويلة تزيد على الثلاثمائة عام، عاش فيها الشيعة مع أئمتهم عليهم السلام مختلف الظروف السهلة والصعبة، واستفادوا من حديثهم، ودونوا الكتب بحضورهم، وعرضوا بعضها عليهم.

وعلى الرغم من ظهور الكثير من الأزمات والفتن التي ابتلوا بها، وانتشار الكذابة، إلّا أن حضورهم عليهم السلام، ووجودهم كان له أعظم الأثر في تنظيم حال المؤمنين وتحصينهم وحمايتهم من الضياع.

ولكن في الفترة المتأخرة وبعد تعدد الوسائط في الرواية عن المعصوم ظهرت الحاجة عندهم إلى تصنيف الرجال، بعد أن تبلور ذلك عند العامة بشكل واضح، ومنهم انتقل إلى الإمامية.

مصطلح العامة في الضعف

ويلاحظ هنا أن العامة لا يقتصرون في مصطلح الضعيف على خصوص المتهم بالكذب، إنما يوسعونه إلى معنى أعم من ذلك.

وهذا الأمر معروف فيهم، حتى أنهم ضعفوا بعض الرواة لمجرد اتهامهم بالرفض والتشيع، وليس لاتهامهم بالكذب، فضلاً عن الأسباب الأخرى التي استندت إليها توثيقاتهم وتضعيفاتهم، ومن الطبيعي أن ينتقل نفس المصطلح إلى الإمامية، ولا يقتصر على الإخبار بالصدق والكذب، وإنما تدخل فيه معايير أخرى اجتهادية، كما هو عند العامة.

المعتبر من الشهادات

وقد تقدم أن المعتبر هو الشهادة الحسية من قبل الرجالي بصدق الراوي وأمانته في نقل الحديث، أو الشهادة بعدم أمانته، لاطلاع الشاهد على ذلك من حال الراوي عن قرب، ومعرفته به كإنسان ملتزم مأمون على نقل الحديث وأدائه بلا تغيير ولا تحريف، ولو لكونه على ظاهر العدالة والثقة ولم يظهر منه ما يشينه أو يريب فيه.

أو الشهادة القريبة من الحس، بحيث يكون للرجل من المعروفية والشهرة من حاله في العدالة والإلتزام ما يمكن من الشهادة به حتى لو لم يكن الشاهد معاصراً أو قريباً منه في المكان أو الزمان، أو مطلعاً على حاله عن قرب.

وهذا ممكن، بل كثير الوقوع، مثل شهادتنا بعدالة الكثير من العلماء والأعيان ممن عرف منه ذلك ولو بعد وفاته بزمن قليل أو غير قليل.

وبما أن الأعم الأغلب من التوثيقات والتضعيفات الواردة على لسان الأصحاب كالنجاشي والشيخ لا يمكن أن تكون من الصنف الأول، لبعد المسافة الزمنية، فقد اعتبر المحققون الأفاضل ممن كتب في علم الدراية والرجال تلك الشهادات من الصنف الثاني، واعتبروها شهادة قريبة من الحس، ولذلك لزم قبولها منهم، والأخذ بها والبناء عليها، في اعتبار الراوي وقبول روايته وعدمها.

ولكن التساؤل الذي يلزم التوقف عنده: هل كان إخبار النجاشي والشيخ مثلاً بالضعف شهادة حسية أو قريبة من الحس بكذب الراوي؟ أو يرجع إلى أمور أخرى قد يخالطها الحدس والاجتهاد بحسب مبانيهما الخاصة بهما في اعتبار الراوي وعدمه؟.

بين الكشي وسائر الرجاليين

ويلاحظ هنا الفرق المهم بين طريقة الكشي في استعراض حال الراوي من خلال ما ورد فيه من روايات، والتوقف عن الحكم عليه بالتضعيف أو التوثيق إلّا قليلاً، وكأن الأمر موكول إلى القارئ، وبين طريقة النجاشي والشيخ وابن الغضائري ﵏ في الحكم على الراوي بالضعف أو عدمه بدون ذكر الروايات الواردة في شأنه إلّا قليلاً.

ومن الواضح أن الطريقة الأولى هي أولى بالقبول، لأنها تعتمد نقل ما روي عن حال الراوي وما سمع من ذلك بالحس من دون اجتهاد.

في حين أن التضعيف والتوثيق في الطريقة الثانية هو حكم من قبل صاحب الكتاب يعتمد على اجتهاده، وبحسب وجهة نظره، وفق الموازيين التي يراها كافية في التوثيق والتضعيف، ومن الممكن أن لا يوافقه الآخرون في الرأي.

اختلاف الرجاليين

وكثيراً ما يقع الاختلاف بينهم في التوثيق والتضعيف، والظاهر أن ذلك لا منشأ له إلّا الاختلاف في المباني والمعايير التي يستند إليها كل طرف في الحكم بالضعف والوثاقة، ومن المحتمل جدياً اختلاف تلك المباني عما استقر عليه التحقيق في علم الدراية في الوقت الحاضر.

ولا يمكن أن يكون منشا الاختلاف بين القائل بتوثيق الراوي والقائل بتضعيفه هو الاطلاع الحسي منهما على حاله، بأن تكون عدالته ظاهرة من حاله بحيث يمكن الشهادة بها عن حس أو قريباً من الحس ويكون في نفس الوقت فسقه ظاهراً يمكن الشهادة به أيضاً.

وإذا كان الفاصل الزمني بين الرجاليين كالشيخ والنجاشي وبين الرواة والمحدثين كبيراً، وكانت الإخبارات مبنية على الشهرة والمعروفية، وبذلك تكون قريبة من الحس كما قالوا، فإن الاختلاف فيها يكون أكثر إشكالاً، إذ لا يمكن أن يكون الشخص الواحد مشهوراً بحالين متضادين.

ومنه يظهر أنه لا يمكن تفسير اختلاف الرجاليين في التوثيق والتضعيف إلّا بأنه يرجع إلى نوع من الاجتهاد والاختلاف بالمعايير.

وأوضح من ذلك ما إذا حكم الرجالي بتوثيق الراوي وحكى عن آخرين تضعيفه، أو بالعكس، فإنه لا يمكن أن يكون ناشئاً من اطلاع حسي على حاله، فلا معنى لأن يقول: رأيت فلاناً وأشهد بعدالته وتدينه ولكن فلاناً من العلماء يشهد بفسقه وكذبه، إلّا إذا كان في مقام الطعن والاتهام لذلك العالم الشاهد بخلاف ما رآه وشهد به من حال الراوي.

وإنما يرجع إلى الاختلاف الاجتهادي في المباني التي يستند إليها كل طرف في الحكم بالضعف والتوثيق.

بل من المحتمل أيضاً اختلاف الرجالي كالنجاشي ونفس الراوي الذي تم تضعيفه، فقد يعتقد الراوي صحة الأخذ بنوع من الروايات، ويختلف معه الرجالي اختلافاً في المباني والمعايير التي يتم بها قبول الرواية من عدمها.

والظاهر أن الخلاف بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد البرقي ـ الذي ذكروا أنه ثقة في نفسه ولكنه يروي عن الضعفاء و يعتمد المراسيل ـ راجع إلى الاختلاف في وجهتي النظر في التعامل مع الأخبار والعمل بها.

وإلا فلو كانت طريقة أحمد بن محمد بن خالد البرقي مجرد حشو الأخبار،

وجمعها على الغث والسمين، ورواية الأحاديث من دون أن يعمل بها، لم يكن هناك ما يدعو أحمد بن محمد بن عيسى للخلاف معه وإخراجه من قم، ويدل على ذلك قولهم فيه: كان يعتمد المراسيل.

ومثل ذلك ما إذا اختلف الرجالي والمحدث ـ كما إذا حكم النجاشي بضعفه وعدم الاعتماد عليه، واعتمد عليه الكليني وأكثر من الرواية عنه ـ فالظاهر أن ذلك ناشئ من اختلافهما في الميزان والمعيار الذي يقاس عليه للاعتماد على الراوي والابتعاد عنه.

الضعف النسبي

وأوضح من ذلك ما إذا كان الرجالي يضعف الراوي في كتاب الرجال ويعتمد عليه في كتب الفقه والفتوى و يستدل بروايته، وهو ما وقع متكررا عند الشيخ، باعتباره الوحيد الذي كتب في الرجال وفي الفقه والأخبار.

فهل هو عدول منه عن الأخبار بالتضعيف؟ ولو كان التضعيف مستنداً إلى شهادة حسية، فكيف يسوغ للإنسان أن يعدل عما شهده بالحس؟ ربما يمكن ذلك في حالات خاصة.

أو هو عدول عن المباني الكبروية والمعايير التي يستند إليها في التضعيف؟

الظاهر أن هناك احتمالاً ثالثا هو الأقرب والأقوى منهما، وهو أن التضعيف عنده معنى واسع، لا يتنافى مع جواز العمل بالرواية والاستدلال بها.

ويشهد لذلك أن بعض التضعيف ورد في نفس كتاب الاستدلال الفقهي، أي في التهذيب والاستبصار، وليس في كتابين مختلفين، ذكر في أحدهما التضعيف واستدل في الكتاب الآخر، ولذا لا يمكن تفسير ذلك بالعدول عن

الرأي في الراوي، وإنما ينبغي تفسيره بما ذكرنا من أن مصطلح التضعيف لا ينافي العمل بالرواية والاستدلال بها.

فقد ضعّف محمد بن سنان في كتابه الرجالي الفهرست، كما ضعّفه في كتابيه الفقهيين التهذيب والاستبصار، ولكنه روى عنه فيهما مئات الأحاديث واستند إليه في الاستدلال.

وفي علي بن حديد لم يذكره بمدح ولا ذم في كتابي الفهرست والرجال وكان من المفترض أن يفعل ذلك فيهما، وكذلك فعل النجاشي أيضاً، ولكنه ذكره بالتضعيف في كتابي التهذيب والاستبصار، مع أنه وفي نفس الكتابين استدل بروايته عشرات المرات، ولم يتردد في ذلك.

فالأقرب أن التضعيف عنده هنا ليس بمعنى السقوط عن الحجية، لوضوح الخلل والتدافع في الكلام لو أريد ذلك، وإنما هو بمعنى التضعيف النسبي، أي بالإضافة إلى غيره، وليس بمعنى أنه فاقد للاعتبار، ولا يصح الأخذ بروايته، كيف؟وقد أخذ بها نفسه وبذلك العدد الكثير من الموارد.

ويشهد لذلك أن كل ما ورد من التضعيف في كتابي التهذيب والاستبصار إنما ورد عند تعارض الأخبار، وفي مقام ترجيح أحد الخبرين على الآخر، ولم يرد في غير حالات التعارض، فإذا قال في مقام الترجيح: إن راوي هذا الخبر كمحمد بن سنان أو علي بن حديد ضعيف، فلذلك يقدم الخبر الآخر عليه، مع أنه لا يتردد في الرواية عنهما كثيراً، فلا معنى لذلك إلّا أن محمد بن سنان هو أقل اعتباراً وأضعف من راوي الخبر الآخر، وليس بمعنى سقوطه عن الاعتبار.

ولا يصح القول إن كتابي الشيخ التهذيب والاستبصار هي لمجرد الحشو وجمع الأخبار صحيحة وضعيفة، لأن الأول ذكر فيه الأخبار للاستدلال على

فتاوى الشيخ المفيد في المقنعة، ولا معنى للاستدلال بما يعتقد ضعفه وعدم صلوحه للاستدلال به، والثاني للجمع بين الأخبار المتعارضة، ولا موضوع للتعارض مع كون الأخبار ساقطة عن الاعتبار والحجية.

وأوضح من ذلك ذكر الخبر كشاهد جمع بين الخبرين المتعارضين، كما يفعله ﵀ كثيراً، إذ لا مجال لتوهم عدم البناء على اعتباره عنده.

وقد ذكر الشيخ ﵀ في مقدمة كتابه التهذيب أنه يستدل فيه على فتاوى المقنعة بعد القرآن والسنة المتواترة والمقترنة بقرائن الصحة والإجماع «بأحاديث أصحابنا المشهورة» وعند التعارض يرجع لوسائل الترجيح، ثم قال: ومهما تمكنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في اسنادها فإني لا اتعداه[١].

وكذلك قال في مقدمة الاستبصار: وأن ابتدئ كل باب بإيراد ما اعتمده من الفتوى والأحاديث فيه ثم اعقب بما يخالفها من الأخبار وأبين وجه الجمع بينها على وجه لا أسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه، واجري في ذلك على عادتي في كتابي الكبير المذكور[٢].

مما يدل على أنه يعتمد هذه الأحاديث المذكورة في الكتابين للفتوى باعتبارها أحاديث أصحابنا المشهورة أو باعتبارها مقترنة بقرائن الصحة.

كما يدل على أن التضعيف الذي يذكره في بعض الروايات أو الرواة لا يريد به معنى السقوط عن الاعتبار والحجية، وانما يعنى به التضعيف النسبي الذي ذكرناه، ولذلك لا يلجأ إليه إلا عند الاضطرار.

---

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٤.

(٢) الطوسي، الاستبصار: ١/ ٣.

بعض مناشىء التضعيف

وأيضاً يبدو من بعض كلماتهم أن لديهم مناشيء غير ما تقدم لإطلاق صفة الضعيف على الراوي.

فمثلاً يكون للرجل حالتان في الوثاقة والفضيلة وأخرى في الإنحراف أو الضعف، وعندما يترجم يذكر ما جرى له أو قيل فيه في الثانية باعتبارها الأمر الأبرز فيما يتعلق بحاله، أو بلحاظ أن ذلك قد ورد في شأنه وينبغي أن يذكر كما ورد، ويتم التركيز على ذلك، وتجاهل الحال الأخرى عندما كان مقبولاً بين الأصحاب يتداول الحديث معهم أخذا ورواية كغيره من الثقات.

وقد يكون ذلك في بداية حياته، كما ورد في شأن سهل بن زياد من كلام الفضل بن شاذان: أنه كان لا يرتضيه، ويقول:هو الأحمق، مع أن الفضل أسبق من سهل في الطبقة، وكأنها صدرت منه كما تصدر بعض كلمات الأستاذ في حق تلميذه، أو من هو بمرتبته.

وكما صدر من أحمد بن محمد بن عيسى في شأنه وإخراجه من قم وهو أقدم منه طبقة، وقد اعتبر ذلك سبباً لتضعيفه أو التوقف فيه.

مع أن التضعيف لا ينبغي أن يعتمد إلّا إذا صدر من المتأخر طبقة، حيث يكون محيطاً بكل شؤون الراوي وأحواله، دون المتقدم، إذ قد تختلف حال الرجل في آخر حياته، كما يظهر من حال سهل ذلك، فقد أصبح من كبار مشايخ الرواية، وأخذ منه الأعيان والفضلاء، واعتمدت عليه كتب الحديث.

وقد يكون نظير ذلك في من انحرف في آخر عمره، كما ورد في أحمد بن هلال من اللعن والطعن، فقد تم التركيز على ذلك والغفلة عن ماضيه الطويل في الحديث والرواية، وما كان فيه من المقبولية الكبيرة بين الأصحاب، بحيث

صعب على الشيعة قبول ما ورد فيه إلّا بعد عدة مراجعات.

وقد ورد عن ابن الغضائري أنه توقف في الأخذ بروايته إلّا في ما رواه ابن محبوب من كتاب المشيخة وابن أبي عمير في نوادره فقد سمع هذين الكتابين جلَّ أصحاب الحديث واعتمدوه فيهما، مما يعني أن بعض رواياته مقبولة حتى بعد وضوح حاله واشتهار الطعن فيه.

وقد يرد في بعضهم الإشارة إلى حالتي الاستقامة والانحراف فيه، ولكن لا يظهر أن كل التضعيفات الصادرة منهم تلتزم بنهج واحد يجري على الجميع، في ذكر الحالتين والبناء على ما يقتضيه الأمر فيهما أو التركيز على حالة واحدة منه وتجاهل الحال الأخرى.

التضعيف والأخذ بالرواية

كما قد يظهر من بعض العبارات أن إطلاق صفة الضعيف في الراوي لا يتنافى مع صحة رواياته أو حسنها، ولو في البعض منها، كما قال النجاشي في الحسن بن محمد بن سهل النوفلي[٧٥]: ضعيف، لكن له كتاب حسن كثير الفوائد[١]، وفي الحسن بن راشد الطفاوي[٧٦]: ضعيف، له كتاب نوادر حسن كثير العلم[٢]، وفي الحسين بن عبيد الله السعدي[٨٦]: ممن طعن عليه ورمي بالغلو، له كتب صحيحة الحديث[٣]، وقال الشيخ في إبراهيم بن إسحاق النهاوندي[٩]: كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه وصنّف كتباً جماعة قريبة من

---

(١) رجال النجاشي:٣٧.

(٢) رجال النجاشي:٣٨.

(٣) رجال النجاشي:٤٢.

السداد[١].

مما يدل على أن مصطلح الضعيف يجري عندهم على غير المعنى المعروف عندنا، ولذلك لا نجد مثل هذه الإطلاقات مقبولة لو جاءت على لسان المتأخرين ممن صنّف في الرجال.

ولا يصح الجواب عن ذلك بالبناء على أن الملاك في حجية خبر الواحد هو الوثوق بالخبر وليس الوثوق بالراوي، كما ذكر البعض في مباحث الأصول من أن الحجة هو الخبر الموثوق وليس خبر الثقة، وأنه إنما يؤخذ بخبر الثقة للوثوق بخبره لا لوثاقة الراوي، فيمكن فرض المرويات صحيحة وموثوقة، وإن لم يكن الراوي معتبرا.

لأن مثل ذلك يرجع بنا إلى الاخذ بالحدس والاجتهاد، وليس بالمنقول الحسي، لأن الوثوق بالخبر من غير طريق الراوي لا يتحقق إلّا بالحدس.

مضافا إلى أن ذلك يستلزم لغوية ذكر الراوي للخبر، إذ لو كان منشأ الوثوق بالخبر بعض القرائن والشواهد من غير طريق الراوي لم يكن هناك مصحح لذكره، وانما كان ينبغي ذكر تلك الشواهد الموجبة للوثوق.

وأيضاً نرى في كتب الرجال عند ذكر الطريق إلى كتب بعض الرواة ممن يرد فيه بعض الطعن عبارة كثيرة التداول، يقولون: حدثنا بكتبه فلان إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو.

ورواية الحديث إذا لم تبتن على قبوله والأخذ به، وإنما على مجرد الجمع والحشو لم يكن من سبب موجب لاستثناء الغلو والتخليط، ولا من داعٍ للتورع عنه.

---

(١) الطوسي،الفهرست:٣٩.

وإذا بنيت على قبول الحديث دلّت على أن المعروف عندهم أنه لا مانع من تداول الحديث المروي عن المضعفين، أو المتهمين بالغلو والتخليط، والأخذ به في غير ما كان فيه من غلو أو تخليط.

بل ورد على لسان النجاشي الجمع بين التوثيق والتخليط، فقال في محمد بن وهبان[١٠٦٠]: ثقة من أصحابنا واضح الرواية قليل التخليط[١].

وكل ذلك يدل على اختلاف هذه المصطلحات في وقتنا عمّا كانت عليه استعمالاتهم في زمانهم.

إطلاقات أخرى للضعف

وقد نجد في بعض الحالات منهم إطلاق صفة (الضعيف) على المجهول الحال، ولا شك أن المجهول لا يصح الأخذ بروايته والاعتماد عليها.

ولكنه معنى مختلف عن المصطلح المعروف، وهو بهذا المعنى لا يصلح لمعارضة التوثيق الصادر من طرف آخر، ولا الحكم بتساقطهما، وإنما يجب أن يقدم التوثيق لأن من عَلِم حجةٌ على من لا يعلم.

بل قد نجد عندهم من أسباب التضعيف في الراوي اعتماده على المراسيل، وروايته عن الضعفاء، أو روايته بالوجادة، أو رواية الغلاة عنه، أو غيرهم من أهل الضلال.

وجاء في كلام ابن الغضائري في ترجمة بعضهم[٢٧]: (كذاب متروك الحديث جملة، وفي مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب

---

(١) رجال النجاشي:٣٩٦.

الضعفاء مجتمعة فيه)[1] مما يعني أنه لا يرى معنى الضعف يقتصر على الكذب، وانما يرى له معاني أخرى أيضاً.

بل يبدو أن المراد من الضعيف في بعض الموارد هو الضعيف نسبيا، أي بالإضافة إلى غيره ممن هو أقوى منه وأوثق، كما تقدم في التضعيفات الواردة في كتابي التهذيب والاستبصار.

فقد وجدنا الشيخ ﵀ يأخذ برواية من اتهمه بالضعف ويعمل بها كثيراً أو قليلاً، وقد يعتمد عليها في مقام الفتوى، بل قد يعتمده كشاهد جمع بين الخبرين المتعارضين، إذ لا مجال في مثل ذلك للشك في اعتباره عنده والعمل به، كما تقدم، وربما يكون غيره يعني ذلك المعنى أيضاً.

ويشهد لذلك قول النجاشي في بعضهم أنه قيل فيه بعض القول وضُعّف بعض التضعيف، وفي بعضهم أنه لم يكن بكل الثبت، أو في حديثه ضعف، ونحو ذلك، مما يدل على أن الضعف بحسب هذه الاستعمالات معنى مشكك، قابل للزيادة والنقصان، وهو غير المعنى المتداول عند المتأخرين في زماننا.

بل الظاهر أن كثيراً من موارد التضعيف في ذلك الوقت قد تبتني على نوع من الاحتياط، أو اختيار الأفضل، وذلك لكثرة الطرق المتوفرة عندهم التي توصلهم إلى الأصول المعتمدة والمعتبرة، فقد يكون بعض التضعيف لبعض الطرق ليس لسقوطه عن الاعتبار، وإنما لتوفر البديل الذي لا موجب معه للأخذ بغيره مما ورد فيه بعض الكلام أو كان غيره أقوى وأثبت.

ولكن الأخذ بهذه التضعيفات في وقتنا يكون مخالفاً للاحتياط، والبناء عليها قد يلزم منه مخالفة بعض التكاليف الالزامية، وذلك لعدم توفر الطرق

---

(١) رجال ابن الغضائري:٤٨.

الأخرى للاتصال بالسند إلى الكتب المعتبرة.

التحول في علم الرجال

وكأن الانتقال من طريقة الكشي ﷺ في ذكر أحوال الراوي والروايات الواردة فيه من دون الحكم عليه إلى الطريقة الثانية التي تتبنى إطلاق الحكم عليه بالتوثيق أو التضعيف يمثل تحوّلاً في علم الرجال، نظير تحوّل علم الفقه من مرحلة الفتوى بمجرد الرواية عن المعصوم إلى حالة الفتوى من دون ذكر الرواية.

والظاهر أن تلك المرحلة في علم الرجال ـ كما هي في علم الفقه ـ هي بدايات التأسيس، التي يبتلى فيها العلم بعدم وجود الضوابط الواضحة، وعدم المنهج المحدد، الذي ينظم عملية الاجتهاد والاستنباط، ولذلك نجد في جانب الفقه تداخُل الاستحسانات مع الفتاوى المستندة إلى الروايات، وكذلك الاحتياطات التي لم يحدد كونها لازمة أو غير لازمة، ونحو ذلك.

ثم تطور الأمر بتطور علم الأصول الذي اهتموا فيه بوضع الأسس السليمة لقواعد الاستنباط، وقد نجحوا فيه مرة، وأخفقوا أخرى، حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم.

وكذلك الحال في علم الرجال، حيث نجد أن كتب الشيخ والنجاشي لم توضع أصلاً لغرض التوثيق والتضعيف، وإنما وضعت كفهرست للأصول والمصنفات، أو لبيان طبقات الرجال، ويذكر المدح أو الذم عرضاً، مما يعني أن علم الرجال لم ينطلق بعد كعلم مستقل، ولم تتبلور مفاهيمه ومصطلحاته وقواعده إلى ذلك الوقت، ما عدا كتاب ابن الغضائري الذي ربما يكون مصنفاً لخصوص ذكر الضعفاء.

ويلاحظ هنا أن ما حكاه العلّامة في خلاصة الأقوال عن علي بن أحمد العقيقي من أحوال الرجال ليس فيه ذكر لمصطلحي الثقة والضعيف، وإنما ذكر ألفاظاً أخرى، مثل: عارف، ومستقيم، وفاضل، ونحو ذلك، مما يعني أن هذا التصنيف للرجال إلى الثقة والضعيف لم يكن قد تبلور إلى ذلك الوقت، علماً أن العقيقي أسبق من النجاشي والشيخ بطبقتين أو ثلاث.

ومن المعروف أن تقسيم الأخبار إلى الأقسام الأربعة -الصحيح والحسن والموثق والضعيف- لم يظهر، ولم يذكر لها تعريف واضح، إلّا في عصر العلّامة الحلي ﵀ أو السيد ابن طاووس ﵀.

وأما في عصر النجاشي ﵀ والشيخ ﵀ فلم يكن عندهم إلّا تصنيف الرواة إلى ضعيف وثقة، ولم نجد في ديباجة كتاب أي أحد منهم تعريفاً لما يقصده من معنى الضعيف والثقة، ولا في خاتمته، ولا في كتاب آخر له، ولا ذكر الأسس التي بنى عليها في اعتبار رجل ضعيفاً وآخر ثقة، ولا المصادر التي استقى منها تلك المعلومات.

في حين أن تلك المرحلة شهدت الخلاف الحاد المعروف بين الشيخ ﵀ الذي حكى الإجماع على جواز العمل بخبر الواحد، وبين أستاذه السيد المرتضى ﵀، الذي حكى الإجماع على عدم جواز العمل بخبر الواحد، مع أنهما لم يختلفا في العمل بالأخبار المتداولة المعروفة في ذلك الوقت، ولم يظهر لذلك الخلاف أثر واضح في مقام العمل والفتوى بينهما، مما يعني أن مفهوم خبر الواحد لم يكن واضحاً متفقاً عليه في ذلك الوقت، فضلاً عن مفهوم الصحيح والضعيف أو الثقة.

التضعيف بالغلو

وكذلك صفة الغلو والارتفاع التي وردت كثيراً على لسان النجاشي والشيخ رحمهما الله في تراجم كثير من الرجال، واعتبرت من صفات الجرح في الراوي، مع أنهم لم يذكروا الحدود الفاصلة لما يستوجب الجرح في الراوي من حالة الغلو مما لا يستوجبه منها.

وقد ذكروا في تراجم بعض من اتهم بالغلو: أن له كتاباً في الرد على الغلاة، ورووا عن بعض من اتّهم بالغلو: أنه يلعن الغلاة، ونحو ذلك.

وقد أجاب السيد الخوئي رحمه الله بأن الغلو له درجات مختلفة في الشدة والضعف، فيمكن أن يكون الشخص غالياً ويلعن من هو أشد منه في الغلو[1].

ولكن البناء على ذلك يلزم منه البناء على أن إطلاق صفة الغلو لا تكفي للقطع على ضعف الراوي، لاحتمال أن يكون غلوه بدرجة لا تمنع من اعتباره، كما يلزم البناء أن تحديد معنى الغلو يخضع للاجتهادات،ويختلف باختلاف وجهات النظر، فقد يكون بعض من يتّهم بالغلو لا يعتبر غالياً من آخرين.

علماً أنهم لم يذكروا السبب الداعي لاعتبار الغلو منشأ للطعن في الراوي من دون سائر العقائد والمذاهب الفاسدة، كالواقفة، والفطحية.

وقد ورد في مقدمة كتاب الفهرست للشيخ الطوسي: (فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بُد من أن اشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أو لا، وأبين عن اعتقاده، وهل هو موافق للحق أو مخالف له، لأن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول

---

(١) الخوئي، المعجم: ٢٠/ ١٥٠.

ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة)[١].

والسؤال هنا: إن ما يشير إليه الشيخ ﵀ من الجمع بين كون الرجل من أصحاب المذاهب الفاسدة وبين وثاقته واعتماد كتبه وقبولها، هل كان خاصاً بالواقفة والفطحية؟ أو يشمل حتى الغلاة والطيارة؟ نظراً إلى أن ما ذكره الشيخ في كتب الرجال من الاعتقاد بالغلو أكثر من ذكر الاعتقاد بالوقف أو الفطحية.

وهل جرى الشيخ ﵀ وكذا النجاشي ﵀ وغيره على هذا التعميم بالفعل؟ بحيث أن وصف الرجل في كتب الرجال بالغلو أو الوقف لا يعني التوقف في قبول روايته عندهم؟ أو اقتصروا في ذلك على الواقفة والفطحية دون الغلاة؟

أو ان ذكر المذهب لا علاقة له بالتوثيق والتضعيف مطلقاً، وإنما هو ذكر لبعض حالات الراوي، كذكر البلد وتاريخ الولادة والوفاة؟

علماً أن بعض من اتهم بالغلو اعتمدوا عليه في روايات الفقه، ورووا عنه الأحاديث الكثيرة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن فتنة الغلو في تلك الفترة كانت فتنة كبيرة ابتلي بها المؤمنون من علماء وعوام، وأن الجدل حوله أخذ أشكالاً مختلفة لم تخل من الإفراط والتفريط، بين الغلو في الاعتقاد في مقام أهل البيت عليهم السلام والتقصير في ذلك.

فقد يكون الاتهام بالغلو من قبل المقصرين لا يعدّ غلواً، كما أن الاتهام بالتقصير من الغلاة لا يعد تقصيراً.

فأي مراتب الغلو تصل إلى حد تضعيف الراوي وعدم قبول روايته؟

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٣٢.

وإيها لا تصل إلى ذلك المستوى؟ وما هو المنشأ والمعيار في ذلك؟

مراتب الغلو

ربما يظهر في بعض الموارد أن المراد بالغلو ما يصل إلى ترك الصلاة والفرائض، مثل قول محمد بن مسعود [١٠١٤]: (فإن القوم يعني الغلاة يمتحن في أوقات الصلوات)[١].

ولكن في بعض الموارد الأخرى يبدو أنه أوسع، فقد اتهم به من لا يشك في أدائه للفرائض، مثل رواية أبي عبد الله الشاذاني قال [١٠٣٧]: (سألت الريان بن الصلت، فقلت له: أنا محرم وربما احتلمت... فقال لي: سألت هذه المشيخة الذين معنا في القافلة عن هذه المسألة؟ يعني أبا عبد الله الجرجاني ويحيى بن حماد وغيرهما؟ فقلت: بلى قد سألت، قال: فما وجدت عندهم؟ قلت: لا شيء. قال الريان لابنه محمد: لو شغلوا بطلب العلم لكان خيراً لهم، واشتغالهم بما لا يعنيهم يعني من طريق الغلو. ثم قال لابنه: قد حدث بهذا ما حدث وهم ينتمونه إلى القيل، وليس عندهم ما يرشدون به إلى الحق)[٢].

فمن الواضح أن المشار إليهم ـ وهم الجرجاني ويحيى بن حماد وغيرهما ـ كانوا بمستوى من العلم بحيث سماهم الريان بالمشيخة، وطلب من السائل أن يسألهم أولاً، ولا شك أنهم لم يكونوا ممن يدعو إلى ترك الفرائض وهم في طريق الحج.

كما أن الريان لم ينتقدهم لترك الفرائض وانما انتقدهم لأنهم شغلوا بغير ما يحتاجون إليه من الفقه، وما يحتاجه الناس، وانصرفوا إلى ما لا يعنيهم، ولا

---

(١) رجال الكشي: ٥٧٦.

(٢) رجال الكشي: ٥٩١.

ينطبق ذلك إلّا على المبالغة في الاهتمام بمقامات أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم، من دون الوصول إلى مستوى ترك الفرائض أو الغلو أو الشرك في الاعتقاد.

موارد الغلو

ويبدو في بعض الموارد أن من الغلو إطلاق صفة الربوبية على أهل البيت عليهم السلام، مثل ما عن خالد الجوان، قال [٥٩١]: (كنت أنا والمفضل بن عمر وناس من أصحابنا بالمدينة، وقد تكلمنا في الربوبية، قال: فقلنا مروا إلى باب أبي عبدالله عليه السلام حتى نسأله، قال: فقمنا بالباب، قال: فخرج إلينا وهو يقول: «بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ»[١])[٢].

وروايته الأخرى، قال [٢٥]: (دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وعنده خلق، فقنعت رأسي فجلست في ناحية وقلت في نفسي: ويحكم ما أغفلكم عند من تكلمون؟ عند رب العالمين؟ قال: فناداني ويحك يا خالد، إني والله عبد مخلوق لي رب اعبده، إن لم اعبده والله عذبني بالنار...)[٣].

وعن صالح بن سهل، قال [٦٣٢]: (كنت أقول في أبي عبد الله عليه السلام بالربوبية، فدخلت عليه، فلما نظر إلي، قال: يا صالح إنا والله عبيد مخلوقون، لنا رب نعبده، وإن لم نعبده عذبنا)[٤].

والظاهر أن هذا النوع من الغلو في أمثال هذه الموارد ناشئ من الخطأ عند بعض الشيعة في تفسير المعاجز والكرامات الظاهرة على يدي أهل البيت عليهم السلام

---

(١) الأنبياء: ٢٦.

(٢) رجال الكشي: ٣٩٢.

(٣) الصفار، بصائر الدرجات: ٢٦١.

(٤) رجال الكشي: ٤٠٦.

وحدود ذلك، نظير الكلام في ثبوت الولاية التكوينية المطلقة أو المحدودة لهم عليهم السلام، ولذلك ورد التعبير بلفظ الربوبية وليس الإلهية، لأن الربوبية ترادف معنى التدبير والولاية، مع قطع النظر عن ثبوتها عقيديا أو عدمه، إلا أنه لا يصل إلى حد الشرك بالله تعالى أو إنكار ذاته تعالى.

كما أنه لا يخرج عن حدّ اعترافهم بمقام أهل البيت عليهم السلام، كأوصياء للنبي صلى الله عليه وآله وحجج على العباد في ضمن شريعة الإسلام، ولذلك نجدهم يتواردون على الأئمة للسؤال وطلب المعرفة، ثم السرعة في الاستجابة لهم عند الردع عن ذلك.

مع أن لهم عليهم السلام مواقف واضحة وصريحة في الإنكار على إطلاق وصف الربوبية عليهم.

ونظير ذلك وصف التفويض المنسوب إلى بعض الأصحاب، فالظاهر أنه يدخل في هذا الباب، لأن التفويض المرفوض الذي يلزم منه الشرك هو التفويض الذي يرجع إلى تحديد قدرته تعالى، وتقييد هيمنته، والعمل خارجاً عن إذنه تعالى، ولو كان البعض من الأصحاب يؤمن بهذا الاعتقاد بهذا الوضوح وهذه الصراحة لم يكن من وجه لاحترامه والتواصل معه.

ولكن يبدو أن هذه المفاهيم لم تكن موضحة بشكل كامل، ولذلك اعتقد من اعتقد، واتهم من اتهم، وتوضيح مثل هذه الدقائق يحتاج إلى وقت، بين الإعتقاد بقدرتهم على إظهار المعاجز بشكل واسع والإيمان الكامل بالهيمنة الإلهية المطلقة على كل شيء، وصحة إطلاق عنوان التفويض لهم من الله أو عدمه.

الغلو والنبوة

وأيضاً يبدو أن من موارد الغلو إطلاق صفة النبوة عليهم صلوات الله عليهم، والظاهر أنها نظير ما تقدم ناشئة من صعوبة تفسير ما ظهر على أيديهم عليهم السلام من العلم ولم يظهر من قبلهم، وما هم مخولون به من بيان علوم الشريعة، أو التشريع الابتدائي، مع الحفاظ على مقام النبي صلى الله عليه وآله وكونه خاتم الأنبياء.

فقد ورد في مكاتبة عبد الله بن حمدويه في اختلاف عقائد أهل نيسابور [١٠٢٦] (وبها قوم يقولون: إن النبي صلى الله عليه وآله عرف جميع لغات أهل الأرض ولغات الطيور وجميع ما خلق الله، وكذلك لا بد أن يكون في كل زمان من يعرف ذلك، ويعلم ما يضمر الإنسان... ويزعمون جعلت فداك أن الوحي لا ينقطع، والنبي صلى الله عليه وآله لم يكن عنده كمال العلم ولا كان عند أحد من بعد، وإذا حدث الشيء في أي زمان كان ولم يكن علم ذلك عند صاحب الزمان: أوحى الله إليه وإليهم، فقال: كذبوا لعنهم الله وافتروا إثما عظيما)[١].

وفي رواية أبي بصير، قال [٥٢٩]: (قال لي أبو عبدالله عليه السلام: يا أبا محمد ابرء ممن يزعم أنا أرباب، قلت: برئ الله منه، قال: أبرء ممن يزعم أنا أنبياء، قلت: بريء الله منه)[٢].

وقد يكون من ذلك ما ورد في الروايات القادحة في المفضل بن عمر، أنه كان يشير: إنكما لمن المرسلين[٣]، بناءً على أنه إشارة لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

ومع قطع النظر عن صحته أو كذبه، إلّا أن من المحتمل قوياً أن يكون

---

(١) رجال الكشي: ٥٨٥.

(٢) رجال الكشي: ٣٦٥.

(٣) رجال الكشي: ٣٩٠.

ذلك بسبب عدم وضوح الحد الفاصل بين مفهوم الرسالة ومفهوم الإمامة، وانهم يزادون من العلم ولولا ذلك لنفد ما عندهم.

وهناك نوع آخر من الغلو، وهو المشهور المعروف الذي تجاوز حدود العقل والمنطق، وتجاهل النصوص القرآنية والنبوية، واعرض عن كل ما ورد في أهل البيت عليهم السلام في معنى التوحيد الإلهي والتنزيه المطلق لذاته تعالى.

التوسع في معنى الغلو

ويذكر هنا أن كلمة (غال) - كما يبدو - قد توسعوا فيها، فاستعملوها في غير الغلاة، فقد قال الكشي في الحسن بن علي بن أبي حمزة [٨٣١] :«انه كذاب غال»[١]، مع أنه من وجوه الواقفة، وقالوا في أحمد بن هلال العبرتائي :«انه غال» وقالوا فيه: «انه ناصب» وشتان ما بينهما، وورد في استثناء ابن بابويه من نوادر الحكمة ما كان فيه من غلو أو تخليط، مع أن بعضاً من ذلك ليس فيه غلو ولا تخليط، وإنما الرواية بالوجادة والسند المنقطع والراوي المجهول.

ويبدو أن هناك إفراطاً غير مبرر في إطلاق الغلو والارتفاع على بعض الأجلاء، كما قال أبو عمرو الكشي في أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري [١٠٨٠]: (له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد عليهم السلام وموضع جليل، على ما يستدل بما روى عنهم، في نفسه وروايته، وتدل روايته على ارتفاع في القول)[٢].

ولغرابة هذه الكلمة في الاتهام بالارتفاع بعد ذكر جلالته وموضعه من الأئمة عليهم السلام توقف السيد الخوئي رحمه الله، وقال: (لا بد من أن يكون فيها تحريف،

---

(١) رجال الكشي: ٥٠١.

(٢) رجال الكشي: ٦١٢.

أو إنه أريد بها معنى غير ما هي ظاهرة فيه)[١].

ونظير ذلك ما قاله في سفيان بن مصعب العبدي، بعد أن روى عن أبي عبد الله عليه السلام [٧٤٨]: (يا معشر الشيعة علموا أولادكم شعر العبدي فإنه على دين الله) قال أبو عمرو: في أشعاره ما يدل على أنه كان من الطيارة[٢].

مصطلح التخليط

وكذلك مصطلح التخليط الذي كثر وروده في كتب الرجال فلم يتضح المقصود به منهم، فهل يرادف معنى الغلو؟ أو يقاربه؟ أو هو أعم؟ أو مغاير له؟ وربما يظهر من بعض الاستعمالات معنى، وربما يظهر من بعضها معنى آخر.

وربما يقال: إن الغلو وصف للرجل من حيث اعتقاده، والتخليط وصف له من حيث روايته إذا اضطربت، فهما قد يلتقيان وقد يفترقان.

ولكن هل يرجع ذلك إلى صفة تعمد الكذب والافتراء؟ أو المراد به مجرد الاضطراب في أداء الرواية؟ وإذا لم يكن المراد به تعمد الكذب كما هو الأظهر فهو معنى متغير يختلف شدة وضعفاً، وقد تختلف في شأنه الآراء والأنظار بحسب اختلاف المباني.

التورع عن الروايات الضعيفة

وهناك أيضاً ما يظهر من بعض كلماتهم من التورع والتحرج من الرواية عن بعض الناس بحيث لا يستحلونه، مثل قول علي بن الحسين بن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني [١٠٤٢]: (كذاب ملعون رويت عنه

---

(١) الخوئي، المعجم: ٨/ ١٢٤.

(٢) رجال الكشي: ٤٦٤.

أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره، إلّا أني لا استحل أن اروي عنه حديثاً واحداً)[١].

والسؤال: هل كان التورع لأجل اتهامه بالكذب؟ وإذا كان كذلك فلماذا كتب عنه هذا العدد من الأحاديث؟

ولا يظهر من كلامه أنه كان يعتقد صلاحه ثم فوجئ بكذبه، لأن الاطلاع على كون الرجل كاذباً لا يحتاج إلى هذا الوقت الكثير.

وكذا قول أيوب بن نوح [٩٧٧] والفضل بن شاذان [٩٧٩]: (لا استحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان)[٢] مع كثرة من روى عنه من الأجلاء وأهل العلم.

ثم ما هو وجه الإشكال الذي يدعو إلى التورع وعدم استحلال الرواية عن الشخص حتى لو كان كاذباً؟.

بل يبدو أن المعروف السائد بينهم أنهم لا يروون ما لا يصح روايته عندهم، فكثيراً ما ورد عنهم: أنه يروي كتب فلان إلّا ما كان فيه من تخليط أو غلو.

أو يقول: حدثني فلان أيام استقامته، فلو لم يكن حريصاً على توثيق ما يرويه لم يكن داع لذكر هذا القيد.

أو يقول: فلان ضعيف ولكن لا ندري كيف يروي عنه بعض المشايخ الأجلاء.

---

(١) رجال الكشي: ٥٩٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٥٧.

أو اعتبار ما يرويه في كتابه دليلاً على معتقده، مثل قولهم: فلان متهم بالغلو ولكن لم نجد في كتبه أو حديثه ما يدل على ذلك، بل إن البعض من الرواة قد تعرض لبعض المشاكل لا لشيء إلّا لأنه يروي عن الضعفاء مع وثاقته في نفسه.

التقليد في علم الرجال

وأكثر إشكالاً من ذلك ما يبدو بمثابة التقليد في علم الرجال في كلمات بعضهم، مثل كلام الشيخ الصدوق ﵀ في الفقيه [١٨١٧]: (وأما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه فإن شيخنا محمد ابن الحسن ﵀ كان لا يصححه، ويقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني، وكان كذاباً غير ثقة، وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ - قدس الله روحه - ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح)[١].

وكذا قوله ﵀ [٤٥]: (كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله سيء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي الحديث، وإنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة[٢]، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي)[٣].

وكذا قول النجاشي ﵀ في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيدالله الجوهري [٢٠٧]: (رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً

---

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٩١.

(٢) الطوسي، الفهرست: ١٣٥.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا ﵇: ١/ ٢٤.

كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته)[١] وغير ذلك من الموارد.

بل إن عبارة الشيخ ﵀ في مقدمة الفهرست: (فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته؟ أو لا؟)[٢] وعبارة النجاشي ﵀: (الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وما أدركنا من مصنفاتهم، وذكر طرف من كناهم وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم، وما قيل في كل رجل منهم، من مدح أو ذم)[٣] يظهر منهما أن التضعيفات الواردة فيهما هي من اختيارات آخرين، من علماء اهتموا بتصنيف الرجال إلى ضعيف وثقة، من دون أن توضح الأسس التي بني عليها هذا التصنيف، واخذ الشيخان به ودوناه في كتابيهما، ووصل إلينا منهما، ولا تستند إلى اطلاع مباشر منهما على حال الراوي.

معنى الثقة

وإذا كان المراد من الضعيف معنى أوسع من المتهم بالكذب، وكانت المعايير المعتمدة في التضعيف لا تقتصر على ذلك يكون المراد من الثقة معنى أخص ممن لا يتعمد الكذب في أداء الحديث، لوضوح التقابل فيما بين العنوانين عندهم.

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في عبارات التوثيق، فإن الكثير منها يقترن بأوصاف التعظيم والتجليل، بحيث لا يظهر أن المراد منها مجرد الإخبار

---

(١) رجال النجاشي: ٨٦.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٣٢.

(٣) رجال النجاشي: ٢١١.

بصدق الراوي أو عدم تعمده للكذب، وإنما إلى فضيلة ومنزلة في العلم بأخبار أهل البيت عليهم السلام.

مثل قولهم: ثقة جليل القدر، ثقة عين، ثقة كبير المنزلة، ثقة معتمد عليه، أو كان وجهاً من أصحابنا ثقة، أو من مشايخ أصحابنا ثقة.

كما قال النجاشي في جعفر بن بشير [٣٠٤]: (من زهاد أصحابنا وعبادهم ونساكهم، وكان ثقة...كان أبو العباس بن نوح يقول: كان فقحة العلم)[١].

وفي أحمد بن علي السيرافي [٢٠٩]: (كان ثقة في حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها بصيراً بالحديث والرواية، وهو أستاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه)[٢].

وسيتضح لدى تتبع حال بعض المضعفين والموثقين، ودراسة كل ما ورد فيهم من جوانب مختلفة الكثير من الملاحظات التي لا ينبغي أن يغفلها الباحثون في علم الدراية والرجال، بل لا بد من أخذها بعين الاعتبار ومقارنتها مع كل القرائن والشواهد المرتبطة والخروج بنتيجة من كل ذلك.

ومن الله نستمد العون والتسديد، ببركة من أنعم علينا بجواره، حمىً وملاذاً وشفاعة في الدنيا والآخرة.

---

(١) رجال النجاشي: ١١٩.

(٢) رجال النجاشي: ٨٦.

المقام الثاني

تراجم بعض الرجال

ودراسة ما ذكر من أحوالهم وشؤونهم وما قيل فيهم من توثيق أو تضعيف وما يمكن استنتاجه من المعايير المعتمدة عندهم في ذلك.

١ـ إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي

قال النجاشي ﵀ [٢١]: (إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه متهوما)[١].

قال الشيخ ﵀ [٥٩٩٤]: (إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي، له كتب، وهو ضعيف)[٢].

وقال في الفهرست [٩]: (إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الأحمري النهاوندي، كان ضعيفا في حديثه، متهما في دينه وصنف كتباً جماعة قريبة من السداد)[٣].

قال ابن الغضائري ﵀ [٩]: (إبراهيم بن إسحاق الأحمري يكنّى أبا إسحاق النهاوندي، في حديثه ضعف، وفي مذهبه ارتفاع، ويروي الصحيح والسقيم، وأمره مختلط)[٤].

وهو من رواة كامل الزيارات[٥].

قال السيد الخوئي ﵀: (وقال ابن الغضائري: يكنى أبا إسحاق

---

(١) رجال النجاشي: ١٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤١٤.

(٣) الطوسي، الفهرست: ٣٩.

(٤) رجال ابن الغضائري: ٣٩.

(٥) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٥٠٦، ٤٤.

النهاوندي، في حديثه ضعف، وفي مذهبه ارتفاع، ويروى الصحيح، وأمره مختلط)[١]. ويلاحظ هنا اختلاف حكاية السيد الخوئي ﷺ عن ما هو موجود في كتاب ابن الغضائري، ففيها «يروي الصحيح»، وليس فيها «يروي الصحيح والسقيم».

وذكر السيد الخوئي ﷺ أنه وقع في إسناد عدة من الروايات، تبلغ أكثر من أربعة وستين مورداً، بحسب الاسم الذي يشار به إليه.

وقد لوحظ أن أكثر من يروي عنه هو علي بن محمد بن بندار وهو ابن بنت أحمد بن محمد بن خالد البرقي، الذي ورد في ترجمته أنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل حتى أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم، ثم أعاده إليها واعتذر اليه[٢].

فقد ذكر النجاشي في ترجمة والده محمد بن أبي القاسم عبيدالله بن عمران الجنابي البرقي[٩٤٧][٣] أنه صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي على ابنته وابنه علي بن محمد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب.

وذكر النجاشي ﷺ في ترجمة عبدالله بن حماد الأنصاري [٥٦٨]: (من شيوخ أصحابنا له كتابان)[٤] وذكر الأحمري في طريقه إليهما.

وعلى كل حال.. الظاهر أن التضعيف الوارد فيه ليس لأنه عرف بالكذب والافتراء في الحديث، ولو كان كذلك كان اللازم التنصيص على كونه معروفاً

---

(١) الخوئي، المعجم: ١ / ١٨٧.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٣٩.

(٣) رجال النجاشي: ٣٥٣.

(٤) رجال النجاشي: ٢١٨.

بالكذب، لأن وظيفة الرجالي إما أن يشهد بالحس أو الحدس القريب من الحس بوثاقة الراوي وصدقه في الحديث، أو يشهد بالحس أو نحوه بعدم وثاقته بأن يطلع على كذبه، أو يتردد في ذلك إذا كان الراوي مجهولاً عنده، فلو كان مطلعاً على كذبه في الحديث لم يكن هناك وجه في التعبير بالضعف، بل كان اللازم أن يصفه بالكذب والتدليس ونحو ذلك.

وأما احتمال أن يكون المراد من الضعف في الراوي قلة ضبطه، فالظاهر أنه احتمال غير وارد، لأن قلة الضبط التي تخل بوثاقة الراوي هي ضعف حافظته وقلة إدراكه، ونحو ذلك، وهو غير وارد في العلماء والمصنفين وأصحاب الكتب، لأن قلة الضبط بهذا المعنى نوع من المرض النفسي أو العقلي، أو ضعف في الرشد، ومن كان بهذا الحال لا ينبغي أن يعد من الرواة وأصحاب الكتب، بل ينبغي أن لا يعتد به.

وأما احتمال أن يراد به الضعف في الخبرة بالتعاطي مع الحديث، وفي تمييز الصحيح من السقيم، وتمييز الراوي الثقة من غير الموثوق، وأمثال ذلك، فمن الواضح أن الشهادة بالضعف بهذا المعنى تعتمد على الحدس والاجتهاد، وتختلف فيها المباني والمدارس الحديثية، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك.

ومن المحتمل أن يكون منشأ التضعيف له هو الاتهام بالغلو في الدين، على أن يكون قول الشيخ ﵀ فيه (متهما في دينه)[1] بعد قوله: (ضعيفاً في حديثه) لغرض التفسير لمنشأ الضعف، وليس وصفاً زائداً على ذلك.

علماً أن قوله: (متهم) ليس بمعنى التهمة المشكوكة، ولذلك لم يتعامل معه على أنه مشكوك الحال أو مجهول، وإنما هي بمعنى: أنه مطعون عليه في دينه.

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٣٩.

وأيضاً قولهم: (متهم في دينه) الظاهر منه أنه متهم بالغلو، وليس بشيء آخر من الدين، وذلك لشيوع هذه الفتنة في ذلك الوقت، وكثرة الخلاف والآراء فيها.

وكذلك قول ابن الغضائري ﷺ: (في مذهبه ارتفاع)[1] بعد قوله: (في حديثه ضعف)، ورد تفسيراً له وليس وصفاً زائداً.

وربما يقال: إن ذلك خلاف الظاهر، لأن الظاهر أن الوصف لإضافة معنى جديد، وليس توضيحاً لوصف سابق، ولكن الاهتمام ببيان اعتقاد الراوي وانه متهم بالغلو لم يكن له مصحح لو لم يكن له أثر في الجرح والتضعيف، أو كان لبيان معنى زائد لا علاقة له بالتضعيف.

والأقرب أن المقصود بالتضعيف هنا هو معنى يجمع هذا المعنى والمعنى السابق، لأن الاعتقاد بالغلو إنما ينشأ من عدم الخبرة في التعامل السليم مع الأخبار، أو العكس بأن يكون عدم التعامل مع الأخبار ينشأ من الاعتقاد بالغلو، فهما مترابطان أحدهما سبب للآخر أو مسبب له.

ويشهد لما ذكرنا العبارة المنسوبة لابن الغضائري ﷺ: «يروي الصحيح والسقيم»[2]، - بناءً عليها - بعد قوله «في حديثه ضعف وفي مذهبه ارتفاع»، فالظاهر أنه تعقيب عليها، وان في أحاديثه صحيحاً وسقيماً في مؤدياتها، وانها قد تتوافق مع الاعتقاد السليم وقد لا تتوافق معه.

ولكن ذلك راجع إلى تقييم مضامين الأخبار التي يرويها، وبها يستدل على حال الراوي، وليس تقييماً لحال الراوي وانه صدوق أو كذاب في روايته.

---

(١) رجال ابن الغضائري:٣٩.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٣٩.

وكذلك عبارة الشيخ ﵀ فيه: «انه صنف كتبا جَمّاعة (جملة) قريبة من السداد»[١]، فإن ظاهره الاستدراك على التضعيف المتقدم في كلامه، وهي تدل بوضوح أن محل التركيز والاهتمام عندهم هو مضامين الأخبار التي يرويها، وبها يستدلون على حاله.

وكأن الشيخ ﵀ يقول: إن الرجل صنّفه علماء الجرح والتعديل في الضعفاء، ولكننا وجدنا كتبه قريبة من السداد، ليس فيها ما يدعو إلى تضعيفه.

ومعنى ذلك أن التضعيف والتوثيق ناشئ من النظر في معتقداته ومضامين رواياته، وليس للاطلاع على أنه يكذب أو يدلس أو يدخل الحديث في الحديث الآخر، أو لا يفعل ذلك.

وكذلك لو كانت عبارة ابن الغضائري ﵀ فيه أنه «يروي الصحيح»، فإنها تشبه عبارة الشيخ ﵀ «إن كتبه قريبة من السداد»، ويجري فيها نفس الحديث المتقدم.

ويشهد لذلك تعقيبه عليها بأن أمره مختلط، فإن ظاهرها أن الحال مختلط، بمعنى غير واضح، وليس بمعنى: أنه يحكم عليه بأنه مخلط، يخلط الحق بالباطل، أو الصحيح بالسقيم.

وذلك بقرينة التنكير في قوله: «في حديثه ضعف وفي مذهبه ارتفاع»، فإن ظاهره الضعف بنسبة ما، والارتفاع بنسبة ما، وليس بشكل مطلق.

وبملاحظة المجموع من أن في حديثه ضعفاً بنسبة، وفي مذهبه ارتفاعاً بنسبة، وانه يروي الصحيح، تكون النتيجة أن أمره مختلط، بمعنى: أن الأمر فيه غير واضح.

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٣٩.

هذا: وفي قوله: «في حديثه ضعف» إذا كان المراد الضعف النسبي - كما ذكرنا - دلالة على أنه ليس شهادة حسية أو قريبة من الحس في عدم الوثاقة بنقل الاخبار، لأن الوثاقة إما أن تكون ثابتة أو غير ثابتة، ولا يمكن أن تكون نسبية ذات مراتب ضعيفة وعالية، فيكون الظاهر من ذلك إرادة الضعف بالمعنى الآخر، وهو عدم الخبرة والدراية في التعامل مع الحديث وتمييز الصحيح من السقيم.

٢ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى

قال النجاشي رحمه الله [١٢]: (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق مولى أسلم، مدني، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكان خصيصاً والعامة لهذه العلة تضعفه)[١].

ويلاحظ.. أنه أطلق مصطلح التضعيف على ما يفعله أصحاب الرجال من العامة في حق الرواة من الشيعة، ومن الواضح أن تضعيفهم للراوي من الشيعة ليس لاطلاعهم على كذبه، وانما هو بمعنى أنه متروك الحديث، أو صاحب بدعة، أو نحو ذلك من الكلام.

والظاهر أن مصطلح التضعيف عند العامة وعند الإمامية في ذلك الوقت بمعنى واحد، لأن العامة سبقوا به ومنهم انتقل إلى الإمامية.

٣ـ إبراهيم بن محمد بن سعيد

قال النجاشي رحمه الله [١٩]: (إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفي أصله كوفي... وكان سبب خروجه من الكوفة أنه

---

(١) رجال النجاشي: ١٤.

عمل كتاب المعرفة، وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيون، وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فقال: أي البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: إصفهان، فحلف لا أروي هذا الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها ورواه بها، ثقةً منه بصحة ما رواه فيه)[١].

ويلاحظ في ذلك.. ما يظهر من أن العرف القائم بين المحدثين والمتلقين أن رواية الكتاب هي عبارة أخرى عن الثقة بصحة ما يروى فيه، وليس مجرد صدق المؤلف وعدم كذبه في روايته عن مشايخه، بلا نظر إلى صحة ما فيه وعدمها.

٤ـ إبراهيم بن يزيد المكفوف

قال النجاشي رحمه الله [٤٠]: (إبراهيم بن يزيد المكفوف، ضعيف، يقال: إن في مذهبه ارتفاعاً، له كتاب)[٢]، ولم يرو كتابه.

ولم يذكر في معجم رجال الحديث أحدا يروي عنه أو يروي هو عنه[٣].

والأقرب أن المراد بقوله: «ضعيف» أنه متروك الحديث، غير معتد به من قبل أهل الحديث، من دون أن يشهد بكذبه بطريق الحس، أو بما هو قريب من الحس، وانما لأن أهل الحديث تركوه ولم يعتدوا به، ولذلك لم يروِ كتابه، ولم يرو عنه أحد من الأصحاب، ولم يرد حديثه في كتب الأخبار.

ويقرب ذلك - أي عدم شهادة النجاشي بكذبه - قوله: «يقال :إن في مذهبه ارتفاعاً» مما يدل على أنه غير مطلع على حاله عن قرب.

---

(١) رجال النجاشي: ١٦.

(٢) رجال النجاشي: ٢٤.

(٣) الخوئي، المعجم: ١/ ٣٢٤.

٥ـ إسماعيل بن سهل الدهقان

قال النجاشي ﵀ [٥٦]: (إسماعيل بن سهل الدهقان، ضعفه أصحابنا)[١].

وفي معجم رجال الحديث: (وقع بعنوان إسماعيل بن سهل في إسناد عدة من الروايات، تبلغ ثلاثين مورداً)[٢].

وروى عنه في الكافي[٣]، وفي كامل الزيارات[٤]، والراوي عنه فيه أحمد بن محمد بن عيسى، وكذلك في الكافي فهو أيضاً ممن يروي عنه فيه، كما روى عنه القمي في تفسيره[٥].

والظاهر أن المراد بقوله ﵀ «ضعفه أصحابنا» هم أساتذة النجاشي ﵀ الذين تكلموا في الجرح والتعديل، حيث يبدو أن النجاشي ﵀ هو تلميذ تلك المدرسة، الناشئة في عهد متأخر عن عهد صدور الروايات من الصادقين ﵉ وما بعدهما.

والمقصود المدرسة التي اتجهت إلى تصنيف الرجال، والحكم عليهم إما بالضعف أو التوثيق، فيقال: فلان ضعيف، وفلان ثقة، من دون الإشارة إلى منشأ الحكم بذلك، وهي المدرسة التي ظهرت في كلمات النجاشي والطوسي ﵉ في الرجال والفهرست وابن الغضائري ﵀، وهم كلهم من طبقة واحدة، أو يقرب بعضهم من بعض.

---

(١) رجال النجاشي: ٢٨.

(٢) الخوئي، المعجم: ٤/ ٥٦.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٤٢٥، وغيرها.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٤٨٣.

(٥) تفسير القمي: ١/ ٢٨٨.

بخلاف الاسلوب الذي ظهر عند الكشي ﵀ الذي هو أسبق منهم طبقة، في ذكر الأخبار الواردة في الشخص من دون حكم عليه بشيء، وإنما يوكل أمره إلى القارئ.

وقد تقدم الكلام في عدم وضوح المباني والأسس التي تعتمد عليها هذه المدرسة في التضعيف والتوثيق.

٦ـ إسماعيل بن يسار الهاشمي

قال النجاشي ﵀ [٥٨]: (إسماعيل بن يسار الهاشمي مولى إسماعيل بن علي بن عبدالله بن العباس ذكره أصحابنا بالضعف، له كتاب... حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن إسماعيل به)[١].

وفي قول النجاشي ﵀: «ذكره أصحابنا بالضعف» دلالة واضحة على أن تضعيفه إنما ورد إليه من مشايخه من أصحاب الرجال، بل يظهر أنه لا يعرف عنه شيئاً، عدا ما ورد على لسان هذه المدرسة، من مشايخه الذين ذكروه بالضعف.

وقد يكون لغيرهم غير هذا الرأي فيه، ولعل رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ـ وهو العالم الجليل ـ عنه تدل على ذلك.

٧ـ إسماعيل بن علي بن علي الخزاعي

قال النجاشي ﵀ [٦٩]: (إسماعيل بن علي بن علي بن رزين بن عثمان بن عبدالرحمن بن عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي ابن أخي دعبل، كان بواسط مقامه، وولي الحسبة بها، وكان مختلطاً يعرف منه وينكر)[٢].

---

(١) رجال النجاشي: ٢٩.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢.

وقال الشيخ ﵀ [٣٧]: (كان بواسط مقامه، وليَ الحسبة بها، وكان مختلط الأمر في الحديث، يعرف منه وينكر)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١٧]: (إسماعيل بن علي بن علي الدعبلي، ابن أخي دعبل، كان بواسط مقامه، وولي الحسبة بها، كان كذاباً وضاعا للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه عن أبيه عن الرضا ﷺ، ولا غير ذلك ولا ما صَنَّفَ)[٢].

ويذكر هنا.. أن قول النجاشي والشيخ ﵉: «انه كان مختلطاً»، أو «مختلط الأمر في الحديث، يعرف منه وينكر» يشير وبشكل واضح إلى أن المعيار في تقييم حاله عندهما أن حديثه يعرف منه وينكر، يعني بالنظر إلى مضمون ما يرويه من الحديث، وليس بالنظر إلى صدقه في الرواية أو عدم صدقه فيها، فالأمر اجتهادي مستند على مباني اجتهادية.

وأما كلام ابن الغضائري ﵀ فهو أكثر إشكالاً، لأن الإخبار عن الرجل بأنه كذاب أو وضاع إنما يقبل منه إذا كان لشهرة ظاهرة، بحيث تجعل الإخبار بذلك قريباً من الحس، لأن الشهادة الحسية غير ممكنة لبعد المسافة، وكيف يمكن أن يكون حاله مشهوراً مع اختلاف الشيخ والنجاشي ﵉ معه، وهم ثلاثتهم من عصر واحد، ومن مدرسة في الرجال واحدة، مع أنهما لم يخبرا عن الرجل كما أخبر، وإنما وصفاه بما لا ينسجم مع وصفه له.

ثم ينظر في قوله: «ولا يلتفت إلى ما رواه» هل هو حكم منه بعدم صحة الالتفات إلى روايته، وعدم الاعتماد عليها؟ أو هو إخبار منه بأن الأصحاب لم يكونوا يلتفتون إلى روايته؟ الظاهر هو الأول، و إنه اجتهاد منه يستند إلى مبانيه

---

(١) الطوسي، الفهرست: ٥٠.

(٢) رجال ابن الغضائري : ٤٢.

الخاصة في هذا الباب.

٨ـ الحسن بن محمد بن سهل النوفلي

قال النجاشي ﵀ [٧٥]: (الحسن بن محمد بن سهل النوفلي، ضعيف، لكن له كتاب حسن كثير الفوائد، جمعه وقال: ذكر مجالس الرضا ﵇ مع أهل الأديان...)[١].

من الغريب أن يكون الرجل ضعيفاً في الرواية، بمعنى أنه متهم بالكذب في نقل الحديث، ثم يمدح في كتابه بأنه حسن كثير الفوائد، ولا يظهر أن له كتاباً غيره ليكون الضعف فيه.

فالأقرب أن يكون الرجل قد تم تصنيفه من ضمن الضعفاء، عند المشايخ الذين يأخذ منهم النجاشي ﵀ من أصحاب الرجال، وهي المدرسة التي أخذت بطريقة الحكم بالضعف أو التوثيق، وتقدم أنه نوع من الاجتهاد في تقييم الراوي.

وعلى ذلك جاء استدراك النجاشي ﵀، بمعنى: رغم أنه مصنف ضمن الضعفاء عند المشايخ إلّا أن له كتاباً حسناً كثير الفوائد.

وإذا ثبت هذا الاحتمال فهو يدل على أن النجاشي ﵀ قد يستند في حكمه بالضعف على بعض الرجال على التصنيف الذي جرى عليه مشايخه في الرجال، في تقسيم حال الرواة إلى ضعاف وثقات.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧.

٩ـ الحسن بن راشد الطُفاوي

قال النجاشي رحمه الله [٧٦]: (الحسن بن راشد الطفاوي، ضعيف، له كتاب نوادر حسن كثير العلم...)[١] وهذا يجري فيه نفس الكلام المتقدم.

١٠ـ الحسين بن يزيد النوفلي

قال النجاشي رحمه الله [٧٧]: (الحسين بن يزيد بن محمد بن عبدالملك النوفلي، نوفل النخع، مولاهم، كوفي أبو عبد الله، كان شاعراً أديباً، وسكن الري ومات بها، وقال قوم من القميين: إنه غلا في آخر عمره والله أعلم، وما رأينا له رواية تدل على هذا)[٢].

وهذا الكلام يلاحظ فيه أمران:

الأول: يلاحظ أن عبارة النجاشي رحمه الله: «ما رأينا له رواية تدل على هذا» ولم يقل: ما رأينا له كلاما يدل على ذلك، مما يعني أن المتعارف عندهم في ذلك الوقت أن من يروي حديثاً في معنى ما فهو مؤمن به وملزم به.

الثاني: أن الحكم بالغلو يمكن أن يستند لما يرويه الرجل في ذكر مقامات أهل البيت عليهم السلام من الأخبار في هذا الباب، مما هو قابل للتأويل إلى الغلو.

فمن البعيد جداً أن يكون في رواياتهم عليهم السلام ما يشير إلى ادعاء مقام الالوهية بأي شكل من الأشكال، لذلك لم يعثر من المغالين المدعين لألوهيتهم على استدلال منهم بنص مروي عنهم عليهم السلام يدعون فيه ذلك، وإنما يكون الغلو بتأويل النصوص الواردة في ذكر مقاماتهم إلى إدعاء الربوبية لهم، ولو كان

---

(١) رجال النجاشي: ٣٨.

(٢) رجال النجاشي: ٣٨.

هناك ولو رواية واحدة يمكن نسبتها إليهم عليهم السلام في إدعاء الربوبية لتمسك بها المغالون، وظهر ذلك بينهم.

فالظاهر أن مجرد رواية المقامات العالية لأئمة أهل البيت عليهم السلام أو بعض من تلك المقامات كانت عندهم تصلح للحكم بغلو الرجل.

علماً أن هذا الرجل ورد ذكره في كتب الأخبار كثيراً قد تبلغ أكثر من ثمانمائة وخمسين مورداً، وروى عنه في كامل الزيارات[١]، وفي تفسير علي بن إبراهيم[٢].

١١ـ الحسين بن عبيد الله السعدي

قال النجاشي رحمه الله [٨٦]: (الحسين بن عبيدالله السعدي أبو عبدالله بن عبيدالله بن سهل ممن طعن عليه ورمي بالغلو. له كتب صحيحة الحديث...)[٣] ثم ذكر عناوين كتبه، وهي كثيرة، أغلبها في الإيمان والإسلام، وما يتعلق بهما.

وفي هذا الكلام ما يدل على أن التصحيح إنما هو لمضمون الروايات الموجودة في كتبه، وليس التصحيح للراوي نفسه في نقله للرواية وصدقه في أدائها، فهو توثيق للمضمون، وليس للصدور.

ويبدو أن المراد بصحة حديثه خلوه من الغلو الذي اتهم به، فيجري فيه ما تقدم من الكلام من أنهم قد يعتمدون في معرفة حال الرجل على ما يرد في كتبه من روايات، وما تتضمن من مضامين قد تنسجم مع المعايير التي عندهم وقد لا تنسجم، فهو اجتهاد منهم وليس نقلا حسياً أو قريباً من الحس.

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٩٧.

(٢) تفسير القمي: ١/ ٣٤٢ وغيرها.

(٣) رجال النجاشي: ٤٢.

وقال النجاشي ﷺ في ترجمة الحسن بن أبي عثمان [١٤١]: (عن أحمد بن إدريس قال: حدثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل في حال استقامته، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة)[١]، مما يعني أن أحمد بن إدريس يذكر له حالتين في الغلو والاستقامة.

وهنا يجب أن يلاحظ أن ما ذكره النجاشي في ترجمته من أنه ممن طعن عليه ورمي بالغلو ليس فيه إشارة إلى وجود حالتين، لا من الذين حكى عنهم النجاشي الطعن ولا من النجاشي نفسه الذي يبدو أنه لم يرتض ذلك الطعن، فذكر أن له كتباً صحيحة، ثم رواها عن مشايخه، ولم يشر إلى أنها كانت في زمن الاستقامة أو زمن الانحراف.

وبناءاً على ذلك فإما أن يكون الغلو الذي اتهم به من قبل أحمد بن إدريس أو غيره لم يكن بالمستوى الذي يضر بعقيدته أو بحديثه في نظر النجاشي، أو يكون الاتهام بالغلو والطعن الذي حكاه النجاشي عن بعض الأصحاب يصح إطلاقه عندهم لمجرد وقوع الانحراف منه ولو في آخر حياته وإن كانت عامة كتبه صحيحة، كما ذكر النجاشي، مع أنهم لم يقيدوا التهمة بوقت دون وقت وإنما اطلقوا ذلك.

هذا وفي تصريح أحمد بن إدريس أن روايته عنه كانت في زمن استقامته دلالة على أنه كان لا يستبيح الرواية عن الراوي في غير زمن استقامته، وقد تكرر هذا الأمر من غير واحد، مما يدل على أنه كان متعارفاً عندهم في ذلك الوقت.

والغريب أنه مع اهتمام أحمد بن إدريس في أن تكون روايته عن الحسين بن عبيدالله في حال استقامته يكون المروي عنه وهو الحسن بن أبي عثمان سجادة

---

(١) رجال النجاشي: ٦١.

متهما بالغلو أيضاً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٢ـ الحسن بن خرزاذ

قال النجاشي رحمه الله [٨٧]: (الحسن بن خرزاذ، قمي كثير الحديث له كتاب أسماء رسول الله صلى الله عليه وآله، وكتاب المتعة، وقيل: إنه غلا في آخر عمره...)[١].

الغلو في آخر العمر فيه شيء من الغرابة، لأن الغلو عادة ما ينشأ بسبب العصبية والإفراط في ولاء أهل البيت عليهم السلام، وذلك من شأن الشباب، ومن هو في مقتبل العمر إذا اقترن مع الجهل والتعصب، ومن الممكن أن يستمر إلى آخر عمر الإنسان.

أما العالم الذي هو كثير الحديث، وله كتب، فمن الغريب أن يغلو في آخر عمره، ولذا فمن المحتمل أن يكون اتهامه بالغلو بسبب ظهور إفراطه في حب أهل البيت عليهم السلام، وذكر مقاماتهم العالية في آخر عمره، أو يكون - والعياذ بالله - أخذ يتعاطى مسائل الغلو أمام العامة من الناس والجهال لغرض استمالة قلوبهم واستغلالهم ونحو ذلك.

ولا يبدو من النجاشي أنه يوافق على التهمة، ولذلك حكاها عن المجهول، علماً أن الرجل ممن روى عنه صاحب كتاب نوادر الحكمة ولم يرد استثناؤه منه.

---

(١) رجال النجاشي: ٤٤.

١٣ـ الحسين بن أحمد المنقري

قال النجاشي ﵀ [١١٨]: (الحسين بن أحمد المنقري التميمي أبو عبد الله، روى عن أبي عبد الله ﵇ رواية شاذة لا تثبت، وكان ضعيفاً، ذكر ذلك أصحابنا ﵃. روى عن داود الرقي وأكثر)[١].

وهذا الكلام واضح في أن منشأ تضعيف النجاشي ﵀ له هو تصنيف المدرسة التي ينتمي إليها، من أساتذته الذين اتخذوا منهج تصنيف الرواة بين الضعفاء والثقات، دون طريقة الكشي ﵀ المتقدمة.

كما يظهر من النجاشي ﵀ أنه لا يعرف منشأ التضعيف الذي حكم به مشايخه، ولكنه يعرف أن المترجم له قد روى عن داود الرقي وأكثر من الرواية عنه.

وقد ذكر في ترجمة داوود الرقي أنه ضعيف جداً والغلاة تروي عنه، كما يبدو منه أنه يرى أن الإكثار من الرواية عن داود الرقي تصلح دليلاً أو شاهداً لما حكم به المشايخ من ضعفه.

ولكن كل ذلك بعيد عن الشهادة الحسية أو القريبة من الحس بصدق الراوي أو كذبه.

علماً أن الرجل يروي عنه علي بن إبراهيم في تفسيره[٢].

---

(١) رجال النجاشي: ٥٣.

(٢) تفسير القمي: ٢/ ٣٤٦.

١٤ـ الحسن بن سعيد

قال النجاشي ﵀ في ترجمة الحسن بن سعيد بن حماد بعد أن ذكر كتبه الثلاثين [١٣٧]: (أخبرنا بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا من طرق مختلفة كثيرة. فمنها ما كتب إلي به أبو العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي ﵀، في جواب كتابي إليه: والذي سألت تعريفه من الطرق إلى كتب الحسين بن سعيد الأهوازي ﵁. فقد روى عنه أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والحسين بن الحسن بن أبان، وأحمد بن محمد بن الحسن بن السكن القرشي البردعي، وأبو العباس أحمد بن محمد الدينوري.

فأما ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه ما رواه عنهما أحمد بن محمد بن عيسى، أخبرنا الشيخ الفاضل...

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فقد حدثنا...

وأما الحسين بن الحسن بن أبان القمي فقد حدثنا...

وأما أحمد بن محمد بن الحسن بن السكن القرشي البردعي، فقد حدثني...

وأما أبو العباس الدينوري، فقد أخبرنا الشريف... ثم ذكر الطريق إلى الحسين بن سعيد.

ثم قال ﵀: (قال ابن نوح ﵀: وهذا طريق غريب، لم أجد له ثبتا إلّا قوله ﵁، فيجب أن تروي عن كل نسخة من هذا بما رواه صاحبها فقط، ولا تحمل رواية على رواية، ولا نسخة على نسخة، لئلا يقع فيه اختلاف)[1].

---

(١) رجال النجاشي: ٦٠.

والملاحظ في هذا الكلام أن ابن نوح ﵀ يروي كتب الحسين بن سعيد ﵀ بخمسة طرق، ولا يظهر منه التوقف في واحد منها، إلّا طريق أبي العباس الدينوري الذي ذكر عنه «انه غريب»، ولكنه قال في طريق أحمد بن محمد بن عيسى :«إنه هو ما عليه أصحابنا وعليه المعوّل».

فمن الواضح أنه يرى هذا الطريق أقواها وامتنها، إلّا أن قوله ﵀: «ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه» يشير إلى وجود مدرسة لها طريقة خاصة بها في العمل بالأخبار، يتبناها عدد من الأصحاب، أشار إليهم بقوله «أصحابنا» أي أصحاب هذه المدرسة، وليس المراد جميع الأصحاب، أي علماء الإمامية، لأن الرواة في الطرق الأربعة الأخرى لا ريب أنهم من الإمامية ومن علمائهم.

كما يشير إلى أن هذه المدرسة تمتد إلى أحمد بن محمد بن عيسى ﵀، وترى له أهمية خاصة واعتباراً زائداً، وتجعل ما يرويه هو المعول عليه، دون غيره مما يرويه الأصحاب.

هذا وفي كلام أبي العباس بن نوح دلالة واضحة على أن كل طريق من الطرق إلى كتب الحسين بن سعيد له نسخة عند النجاشي﵀، ولذلك الزمه ابن نوح برواية كل نسخة بما رواه صاحبها، ولا يجوز حمل رواية على رواية ولا نسخة على نسخة لئلا يقع اختلاف، وليس الحال كما قد يتوهم أن الموجود نسخة واحدة ولها عدة طرق لمجرد الإجازة بروايتها.

١٥ـ الحسن بن العباس بن الحريش الرازي

قال النجاشي [١٣٨]: (الحسن بن العباس بن الحريش الرازي أبو علي، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ضعيف جداً، له كتاب: إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني، قال: حدثني أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه)[١].

وقال ابن الغضائري [٧]: (الحسن بن العباس بن الحريش الرازي، أبو محمد ضعيف، روي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام فضل إنا أنزلناه في ليلة القدر كتاباً مصنفاً فاسد الألفاظ، تشهد مخايله على أنه موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه)[٢].

وفي الكافي أفرد باباً في شأن ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وتفسيرها، كل رواياته عن الحسن بن العباس بن الحريش عن أبي جعفر عليه السلام، وربما يكون فيه كل الكتاب المنسوب إليه[٣]، وفي تفسير علي بن إبراهيم القمي[٤] رحمه الله رواية عنه بنفس اللفظ الذي وردت فيه في الكافي تقريباً، وربما يكون فيها اختلاف نسخ.

وروى عنه في الكافي في أبواب آخر[٥]، كما روى عنه في التهذيب[٦]،

---

(١) رجال النجاشي: ٦١.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٥١.

(٣) الكليني، الكافي: ١ / ٢٤٢، وعدد روايات الباب ٩ روايات.

(٤) تفسير القمي: ٢/ ٣٥١، ٣٠١.

(٥) الكليني، الكافي: ١/ ٥٣٢.

(٦) الطوسي، التهذيب: ١٠/ ٢٧٦.

والظاهر أن كل رواياته ترجع إلى نفس الكتاب في شأن إنا أنزلناه.

وللبحث في هذا الرجل أهميةٌ خاصة، لأن كتابه الموصوف بانه «رديء الحديث ومضطرب الألفاظ» - كما ذكر النجاشي رحمه الله - وبانه «فاسد الألفاظ تشهد مخايله على أنه موضوع» - كما عن ابن الغضائري رحمه الله - قد وصل إلينا برواية الكافي له، وبمراجعته يتضح معنى تلك الأوصاف واعتبارها والمعيار في ذلك.

والكتاب ليس فيه أكثر من بعض الغرابة في مضمونه. وفي المعاجز والكرامات المروية فيه، مثل حضور الياس بين يدي الإمام الباقر عليه السلام، والحدّة في الحديث مع ابن عباس من قبل الإمام الباقر عليه السلام، وانه عليه السلام استضحك حتى اغرورقت عيناه.

وأيضاً ما تشير إليه روايات الكتاب من استمرارية نزول الملائكة في ليلة القدر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله على أوصيائه عليهم السلام، مع التأكيد على أنهم عليهم السلام لا يزيد علمهم على علم النبي صلى الله عليه وآله، وإنما كل ما عندهم هو عند النبي صلى الله عليه وآله، ونحو ذلك من الأمور.

كما يتضح المعيار الذي اعتمده النجاشي رحمه الله في قوله عنه «ضعيف جداً» فالظاهر أن منشأ ذلك عنده هو رداءة الحديث، واضطراب الألفاظ كما يراها في الكتاب، ومن الظاهر أن المنشأ ليس هو الاطلاع عن حس، أو قريب من الحس، على عدم صدقه في نقل الحديث.

والغريب في الأمر أن راوي الكتاب أحمد بن محمد بن عيسى، الذي يفترض فيه أنه لا يروي عن الضعفاء، وأنه أخرج البرقي من قم لروايته عن الضعفاء.

وأيضاً ما ورد في كلام ابن الغضائري من أن الكتاب: «تشهد مخايله على أنه موضوع» دلالة على أنه قد يثبت الوضع استنادا إلى المضمون الوارد في الحديث، وليس للاطلاع على الوضع بشهادة حسية.

وكذلك قوله: «إن هذا الرجل لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه» فالظاهر أنه حكم منه بذلك، وليس إخباراً عن الأصحاب أنهم لا يلتفتون إليه، ولا يكتبون حديثه، لأنهم قد فعلوا ذلك.

١٦ـ الحسن بن أبي عثمان المعروف بسجادة

قال النجاشي [١٤١]: (الحسن بن أبي عثمان الملقب سجادة أبو محمد كوفي، ضعفه أصحابنا...)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في رجاله في أصحاب الجواد ﵇ [٥٥٤٨]: (الحسن بن علي بن أبي عثمان السجادة، غالي)[٢]، وكذلك قال في أصحاب الهادي ﵇ [٥٦٧٥][٣].

وقال ابن الغضائري ﵀ [٣٥]: (الحسن بن علي بن أبي عثمان، أبو محمد الملقب بسجادة، القمي، ضعيف، وفي مذهبه ارتفاع)[٤].

روى عنه في التهذيب[٥]، وفي كامل الزيارات[٦]، ووقع في اسناد علي بن إبراهيم في تفسيره[٧].

وقال الكشي ﵀[١٠٨٢]: (قال نصر بن الصباح: قال لي السجادة الحسن بن علي بن أبي عثمان يوماً: ما تقول في محمد بن أبي زينب ومحمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ﷺ أيهما أفضل؟ قال: قلت له: قل أنت، فقال: بل محمد بن أبي زينب الأسدي، إن الله جل وعز عاتب في القرآن محمد بن عبد الله في مواضع ولم

---

(١) رجال النجاشي: ٦١.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٧٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ٣٨٥.

(٤) رجال ابن الغضائري: ٥٢.

(٥) الطوسي، التهذيب: ٢ / ١٢١.

(٦) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٦٦، وغيرها.

(٧) تفسير القمي: ٢ / ٣٧٨.

يعاتب محمد بن أبي زينب، فقال لمحمد بن عبد الله:(وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا)[١] و(لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)[٢] وفي غيرهما، ولم يعاتب محمد بن أبي زينب بشيء من أشباه ذلك.

قال أبو عمرو: على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين ولعنة الملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية الذين يقعون في رسول الله ﷺ وليس لهم في الإسلام نصيب)[٣].

وفي رجال الكشي ﷺ في ترجمة بشار الشعيري[٤] ورد ذكر العليائية.

فقال [٧٤٤]: (والعليائية سمتها المخمسة العليائية، وزعموا أن بشاراً الشعيري لما أنكر ربوبية محمد ﷺ، وجعلها في علي عليه السلام، وجعل محمداً ﷺعبد علي عليه السلام، وأنكر رسالة سلمان مسخ في صورة طير، يقال له :علياء ،يكون في البحر، فلذلك سموهم العليائية)[٥].

والغريب في أمر هذا الرجل، الذي يعتقد أن محمد بن أبي زينب - وهو أبو الخطاب الغالي الملعون - أفضل من رسول الله ﷺ، وانه ليس له من الإسلام نصيب، كما قال الكشي ﷺ في حقه، إلّا أن عبارة النجاشي ﷺ في حقه لا تشير إلى هذا المستوى من الغلو والكفر، فقد اقتصر على قوله: (ضعفه أصحابنا)، وكذلك عبارة الشيخ ﷺ الذي اقتصر على عبارة (غال)، ولم يورد أكثر من

---

(١) سورة الإسراء: ٦٣.

(٢) سورة الزمر: ٦٥.

(٣) رجال الكشي: ٦١٣.

(٤) رجال الكشي: ٤٦١.

(٥) رجال الكشي: ٤٦٣.

ذلك، ولا ريب أنهما رحمهما الله مطلعان على ما في الكشي رحمه الله.

ومن الغريب أيضاً أن يروي عنه في كامل الزيارات[١]، وفي تفسير القمي[٢]، وكذا التهذيب[٣]، وخصوصاً أن الراوي عنه في كامل الزيارات محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، الذي قال فيه النجاشي رحمه الله[٨٩٧]: (جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته)[٤].

وأغرب من ذلك أن الراوي لكلامه في تفضيل محمد بن أبي زينب على رسول الله صلى الله عليه وآله هو نصر بن الصباح، المتهم هو بالغلو أيضاً، كما يصرح بذلك الكشي رحمه الله، رغم أنه يعتمد في كتابه عليه كثيراً.

كما روى الكشي رحمه الله عن نصر عن الحسن بن أبي عثمان سجادة في ذكر أحوال بعض الرجال في عدة موارد من الكتاب.

وإذا كان الرجل بهذا المستوى من الكفر وبهذه التفاهة من الاستدلال على تفضيل أبي الخطاب على النبي صلى الله عليه وآله فكيف جعل في عداد الرواة والمحدثين!؟ وكيف تروى أحاديثه من قبل الأعيان!؟ وكيف يعتد الكشي بما يرويه في أحوال الرجال!؟.

هل كانت للرجل حالتان في الاستقامة والضعف ولم تذكر في ترجمته؟ أو إن هناك أمرا آخر؟ الله أعلم.

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٦٦، وغيرها.

(٢) تفسير القمي: ٢/ ٣٧٨.

(٣) الطوسي، التهذيب: ٢/ ١٢١، ٦/ ٤٣.

(٤) رجال النجاشي: ٣٣٤.

١٧ـ الحسن بن محمد بن جمهور

قال النجاشي ﷺ [١٤٤]: (الحسن بن محمد بن جمهور العَمّي، أبو محمد، بصري ثقة في نفسه، ينسب إلى بني العم من تميم، يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل. ذكره أصحابنا بذلك، وقالوا: كان أوثق من أبيه وأصلح)[1].

ويلاحظ في هذا.. أن النجاشي ﷺ واستناداً إلى المدرسة التي يرجع إليها، وأشار إليها بقوله «ذكره أصحابنا»، استدرك على التوثيق في شأن المترجم، بأنه يروي عن الضعفاء، ويعتمد على المراسيل، مما يعني أن إطلاق التوثيق عندهم لولا الاستدراك يوحي بأن المترجم لا يروي عن الضعفاء ولا يعتمد المراسيل، وإلا لم يكن هناك من سبب يدعو إلى ذكر هذا الاستدراك.

وبعبارة أخرى.. لو كانت طريقتهم في ذلك الوقت في التوثيق مبنية على توثيق كل راوٍ في نفسه ممن يقع في سلسلة السند، كما هو المتعارف اليوم، لم يكن هناك من وجه لذكره عمن يروي، وعلى من يعتمد؟ مادام كل واحد من الرواة في السلسة خاضعاً لميزان التوثيق والتضعيف، كما يفعل المتأخرون من الرجاليين.

---

(١) رجال النجاشي: ٦٢.

١٨ـ الحسن بن محمد بن يحيى

قال النجاشي رحمه الله [١٤٩]: (الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو محمد، المعروف بابن أخي طاهر. روى عن جده يحيى بن الحسن وغيره، وروى عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعفونه)[١].

قال ابن الغضائري رحمه الله[٤١]: (أبو محمد العلوي الحسيني المعروف بابن أخي طاهر، كان كذاباً يضع الحديث مجاهرةً، ويدعي رجالاً غرباء لا يعرفون، ويعتمد مجاهيل لا يذكرون، وما تطيب الأنفس من روايته إلّا فيما رواه من كتب جده التي رواها عنه غيره، وعن علي بن أحمد العقيقي من كتبه المصنفة المشهورة)[٢].

وهو من مشايخ الصدوق رحمه الله وممن ترضى عليه.

روى عنه في الأمالي[٣] وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام عن جده يحيى بن الحسن[٤].

وروى عنه في إكمال الدين[٥] رواية المعمر المغربي[٦] الذي حضر الحج في سنة

---

(١) رجال النجاشي: ٦٤.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٥٤.

(٣) الصدوق، الأمالي:١٨٧.

(٤) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ١ / ١٥٢.

(٥) الصدوق، إكمال الدين:٥٠٧.

(٦) علي بن عثمان بن خطاب بن مرة بن مؤيد الهمداني، المعروف بابن أبي الدنيا المعمر المغربي،المعجم :١٣/ ٩٧.

ثلاثة عشر وثلاثمائة وهو شيخ كبير السن، وذكر أنه عاش مع أمير المؤمنين عليه السلام، وهو حديث مفصل رواه الشيخ الصدوق رحمه الله بعدة طرق ومن جوانب مختلفة.

وقال رحمه الله: (وأخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبدالله ابن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام فيما أجازه لي مما صح عندي من حديثه، وصح عندي هذا الحديث برواية الشريف أبي عبدالله محمد بن الحسن بن إسحاق...)[١].

وذكره الشيخ رحمه الله وقال [٦٠٨٨]: (الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيدالله بن الحسين ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، صاحب النسب، ابن أخ طاهر، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة سبع وعشرين وثلاثمائة إلى سنة خمس وخمسين، يكنى أبا محمد...)[٢].

ووصفه في الفهرست[٤٢٤] في ترجمة علي بن أحمد العقيقي بالشريف أبي محمد[٣].

وذكره صاحب كتاب المجدي في أنساب الطالبيين، وقال: (وهو المعروف بالدنداني، روى كتاب جده، وكان محدثاً فاضلاً، سكن بغداد سوق العطش، رآه ابن أبي جعفر شيخنا رحمه الله،وروانا عنه بعض كتب يحيى بن الحسن في النسب)[٤].

ومن الواضح أن قول النجاشي رحمه الله: «رأيت أصحابنا يضعفونه» يشير به إلى أصحاب المدرسة الرجالية التي يرجع إليها هو رحمه الله، وليس إلى عامة

---

(١) الصدوق، اكمال الدين: ٥٠٧.

(٢) الطوسي، الرجال:٤٢٢.

(٣) الطوسي، الفهرست:١٦٢.

(٤) المجدي: ٢٠٣.

الأصحاب، فليس فيه إشارة إلى تسالم عامة الأصحاب على تضعيفه، كما استظهر السيد الخوئي ﵀ في المعجم[١].

ومن القريب جداً أن يكون منشأ تضعيفهم له ما أشار إليه النجاشي ﵀ من أنه روى عن المجاهيل أحاديث منكرة، إذ لو كان عندهم منشأ غير ذلك لأشاروا إليه.

وإذا لم يكن ذلك هو المنشأ عندهم فلا أقل من أن النجاشي ﵀ يرى أن ذلك يصلح شاهداً أو مؤيداً لهم في حكمهم بتضعيفه، وإلا فلو كان الملاك في التضعيف أو التوثيق هو الشهادة الحسية بصدقه أو كذبه لم يكن هناك من وجه لذكر أنه يروي عن المجاهيل أحاديث منكرة.

وأما قول ابن الغضائري ﵀ عنه: «كان كذاباً يضع الحديث مجاهرة»، فمن الواضح أنه منه مبالغة في التعبير لا يمكن قبولها على معناها الحقيقي، وكيف يعقل أن يكون الشخص يجاهر بوضع الحديث والكذب ثم يروي عنه بعض الأجلّاء من الأصحاب، كهارون بن موسى التلعكبري الذي سمع منه الحديث من سنة سبع وعشرين وثلثمائة إلى سنة خمس وخمسين، وكالشيخ الصدوق ﵀ الذي روى عنه في أكثر من مورد وترضى عليه، وكذا الشيخ ﵀ حيث يصفه بصفة الاحترام لأجل نسبه العلوي، وفي عبارة النجاشي ﵀: «أخبرنا عنه عدة كثيرة من أصحابنا بكتبه».

والأقرب أن المنشأ في تضعيف ابن الغضائري ﵀ له واتهامه بالكذب هو ما عقب عليه بأنه يدعي رجالاً غرباء لا يعرفون ويعتمد مجاهيل لا يذكرون، فكأنه لما راه ينسب الحديث إلى الغرباء الذين لا يعرفون، ويعتمد على المجاهيل

---

(١) الخوئي، المعجم: ٦ / ١٤٣.

الذين لا ذكر لهم، صح له أن يتهمه بالكذب ووضع الحديث.

ومن المحتمل أن السبب في ذلك هو روايته لقصة المعمر المغربي الذي عمّر أكثر من ثلاثمائة سنة كما روى ذلك الشيخ الصدوق ﵀، وما تبع ذلك من روايته لما روى ذلك المعمّر عن الإمام أمير المؤمنين ﵇.

ولكن الشيخ الصدوق ﵀ روى تلك القصة في إكمال الدين عنه وعن غيره وكأنها قصة مشهورة يرويها أكثر من واحد.

على أن قوله: «لا تطيب الأنفس بروايته» لا يتناسب مع كونه «كذاباً يضع الحديث مجاهرة»، لأن الكذاب الوضاع لا يقال فيه ذلك، وإنما يكون الكلام في حقه أشد وأقوى.

هذا وفي عبارة الشيخ الصدوق ﵀: (اخبرني أبو محمد الحسن بن محمد... فيما أجازه لي مما صح عندي من حديثه، وصح عندي هذا الحديث برواية الشريف أبي عبد الله محمد بن الحسن بن إسحاق)[1].

وربما يتوهم أنه يروي خصوص ما صح من حديث الحسن بن محمد دون غيره لأنه محكوم بالضعف، ولكن المراد غير ذلك، فإنما هو بصدد التأكيد على أن رواية الحسن بن محمد للخبر المذكور قد صحت بالفعل، وانه كان يرويه بالإجازة عنه، وصح عنده أنه يرويه، كما صح عنده أنه يرويه الشريف الآخر، وهو أبو عبدالله محمد بن الحسن بن إسحاق.

---

(١) الصدوق، اكمال الدين: ٥٠٧.

١٩ـ الحسن بن أحمد بن القاسم

قال النجاشي ﵀ [١٥٢]: (الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب ﷺ الشريف النقيب، أبو محمد، سيد في هذه الطائفة، غير أني رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته. له كتب... قرأت عليه فوائد كثيرة، وقرئ عليه وأنا أسمع...)[١].

فهذا الكلام واضح أن بعض الأصحاب يغمز عليه في بعض الروايات لأنها لا تتوافق مع متبنياته، وليس لأنه مطلع على عدم صدقه في الحديث، وإلا لطعن في كل رواياته وليس بعضها.

والظاهر أن الغمز بمعنى الطعن عليه، وإن كانت اللفظة أخف وطأة، وليست بمعنى التوقف في الرواية أو رد علمها إلى أهلها واعتبارها من المجمل.

ويلاحظ أن النجاشي ﵀ لم يرد على البعض الذي يغمز، وكأنه يحترم هذا الرأي منه، وإن لم يصرح بموافقته له، في حين أن الغمز والطعن في الرواية لا يصح لمجرد أنها لا تتوافق مع معتقدات الإنسان ومتبنياته، وإنما يمكن التوقف فيها ورد علمها إلى أهلها.

٢٠ـ الحسين بن أحمد بن المغيرة

قال النجاشي ﵀ [١٦٥]: (الحسين بن أحمد بن المغيرة أبو عبد الله البوشنجي كان عراقياً، مضطرب المذهب، وكان ثقة فيما يرويه...)[٢].

هل المراد أنه فاسد المذهب؟ أو مضطرب بمعنى مرتبك أو متقلب؟

---

(١) رجال النجاشي: ٦٥.

(٢) رجال النجاشي: ٦٨.

وكذا المراد بالمذهب، هل المراد الإشارة إلى الغلو؟ أو إلى اعتقاداته الأخرى غير ما يتعلق بالغلو؟.

٢١ـ إسحاق بن محمدالبصري

قال النجاشي ﵀ [١٧٧]: (إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار بن عبدالله - يعرف عبدالله عقبة وعقاب - ابن الحارث النخعي أخو الأشتر. وهو معدن التخليط، له كتب في التخليط)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١٤]: (فاسد المذهب، كذّاب في الرواية، وضّاع للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا ينتفع (يرتفع) بحديثه، وللعياشي معه خبر - في وضعه للحديث - مشهور)[٢].

وفي كلام العلّامة في خلاصة الأقوال [١٢٤٨]: (والإسحاقية تنسب إليه)[٣].

وفي رجال الشيخ الطوسي ﵀ في أصحاب الإمام الهادي ﵇ [٥٦٥٣]: (إسحاق بن محمد البصري، يرمى بالغلو)[٤]، وفي أصحاب الإمام العسكري ﵇ [٥٨٢٧]: (إسحاق بن محمد البصري، يكنى أبا يعقوب)[٥].

وهو ممن روى عنه علي بن إبراهيم في تفسيره[٦].

---

(١) رجال النجاشي: ٧٣.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٤١.

(٣) الحلي، خلاصة الأقوال:٣١٨.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٨٤.

(٥) الطوسي، الرجال: ٣٩٧.

(٦) تفسير القمي: ٢/ ٤٣٠.

وذكر في المعجم أنه وقع إسحاق بن محمد في اسناد جملة من الروايات، وعد منها ثلاثة عشر مورداً[١].

وقد روى عنه الكشي ﵀ ما يقرب من ثلاثين مورداً، وفي أكثر تلك الروايات يبدو أن الكشي ﵀ يعتمد على رواياته.

ولكن في بعضها قال الكشي ﵀ [٥٨٤]: (حدثني أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غالياً، قال: حدثني أبو يعقوب بن محمد البصري، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدثني محمد ابن الحسن بن شمون، وهو أيضاً منهم، قال: حدثني محمد بن سنان وهو كذلك، عن بشير النبال، أنه قال: قال أبو عبدالله ﷺ لمحمد بن كثير الثقفي - وهو من أصحاب المفضل بن عمر أيضاً -:ما تقول في المفضل بن عمر...)[٢].

وقال [٥٩١] :(حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني عبد الله بن القاسم، عن خالد الجوان، قال: كنت أنا والمفضل بن عمر وناس من أصحابنا بالمدينة، وقد تكلمنا في الربوبية، قال: فقلنا: مروا إلى باب أبي عبدالله ﷺ حتى نسأله، قال: فقمنا بالباب، قال: فخرج إلينا وهو يقول: « بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ»[٣].

قال الكشي: إسحاق وعبدالله وخالد من أهل الارتفاع)[٤].

وقال [١٠١٤]: (قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود، عن

---

(١) الخوئي، المعجم: ٣ / ٢٣٠.

(٢) رجال الكشي: ٣٨٩.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٧.

(٤) رجال الكشي: ٣٩٢.

جميع هؤلاء - يشير إلى جماعة ذكر أسماءهم، ومنهم إسحاق بن محمد البصري فقال:... وأما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري: فإنه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه؟ فأخرج إلي من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليَّ أحاديث منتسخة من الثقات، ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش[١] ويمسكها، ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته)[٢].

وفي ترجمة أحمد بن سابق [١٠٤٣]: (نصر بن صباح، قال: حدثني أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن عبد الله بن مهران، قال: حدثني سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن الرضا عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه، قال: وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب، فإذا فيه: عافانا الله وإياكم، انظروا أحمد بن سابق لعنه الله الأعثم الأشج واحذروه.

قال أبو جعفر: ولم يكن أصحابنا يعرفون أنه أشج، أو به شجة حتى كشف رأسه فإذا به شجة.

قال أبو جعفر محمد بن عبدالله: وكان أحمد قبل ذلك يظهر القول بهذه المقالة، قال: فما مضت الأيام حتى شرب الخمر ودخل في البلايا)[٣].

وفي ترجمة الفضل بن الحارث[١٠٨٧]: (أحمد بن علي بن كلثوم، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري قال: حدثني الفضل بن الحارث، قال: كنت بسر من رأى وقت خروج سيدي أبي الحسن عليه السلام، فرأينا أبا محمد ماشياً قد شق

(١) حمام أبيض، يطير عالياً في السماء حتى يرى كالنجم، ومنها ما يبقى يوما أو أكثر محلقاً، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ١٠/ ٢٦٨.

(٢) رجال الكشي: ٥٧٦.

(٣) رجال الكشي: ٥٩٦.

ثيابه، فجعلت أتعجب من جلالته وما هو له أهل ومن شدة اللون والأدمة، وأشفق عليه من التعب.

فلما كان الليل رأيته عليه السلام في منامي، فقال: اللون الذي تعجبت منه اختيار من الله لخلقه يجريه كيف يشاء، وإنها هي لعبرة لأولي الأبصار، لا يقع فيه على المختبر ذم، ولسنا كالناس فنتعب كما يتعبون، نسأل الله الثبات ونتفكر في خلق الله فإن فيه متسعا، واعلم أن كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة.

قال أبو عمرو: فدل هذا الخبر على أن الفضل يؤتمن في القول، والله أعلم)[١].

ويلاحظ.. في الرواية الأولى [٥٨٤] التي يرويها الكشي رحمه الله أنه يتهم رجال السند كلهم تقريباً بأنهم من الغلاة، وسنعرض لذكرهم واحداً بعد الآخر، لأن ذلك سيكون مفيداً في فهم معنى الغلو المشار إليه.

وأولهم نصر بن الصباح، وقد ذكره الكشي رحمه الله في أكثر من مورد واتهمه بالغلو، فقد ذكره في ترجمة سلمان الفارسي، وقال: [٤٢] «غال»[٢].

وذكره في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي، وقال [٣٤٧] - بعد أن روى عن النصر بن الصباح عن إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن منصور، عن محمد بن إسماعيل، عن عمرو بن شمر - : «هذا حديث موضوع لا شك في كذبه، ورواته كلهم متهمون بالغلو والتفويض»[٣].

مما يعني أنه يشمل نصر بن الصباح بالاتهام بالغلو، لأنه أحد رواة ذلك

---

(١) رجال الكشي: ٦١٥.

(٢) رجال الكشي:٧٩.

(٣) رجال الكشي:٢٦٩.

الحديث، ولكن هذه العبارة موجودة في بعض النسخ دون بعض، كما أشار في الهامش[١].

٢٢ـ نصر بن صباح

قال النجاشي ﵀ [١١٤٩]: (نصر بن صباح أبو القاسم البلخي غال المذهب...)[٢].

وقال الشيخ ﵀ في رجاله [٦٣٨٥]: (نصر بن صباح، يكنى أبا القاسم، من أهل بلخ، لقى جلة من كان في عصره من المشائخ والعلماء وروى عنهم، إلّا أنه قيل: إنه كان من الطيارة، غال)[٣].

وفي المعجم: (ونسب ابن داود[٤] إلى ابن الغضائري أنه قال: نصر بن الصباح غال)[٥].

ولكن الكشي يكثر الرواية عنه في كتابه، وقد تصل إلى ثمانين مورداً، مما يعني أنه يعتمد عليه، وفي الكثير منها يعتمد على رأيه، وليس مجرد روايته، فيقول: قال نصر بن الصباح: فلان كذا وكذا، أو: فلان يروي عن فلان، ولا يروي عن فلان، لأنه أسن منه.

ومنها مثلاً قوله [١٠٩٥]: (قال نصر بن الصباح: ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضال، بل هو أقدم من ابن فضال وأسن، وأصحابنا يتهمون ابن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال النجاشي: ٤٢٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٤٩.

(٤) رجال ابن داود: ٢٨٢.

(٥) الخوئي، المعجم: ٢٠/ ١٤٩.

محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة...)[١].

وفي بعض روايات الكشي ﷺ عن نصر بن الصباح ذكر الغلاة، وذكر اللعن الصادر بحقهم، كقوله [٩٩٥]: (قال نصر بن الصباح: علي بن حسكة الحوار، كان أستاذ القاسم الشعراني اليقطيني، من الغلاة الكبار ملعون)[٢].

وقال [٩٩٨]: (قال نصر بن الصباح: إن الحسين بن علي الخواتيمي كان غالياً ملعوناً، وكان أدرك الرضا عليه السلام)[٣].

وقال [٩٩٩]: (قال نصر بن الصباح: الحسن بن محمد المعروف بابن بابا، ومحمد ابن نصير النميري، وفارس بن حاتم القزويني، لعن هؤلاء الثلاثة علي بن محمد العسكري عليه السلام)[٤].

وقال [١٠٠١]: (قال نصر بن الصباح: موسى السواق له أصحاب علياوية، يقعون في السيد محمد رسول الله، وعلي بن حسكة الحوار قمي كان أستاذ القاسم الشعراني اليقطيني، وابن بابا ومحمد بن موسى الشريقي كانا من تلامذة علي بن حسكة، ملعونون لعنهم الله)[٥].

وقال [١٠٠٢]: (قال نصر بن الصباح: العباس بن صدقة، وأبو العباس الطرناني، وأبو عبد الله الكندي، المعروف بشاه رئيس، كانوا من الغلاة الكبار

---

(١) رجال الكشي: ٦٢٤.

(٢) رجال الكشي: ٥٦٦.

(٣) رجال الكشي: ٥٦٧.

(٤) رجال الكشي: ٥٦٨.

(٥) رجال الكشي: ٥٦٩.

الملعونين)[١].

قال السيد الخوئي رحمه الله: (ولكنه قد يناقش في ذلك بأن نصر بن الصباح قد نسب الغلو إلى جماعة ولعنهم، وهذا ينافي كونه غالياً، ثم ذكر بعض ما تقدم.

ثم قال: ويمكن الجواب عن ذلك بأنّ الغلو له درجات، ولا مانع من أن يكون الشخص غالياً بمرتبة ويلعن آخر أشد غلوا منه، وكيف كان فلم تثبت وثاقته ولا حسنه، فلا أقل من أنه مجهول الحال)[٢].

ولكن وجود درجات للغلو يدل على أن مفهوم الغلو والمعيار فيه غير واضح، ومن الطبيعي أن يختلف الشيعة في درجة اعتقادهم بمقامات النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، ولا يدخل في الغلو إلّا ما يخرج عن الإيمان، ويستحق به اللعن، كما ورد في بعض تلك الأسماء المتقدمة.

ولا يمكن تفسير اتهام الكشي رحمه الله له بالغلو، ثم اعتماده عليه في ذكر الملعونين من قبل الأئمة عليهم السلام، ولعنهم تبعاً للعن الأئمة عليهم السلام لهم، وذمه لمن يقع في رسول الله صلى الله عليه وآله، واعتماده عليه في كتابه في أخبار الرجال بهذه الكثرة، إلّا بأن مفهوم الغلو عند الكشي غير محدود بحد الخروج عن الإيمان الذي يستحق به اللعن، وإنما هو معنى واسع يتجاوز ذلك، كما أنه لا يتنافى مع قبول الرواية منه وتصديقه في حديثه.

ويلاحظ هنا.. ما حكاه الكشي رحمه الله عنه[٩٨٩]: (قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون

---

(١) المصدر السابق

(٢) الخوئي، المعجم: ٢٠/ ١٥٠.

ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثم تاب فرجع قبل ما مات)[١].

ففيه: أن نصر بن الصباح يقول عن أحمد بن محمد بن عيسى :انه من أصحابنا، مشيراً إلى الذين كانوا يتشددون في الحديث، ويتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، فهو يرى نفسه من تلك المدرسة.

ويلاحظ أيضاً.. في الرواية الواردة في ترجمة جابر الجعفي [٣٤٧]، (نصر بن الصباح قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثنا محمد بن منصور، عن محمد بن إسماعيل، عن عمرو بن شمر، قال: قال: أتى رجل جابر بن يزيد فقال له جابر: تريد أن ترى أبا جعفر؟ قال: نعم، قال: فمسح على عيني، فمررت وأنا أسبق الريح حتى صرت إلى المدينة.

قال: فبينا أنا كذلك متعجب إذ فكرت، فقلت: ما أحوجني إلى وتد أتده، فإذا حججت عاماً قابلاً نظرت ههنا هو أم لا، فلم أعلم إلّا وجابر بين يدي يعطيني وتداً، قال: ففزعت، فقال: هذا عمل العبد بإذن الله، فكيف لو رأيت السيد الأكبر! قال: ثم لم أره.

قال: فمضيت حتى صرت إلى باب أبي جعفر عليه السلام فإذا هو يصيح بي أدخل لا بأس عليك، فدخلت فإذا جابر عنده، قال: فقال لجابر: يا نوح، غرقتهم أولاً بالماء وغرقتهم آخراً بالعلم، فإذا كسرت فاجبر، قال: ثم قال: من أطاع الله أطيع، أي البلاد أحب إليك؟ قال: قلت: الكوفة قال: بالكوفة فكن، قال: سمعت أخا (آخر، ظ) النون بالكوفة، قال فبقيت متعجباً من قول جابر، فجئت فإذا به في موضعه الذي كان فيه قاعداً، قال: فسألت القوم هل قام أو تنحى؟ قال: فقالوا: لا.

---

(١) رجال الكشي: ٥٦١.

وكان سبب توحيدي أن سمعت قوله بالإلهية وفي الأئمة).

قال الكشي ﵀: «هذا حديث موضوع لا شك في كذبه، ورواته كلهم متهمون بالغلو والتفويض»[١].

فهو يتهم نصراً وغيره من رواة الحديث، ولكن ذكرنا أن هذا الكلام المنسوب إلى الكشي ﵀ غير موجود في الأصل، وقد أشار في الهامش أنه في نسخ أخر، ولكن السيد الخوئي ﵀ استند إليه في أكثر من مورد.

ولو سلم.. فمن الواضح أن الكشي ﵀ أنكر مضمون الحديث لما يرى فيه من الغلو، واستناداً إلى إنكار المضمون حكم بأنه موضوع ومكذوب، مما يعني أنه استند في إنكار الصدور إلى إنكار المضمون، ثم اتهم كل رواته بالغلو والتفويض.

ومنهم نصر بن الصباح، وإسحاق بن محمد ـ محل البحث ـ وأيضاً محمد بن منصور ومحمد بن إسماعيل، اللذين لم يرد في كلام غيره اتهامهما بالضعف، مع احتمال اشتراكهما بالاسم مع الثقات.

وعمرو بن شمر امره ملحق بأمر جابر، لأنه يكثر الرواية عنه، وإذا ورد التضعيف فيه فلأجل ذلك، ولأجل جابر.

وقد كان بإمكانه أن يحصر التشكيك في صحة الرواية بالرجل الذي يروي عنه عمرو بن شمر تلك القصة، وهو رجل لم يسمه عمرو، فهو مجهول، وخصوصاً أن القصة قد تكون من قبيل الرؤيا، لأن الرجل يتحدث عن ما رآه وتصوره، ولا يتحدث عن مطابقة ذلك للواقع، نعم هو طلب وتداً، كعلامة له إذا حج من قابل، لكن لا يذكر أن ذلك تم بالفعل، وانه حج من قابل فرآه في

(١) رجال الكشي: ٢٦٩.

مكانه.

لكن يبدو أن مجرد رواية هذه القصة من عمرو بن شمر ومن تلاه تدل على اقتناعهم بها، ولذلك رووها، ولأجل ذلك اتهمهم الكشي بالغلو والتفويض، استناداً إلى قاعدة ربما تكون متعارفة في ذلك الوقت، أن من يروي رواية فلا بُدَّ أن يكون مؤمناً بها ويتحمل مسؤوليتها.

والرواية لا تخلو من مشكلة، لكنها ليست الغلو والتفويض، لأنها تؤكد أن كل ما جرى هو بإذن الله تعالى، وأن من أطاع الله أطاعته الأشياء كلها، إنما فيها مشكلة توصيف جابر بأنه نوح عليه السلام، الذي أغرقهم بالماء أولاً وأغرقهم بالعلم آخراً، فيظهر منها عقيدة الحلول، وأن جابراً في الآخر هو نوح عليه السلام في الأول، مع أنها يمكن حملها على المجاز والتشبيه.

وأيضاً في آخر الرواية قوله: وكان سبب توحيدي أن سمعت قوله بالإلهية وفي الأئمة، وربما كان في بعض النسخ: قوله بالإلهية في الأئمة، من دون الواو، وبناءا عليها فقد يتوهم أنه يشير إلى ادعاء الإلهية، ولكن الرواية فيها عبارات صريحة في إثبات العبودية لله تعالى ونفي الإلهية عنهم عليهم السلام.

وفي كل الأحوال.. يظهر أن معنى الغلو والتفويض الذي يتهم به بعض الرواة غير واضح الحدود، وأن تضعيف الراوي قد يستند إلى إنكار المضمون، وأن من يروي رواية يتحمل تبعات المضمون الوارد فيها، على اعتبار أنه لا يروي إلّا ما يعتقد بصدوره وصحة مضمونه.

٢٣ـ محمد بن الحسن بن شمون

وأما محمد بن الحسن بن شمون الوارد ذكره في سند الرواية الأولى[١]، وروى عنه إسحاق بن محمد ـ محل البحث ـ فقد ترجمه النجاشي رحمه الله [٨٩٩] : (محمد بن الحسن بن شمون أبو جعفر، بغدادي، واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه.

فأما من ذكره فإن أبا عبدالله بن عياش حكى عن أبي طالب الأنباري، أنه قال: حدثني الحسين بن القاسم بن محمد بن أيوب بن شمون، قال: حدثني محمد بن الحسن قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «من أخبرك أنه مرضني وغسلني وحنطني وكفنني وألحدني وقبرني ونفض يده من التراب، فكذبه، وقال: من سأل عني فقل: حي، والحمد لله. لعن الله من سئل عني، فقال: مات)[٢].

ثم قال النجاشي رحمه الله: (وقيل: إنه روى عن ثمانين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. وقيل: إنه سمع من أبي الحسن عليه السلام حديثين... وقيل: إن آل الرضا عليه السلام مولانا أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمد عليهم السلام يعولونه ويعولون أربعين نفساً كلهم عياله... وروى إسحاق بن محمد بن أبان عنه حديثاً فيه دلالة لأبي الحسن الثالث عليه السلام. وإسحاق مشكوك في روايته، والله أعلم... أخبرنا أحمد بن علي قال: حدثنا ابن أبي رافع، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون بكتبه كلها ما خلا التخليط...)[٣].

---

(١) رواها الكشي برقم [٥٨٤].

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٥.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣٦.

ومن الواضح أن هذا التعبير في رواية الكتب كلها ما خلا التخليط لا يراد به إلّا التعبير عن التورع عن روايات التخليط، لأن المستثنى ليس كتاباً معيناً فيه تخليط، وإنما المستثنى هو ما كان من الروايات التي فيها تخليط، التي قد تكون منتشرة في كل الكتب، أو في بعض منها غير مشخص.

فالظاهر أنهم كانوا يتحرجون من رواية التخليط، وان المقصود هو إبراء الذمة بين يدي الله تعالى مما يتصوره المجيز برواية الكتاب أن فيه التخليط، ولذا يجيز الرواية بالكتاب لتلميذه، ويستثني منه ما فيه من تخليط، تورعاً من الإجازة في ذلك، نظير ما تقدم من أن الراوي يتحمل مسؤولية المضمون الوارد في الرواية.

ولكن معنى التخليط ومعياره غير موضح، والظاهر أنه راجع إلى الاضطراب في نقل الحديث، أو إدخال المغالاة والمبالغة في نقل النص، أو نحو ذلك، وهو أمر غير محدد ويختلف باختلاف الأنظار.

كما أن قول النجاشي رحمه الله فيه: «قيل: إن آل الرضا عليهم السلام مولانا أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمد عليهم السلام يعولونه ويعولون أربعين نفساً كلهم عياله» لا ينسجم مع حكمه بضعفه جداً، وبفساد مذهبه، على الرغم من أنه نسب ذلك إلى القيل، وأنه غير متيقن منه.

الا أن مجرد وجود مثل هذا الاحتمال عنده لا يتناسب مع الحكم بالضعف، وكان عليه رحمه الله أن يعقب على هذا القول المحتمل، فإما أن يثبته ويرفع الضعف، أو ينفيه فيثبت الضعف، إذ ليس من المعقول أن يهتم ثلاثة من الأئمة الأطهار عليهم السلام بإعالته وإعالة عياله وهم أربعون نفساً، حوالي خمسين عاماً، لو لم يكن من الفضلاء الأجلّاء.

ولكن ذلك يؤكد احتمال أن يكون الحكم بضعفه من قبل النجاشي رحمه الله ناشئاً من تصنيف مشايخه أصحاب المدرسة الرجالية له ضمن الضعفاء، وتابعهم هو على ذلك التزاماً بتلك الطريقة.

وكذا الكلام في الرواية التي ذكر النجاشي رحمه الله عن إسحاق بن محمد أن فيها دلالة لابي الحسن الثالث عليه السلام، وقد ذكر السيد الخوئي رحمه الله أنه لم نعثر عليها، لكن روى الكشي رحمه الله روايتين عن أبي محمد عليه السلام في احداهما يشكو الفقر له عليه السلام، وفي الاخرى يشكو من علة في عينه.

قال[١٠١٨]: (أبو علي أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي، قال: حدثني إسحاق بن محمد بن ابان البصري، قال: حدثني محمد بن الحسن بن شمون أنه قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام اشكو إليه الفقر، ثم قلت في نفسي: أليس قال أبو عبدالله عليه السلام: الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، والقتل معنا خير من الحياة مع عدونا؟

فرجع الجواب: أن الله عزّ وجلّ يمحض أولياءنا إذا تكاثفت ذنوبهم بالفقر، وقد يعفو عن كثير، وهو كما حدثت نفسك، الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، ونحن كهف لمن التجأ إلينا، ونور لمن استضاء بنا، وعصمة لمن اعتصم بنا، من أحبنا كان في السنام الأعلى، ومن انحرف عنا فإلى النار، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: تشهدون على عدوكم بالنار ولا تشهدون لوليكم بالجنة؟ ما يمنعكم من ذلك إلّا الضعف.

وقال محمد بن الحسن: لقيت من علة عيني شدة، فكتبت إلى أبي محمد عليه السلام اساله أن يدعو لي، فلما نفذ الكتاب: قلت في نفسي: ليتني كنت سالته أن يصف لي كحلا اكحلها، فوقع عليه السلام بخطه، يدعو لي بسلامتها، إذا كانت احداهما ذاهبة،

وكتب بعد: اردت أن اصف لك كحلا، عليك بصبر مع الأثمد، وكافوراً وتوتيا، فإنه يجلو ما فيها من الغشا، ويبس الرطوبة، قال: فاستعملت ما أمرني به، فصححت والحمد لله)[١].

وعده الشيخ في الفهرست[٢][٦٩٥]، وفي الرجال في أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٣] [٥٦١٦]، وأصحاب الإمام الهادي عليه السلام[٤] [٥٧٧٥]، ولم يذكر عنه أنه غال، وترجمه في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، فقال: محمد بن الحسن بن شمون غال بصري[٥][٥٩٠٥].

وقال ابن الغضائري[١٣٧]: (محمد بن الحسن بن شمون، أبو جعفر أصله بصري، واقف، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه ولا إلى مصنفاته، وسائر ما ينسب إليه)[٦].

وروى الكليني رحمه الله عن إسحاق قال: (حدثني محمد بن الحسن بن شمون، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أساله أن يدعو الله لي من وجع عيني، وكانت احدى عيني ذاهبه والاخرى على شرف ذهاب، فكتب الي: حبس الله عليك عينك.

فأفاقت الصحيحة، ووقع في اخر الكتاب: آجرك الله واحسن ثوابك، فاغتممت لذلك ولم اعرف في أهلي أحداً مات، فلما كان بعد أيام جاءتني وفاة

---

(١) رجال الكشي: ٥٧٩.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٢٣٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ٣٧٩.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٩١.

(٥) الطوسي، الرجال: ٤٠٢.

(٦) رجال ابن الغضائري: ٩٥.

ابني طيب، فعلمت أنه التعزية له)[١].

وهذه الروايات لو صحت فإنها تدل على جلالة الرجل، ومكانته عند الإمام العسكري عليه السلام، ولكن النجاشي رحمه الله قال: «إن راويها عنه إسحاق بن محمد وهو مشكوك في روايته، والله اعلم».

وفيه نفس الكلام المتقدم، فإن الشك في صحة الرواية التي تدل على جلالة قدره يستلزم الشك والتردد في الحكم بضعفه، ولا ينسجم مع الحكم القاطع بضعفه وفساد مذهبه، إلّا أن يكون المراد من الضعف ما يشمل التردد والتوقف في شانه، أو يكون ما أشرنا إليه من أنه مصنف عند مشايخ النجاشي رحمه الله ضمن الضعفاء وفاسدي المذهب، وهو يلتزم بهذا التصنيف، رغم أن عنده شكوكاً من جهات اخر.

وقد ذكر السيد الخوئي رحمه الله في المعجم أنه وقع بعنوان محمد بن الحسن بن شمون في اسناد كثير من الروايات تبلغ مائة وأربعين مورداً، وانه ورد ذكره في كامل الزيارات والكافي والتهذيب[٢].

والملفت للانتباه ما ذكره رحمه الله من أن الرواة عنه أربعة اشخاص، وهم أحمد بن محمد بن خالد المتهم بانه يروي عن الضعفاء، وإسحاق المتهم بالتخليط ـ محل بحثنا ـ وسهل بن زياد المتهم بالضعف أيضاً، والرابع موسى بن جعفر البغدادي، ولم يذكره النجاشي ولا الشيخ رحمهما الله بذم ولا مدح.

---

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٥١٠.

(٢) الخوئي، المعجم: ١٦/ ٢٣٨.

٢٤ـ محمد بن سنان

واما محمد بن سنان الوارد ذكره في سلسلة السند في الرواية الأولى[١]، وقال عنه الكشي ﵀ فيها : «وهو كذلك»، يعني من الغلاة، فلم يرد عنه فيما يتعلق بالغلو إلّا ما رواه الكشي ﵀ قال[١٠٩١]: (ورأيت في بعض كتب الغلاة، وهو كتاب الدور، عن الحسن بن علي، عن الحسن بن شعيب، عن محمد بن سنان، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني ﵇، فقال لي: يا محمد، كيف إذا لعنتك وبرئت منك، وجعلتك محنة للعالمين، أهدي بك من أشاء، وأضل بك من أشاء؟ قال: قلت له: تفعل بعبدك ما تشاء يا سيدي، أنت على كل شي قدير، ثم قال: يا محمد أنت عبد قد أخلصت لله، إني ناجيت الله فيك، فأبى إلّا أن يضل بك كثيراً، ويهدي بك كثيراً)[٢].

وهي رواية غير معتد بها، لأنها مروية عن كتاب لا يعرف عنه إلّا أنه من كتب الغلاة.

وبالعكس من ذلك روى الكشي ﵀ عن صفوان بن يحيى فيه: أنه هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا، قال النجاشي ﵀ بعد ذكر ذلك: «وهذا يدل على اضطراب كان وزال».

وعن الإمام أبي جعفر ﵇ أكثر من رواية في مدحه، وفي بعضها أنه ﵇ غضب عليه ثم إنه رضي عنه.

فلا مسوغ لاتهامه بالغلو، كما فعل الكشي ﵀ في هذه الرواية محل البحث، إلّا أن يكون مراده أنه من الغلاة بمعنى: أنه كان منهم في بعض الفترات، أو

---

(١) رواها الكشي برقم [٥٨٤].

(٢) رجال الكشي: ٦٢١.

قريباً منهم.

أو يكون المنشأ في وصفه بالغلو من قبل الكشي ﵀ ظهور اهتمامه بالأحاديث الصعبة في ذكر أهل البيت عليهم السلام، كما يشير إليه ما رواه الكشي ﵀ عنه، أنه كان يقول: «من أراد المعضلات فإليَّ، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ، يعني صفوان بن يحيى».

أو يكون المنشأ في وصفه بالغلو تمسك الغلاة به، وروايتهم عنه، وما في ذلك من دلالة على كونه قريباً منهم في عقيدته، وإلا لما تمسكوا به.

وللشيخ المفيد ﵀ في كتابه المسائل السروية كلام في محمد بن سنان، في المسألة الثانية: في الأشباح والذر والأرواح: (ما قوله - أدام الله تأييده - في معنى الأخبار المروية عن الأئمة الهادية عليهم السلام في الأشباح؟ وخلق الله تعالى الأرواح قبل خلقه آدم عليه السلام بألفي عام؟ وإخراج الذرية من صلبه على صور الذر؟ ومعنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف؟

الجواب وبالله التوفيق: إن الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها وتتباين معانيها، وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة، وصنفوا فيها كتباً لغوا فيها، وهذوا فيما أثبتوه منه في معانيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق، وتخرصوا الباطل بإضافتها إليهم، من جملتها كتاب سموه: (كتاب الأشباح والأظلة) ونسبوا تأليفه إلى محمد بن سنان، ولسنا نعلم صحة ما ذكروه في هذا الباب عنه، فإن كان صحيحاً فإن ابن سنان قد طعن عليه، وهو متهم بالغلو، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضال بضلاله عن الحق، وإن كذبوا فقد تحملوا أوزار ذلك.

والصحيح من حديث الأشباح الرواية التي جاءت عن الثقاة: بأن آدم عليه السلام رأى على العرش أشباحاً يلمع نورها، فسأل الله تعالى عنها، فأوحى إليه: أنها أشباح رسول الله وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم وأعلمه أن لولا الأشباح التي رآها ما خلقه ولا خلق سماء ولا أرضا... وقد روي أن أسماءهم كانت مكتوبة إذ ذاك على العرش، وأن آدم عليه السلام لما تاب إلى الله عزّ وجلّ وناجاه بقبول توبته سأله بحقهم عليه ومحلهم عنده فأجابه....)[1].

وفي هذا الكلام ما ينفع في بيان بعض معالم الجدل القائم في ذلك الوقت عن الغلو وما يتعلق به، فإنه يبدو من الشيخ المفيد رحمه الله في هذا الجواب إنكاره أو تشكيكه في أخبار الأشباح والأرواح وعالم الذر كما وردت على لسان السائل، ويظهر منه رحمه الله ربطها بعقائد الغلاة ورواياتهم.

والظاهر أن علاقتها بالغلو ليس لأنها تشير إلى المقامات العالية لأهل البيت عليهم السلام وانما لأنها يمكن أن تستغل للترويج للفكرة التي يتبناها الغلاة، في ادعاء حلول بعض الأرواح الزكية للأولياء في بعض رموزهم والمتصدين منهم، استغفالاً لعقول الضعفاء من الناس، لأنه لم ينكر الأشباح الخمسة ومنزلتها عند الله تعالى.

ونلاحظ.. أن الشيخ المفيد رحمه الله لم يتوقف عند حد نفي الحلول والتناسخ، وهو الأمر المتفق والمجمع عليه عند أهل الحق، وانما راح يشكك أو ينكر صدور تلك الأخبار بجملتها، استناداً إلى اختلاف ألفاظها، وتباين معانيها، على قاعدة: أن الواقعة الواحدة لا ينبغي أن تختلف الألفاظ والمعاني في الروايات الحاكية عنها.

---

(١) المفيد، المسائل السروية: ٣٧ وما بعدها.

وجعل الصحيح فيما ورد منها خاصاً بالأشباح الخمسة الطاهرين عليهم السلام، ثم شكك حتى في ذلك، وذكر أن بعض الأخبار تذكر أن الموجود على العرش حينئذ هو أسماؤهم، وليس أشباحهم عليهم السلام.

ونلاحظ.. أن إنكاره للأشباح جرى في نفس سياق إنكاره على الغلاة، وما أوردوه في كتبهم، وما أضافوه لجماعة من شيوخ أهل الحق، ومن ذلك الكتاب المنسوب إلى محمد بن سنان في (الأشباح والأظلة)، لأن أصل السؤال لم يكن عن ما ورد في الكتاب من روايات ومضامين، وإنما عن روايات الأشباح والذر، ولكنه رحمه الله أنكر عليهما معاً بسياق واحد، وكأنه يشير إلى أن الاعتقاد بالأشباح هو شأن الغلاة.

وقد شكك في نسبة الكتاب إلى محمد بن سنان، مع أنه ذكره في سياق شيوخ أهل الحق لكنه اعتبر أنه لو صح ذلك عنه فليس هناك ما يمنع من الحكم بضلاله كما ضلوا، لأن الحق لا يعرف بالرجال، وانهم لو كانوا كذبوا عليه فقد تحملوا أوزار ذلك، فيظهر منه التوقف في الحكم بضلالة محمد بن سنان، وانما ذكر أن هناك من يطعن عليه ويتهمه بالغلو، ولا يحكم هو بذلك.

وكتاب الأظلة يذكره النجاشي رحمه الله في جملة كتبه، وله إليه طريق متصل، ولكن من غير المعلوم أن نسخة الكتاب الواصلة للنجاشي رحمه الله موافقة لنسخة الكتاب التي يتحدث عنها الشيخ المفيد رحمه الله.

وذكر الكشي رحمه الله في ترجمة علي بن حماد الازدي [٧٠٣]، عن محمد بن مسعود (قال: علي بن حماد متهم، وهو الذي يروي كتاب الأظلة)[1]، فهل المراد نفس الكتاب المنسوب إلى محمد بن سنان أو آخر غيره، وأيضاً هل ينحصر

(١) رجال الكشي: ٤٤٠.

الطريق به إلى ابن سنان، فقد يبدو من النجاشي أن له طريقا آخر، والله اعلم.

وعلى كل حال ربما يظهر من كلام الشيخ المفيد ﵀ أن مفهوم الغلو عنده أوسع مما نظن، بحيث يشمل حتى روايات الأشباح والأظلة.

ويلاحظ هنا أن النجاشي ﵀ - وقد وصل إليه كتاب الأشباح والأظلة بطريق متصل - لم يذكر أن فيه شيئاً من الغلو، وإنما اكتفى في شأن محمد بن سنان وتهمته بالغلو بما روي عن صفوان، وعقب عليه أنه «يدل على اضطراب كان وزال».

والشيخ المفيد ﵀ حمل على الكتاب وأنكر ما فيه، فهل ان النسختين كانتا مختلفتين؟ أو ان النسخة واحدة ولكن مفهوم الغلو عند الشيخين العلمين مختلف؟ الأمر غير واضح، لكن الواضح أن مفهوم الغلو غير محدد في ذلك الجدل الدائر في ذلك الوقت.

وأما ما يتعلق بضعفه، فقد قال النجاشي ﵀ بعد أن ذكر اسمه ونسبه [٨٨٨]: (وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: إنه روى عن الرضا ﵇، قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله، قال أبوالحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري (النيشابوري) قال: قال: أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أحل لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان...)[1].

والتضعيف يحتمل أن يكون من كلام أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، ويحتمل أن يكون من كلام النجاشي ﵀، وهو الأقرب.

ألا أن النجاشي ﵀ بعد أن حكى كلام صفوان: «إن هذا ابن سنان لقد

---

(١) رجال النجاشي:٣٢٨.

هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا» عقب على ذلك بقوله: «وهذا يدل على اضطراب كان وزال...».

والتضعيف إن كان من كلام النجاشي ﵀ فهو لا ينسجم مع اخر كلامه في أن محمد بن سنان كان مضطرب الحال ثم زال ذلك عنه، وإذا كان قد استقام وثبت على الحق فلا وجه لتضعيفه، خصوصاً بعد صدور ذلك من صفوان بن يحيى، وهو من الأجلّاء.

علماً أن الرجلين - صفوان ومحمد بن سنان - يقترن ذكرهما كثيراً في الأخبار، وكأنهما زميلان، ويظهر منه في هذه العبارة أن محل اهتمامه هو ذكر جانب المدح بالثبات على الحق، وبالتالي فهو يعتمد عليه ويؤخذ منه، ولم يكن بصدد الذم له بأنه كان يهم أن يطير فيما مضى، فلا ينبغي أن يؤخذ منه.

ويمكن أن يفسر كلام النجاشي ﵀ بشكل آخر، وذلك بأن يكون في مقام تأييد التضعيف في شأن محمد بن سنان، فقد ساق كلام الفضل بن شاذان أولاً في أنه لا يحل أن تروى أحاديث محمد بن سنان، ثم ذكر كلام صفوان في أن الرجل كان مضطرب الحال، وكأنه يقصد أن الرجل إذا كان مضطرب الحال في فترة من الزمن فيحكم بضعفه، إذ لا يعلم أن الروايات المروية عنه كانت في فترة الاضطراب؟ أو في غيرها؟ فاللازم ردها، وعدم العمل بها.

وعلى الاحتمال الثاني يكون منشأ التضعيف هو مجهولية حال ابن سنان عند النجاشي ﵀، أو مجهولية حال الروايات في أنه رواها حال استقامته أو حال اضطرابه، وليس منشؤه الاطلاع على كذبه، وعدم صحة نقله للأحاديث.

وكان اللازم - بناءا على ذلك - اعتباره صاحب فترتين في الاضطراب والاستقامة، ولم يصح الحكم بضعفه مطلقاً.

هذا والكلام المروي عن صفوان بن يحيى منقول بلفظين في رجال الكشي ﵀، ففي احدهما: «هذا ابن سنان لقد هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا»، وفي الآخر: «ان محمد بن سنان كان من الطيارة فقصصناه»، فهو في الأولى هم أن يطير، وفي الثانية من الطيارة.

والظاهر أن الفرق بين العبارتين ليس كبيراً، لأن من غير الواضح أن مفهوم «ان يطير» أو كونه من الطيارة هو خصوص الغلو بالمعنى الذي يصل إلى الكفر وادعاء الربوبية، وإنما يشمل الاهتمام بذكر المقامات العالية لأهل البيت عليهم السلام.

وقد روى الكشي ﵀ عن محمد بن سنان: «من أراد المعضلات فاليَّ، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ، يعني صفوان بن يحيى».

وتدل هذه الرواية بشكل واضح أن محمد بن سنان لم يصل إلى حد إنكار الفرائض، حتى في فترة اهتمامه بالمعضلات كما قال، ولذلك كان يرشد من يطلب الفقه إلى صفوان ولم ينكر عليه، وانما يدل هذا الكلام منه على أنه كان يهتم بالأحاديث الصعبة في مقامات أهل البيت عليهم السلام وكان صفوان يهتم بالفقه.

وروى السيد ابن طاووس ﵀ عن هارون بن موسى التلعكبري، قال: (قال: حدثنا محمد بن همام قال: حدثنا الحسين بن أحمد المالكي قال: قلت لأحمد بن هليل الكرخي: اخبرني عما يقال في محمد بن سنان من أمر الغلو، فقال: معاذ الله، هو والله علمني الطهور، وحبس العيال، وكان متقشفاً متعبداً)[1].

ولكن اللفظ الأول المروي عن صفوان يدل بوضوح أنهما كانا زميلين أو صديقين، ويتذاكران في طلب العلم معاً، فربما اختلفا وربما اتفقا، حتى استقرا

---

(١) ابن طاووس، فلاح السائل: ١٣.

على حال واحدة، وقد كثر ذكرهما مقترنين في غير موضع، فمن غير الممكن أن يكون قريناً لصفوان وهو غال في حد الخروج عن الإيمان أو ترك الفرائض.

هذا ولا ينفع في هذا المقام البحث في صحة الرواية التي تتحدث عن أحوال محمد بن سنان وضعفها، لأن المقام ليس مقام التعبد بحجية الرواية عن أحواله، لأجل العمل برواياته، وإنما المقام مقام جمع ما يمكن من القرائن والشواهد والبناء على ما تقتضيه، من علم أو ظن أو اطمئنان أو حتى الاحتمال، بالمعنى المراد من الضعف والغلو ونحوهما، والمعايير التي تم البناء عليها في إطلاق هذه العناوين.

ويمكن أن يكون أحمد بن هليل الكرخي هو نفس أحمد بن هلال العبرتائي، الذي ورد اللعن في حقه في آخر حياته، وربما قيل: إنه هو متهم بالغلو، فكيف ينفى الغلو عن محمد بن سنان بشهادة متهم بالغلو؟!.

ولكن أحمد بن هلال لم يكن متهما بالغلو، وانما ورد الذم فيه لأسباب اخرى، ويبدو أنه كان من الأعيان، وانه ابتلي بسوء العاقبة، وورد الذم فيه في آخر العمر، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وكيف كان.. فإن احتمال أن يكون محمد بن سنان غالياً بالمعنى الذي يؤدي إلى الكفر، أو إلى ترك الفرائض، ونحو ذلك، احتمال غير معقول، مع ما فيه الرجل من موقع قريب من الأئمة عليهم السلام، وملازمته لصفوان بن يحيى، وكثرة رواياته، حتى أشار في المعجم أنه ورد اسمه في كتب الأحاديث بحوالي ثمانمائة مورد[1]، ورواية عدد غير قليل من العدول والثقات من أهل العلم كما جاء في عبارة الكشي رحمه الله عنهم.

---

(١) الخوئي، المعجم :١٧/ ١٤٨.

وقد روى الكشي ﷺ قال [٩٧٩]: (محمد بن مسعود، قال عبدالله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان، يقول: لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان، وذكر الفضل في بعض كتبه: أن من الكاذبين المشهورين ابن سنان وليس بعبد الله)[١].

وروى [١٠٣٣]: (وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذابون المشهورون أبو الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصايغ ومحمد بن سنان وأبو سمينة أشهرهم)[٢].

وروى الكشي عن أبي الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، قال [٩٨٠]: (قال أبو محمد الفضل بن شاذان: ردوا أحاديث محمد بن سنان، وقال: لا أحل لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيا، وأذن في الرواية بعد موته.

قال أبو عمرو: قد روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى العبيدي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، وابنا دندان، وأيوب بن نوح، وغيرهم، من العدول والثقات من أهل العلم...)[٣].

وروى أيضاً [٩٧٧]: (ذكر حمدويه بن نصير، أن أيوب بن نوح، دفع إليه دفترا فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد ابن سنان ولكن لا أروي لك أنا عنه شيئا، فإنه قال قبل

---

(١) رجال الكشي: ٥٥٧.

(٢) رجال الكشي: ٥٩٠.

(٣) رجال الكشي:٥٥٧.

موته: كل ما حدثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته)[١].

وروى أيضاً [٧٢٩]: (قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان، عن أيوب بن نوح، وقال: لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان)[٢].

ولكن كلام الفضل بن شاذان في كون محمد بن سنان من الكذابين المشهورين غريب جداً، مع جلالته في الشيعة، وعلو شأنه ورياسته، وعظم قدره، ولقائه من الأئمة عليهم السلام ثلاثة، وروايته عنهم، وكونه بالمحل الرفيع منهم، كما حكاه السيد ابن طاووس رحمه الله عن الشيخ المفيد رحمه الله في فلاح السائل[٣]، ومع كثرة العدول والثقات من أهل العلم الذين رووا عنه، كما تقدم، ومنهم شاذان والد الفضل، الذي قال عنه: [٩١٣] (حدثني أبي الجليل الملقب بشاذان...)[٤]، فإن ذلك وغيره إذا لم يدل على وثاقته فلا شك أنه يدل على عدم كونه مشهوراً بالكذب.

على أن أيوب بن نوح الذي تحرج عن الرواية عنه لم يشر بأي شكل إلى كونه مشهوراً في الكذب، وإنما أشار إلى روايته بالوجادة.

فالأقرب أن ما يرمي إليه الفضل بن شاذان من أنه مشهور بالكذب، هو ما صرح به محمد بن سنان، كما ذكر أيوب بن نوح، من أنه كان يروي بلا سماع ولا رواية، وهو ما يعتبر في مصطلح أهل الحديث ـ أو عند بعضهم على الأقل ـ نوعاً من الكذب والتدليس.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال الكشي: ٤٥٢.

(٣) ابن طاووس، فلاح السائل: ١٣.

(٤) رجال الكشي: ٥٣٨.

وربما كان تصريحه بذلك في اخر عمره هو الذي اشتهر بين المحدثين، ولذلك اشتهر بينهم تضعيفه، والطعن فيه كما ذكر الشيخ المفيد ﷺ في رسالته إلى أهل الموصل: «انه مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته»، وكما ذكر ابن شاذان أنه من الكاذبين المشهورين.

وربما يفسر ذلك ظهور التردد في الرواية عنه أو التهمة بالضعف في ذلك الجيل المتأخر عنه، كأيوب بن نوح، والفضل بن شاذان، وظهور العمل بروايته وقبوله في الجيل المعاصر له، مثل شاذان أبي الفضل، والحسين بن أبي الخطاب، وابني سعيد الأهوازيين، وكان من المفترض أن تصدر التهمة له من المعاصرين له، لو كان المشهور عنه هو الكذب.

فالأقرب - إن لم يكن هو المتيقن - أن المنشأ الأول في كل ذلك هو ما صدر منه من تصريح بالأخذ بالوجادة، واما الاتهام بالغلو، أو ما روي من صدور الذم في حقه وحق صفوان بن يحيى ثم عفو الإمام عليه السلام عنهما، فهو - وإن اشير إليه بشكل ما في علة التضعيف - لم يكن هو المنشأ الحقيقي للتهمة، أو للتردد في قبول روايته، إذ لو كان ذلك هو المنشأ لأخذ به معاصروه.

على أن الفضل بن شاذان وأيوب بن نوح - وهما أقدم وأهم من توقف أو طعن فيه - لم يشيرا إلى موضوع الغلو، أو ما ورد من الذم فيه، وإنما أشار ابن نوح إلى الوجادة، ولم يستحل الرواية عنه لأجل ذلك، وأشار الفضل إلى موضوع الكذب.

كما أن الطعن الوارد من الفضل فيه لا يخلو من إشكال، لأن فيه المنع من رواية أحاديث محمد بن سنان عنه ما دام حياً، وإذن في الرواية بعد موته.

ولم يتضح الوجه من ذلك، ومن المحتمل أن يكون الوجه هو التقية،

وتجنب الضرر من رواياته، لأنه يروي الأحاديث الصعاب في فضل أهل البيت عليهم السلام، أو المعضلات كما روي عنه.

ولكن ذلك مبني على أن يكون المنصرف من إطلاق أحاديث محمد بن سنان - كما جاءت على لسان الفضل - هو خصوص تلك الأحاديث الصعاب، ويكون ذلك هو الظاهر من الإطلاق.

ولكن البناء على ذلك صعب، لكثرة روايات محمد بن سنان في غير هذا الباب من أبواب الفقه والفرائض والسنن وغير ذلك، ومن البعيد جداً أن يكون الفضل يتقي في رواياته عنه، في غير ما ورد في ذكر مقامات أهل البيت عليهم السلام من أخبار الفقه والحلال والحرام والسنن، كما أنه مبني على تجاهل قول الفضل فيه إنه من الكاذبين أو الكذابين المشهورين.

كما أن القول المنسوب للفضل: «ردوا أحاديث محمد بن سنان» ورد في بعض النسخ بلفظ: (اروا أحاديث محمد بن سنان)[1].

ويظهر من عبارة الكشي رحمه الله بعد ذكر كلام الفضل في المنع من الرواية عنه أنه في مقام الرد عليه، حيث ذكر عدداً ممن روى عنه من الأجلّاء ووصفهم بأنهم عدول وثقات من أهل العلم.

ويظهر من ذلك كله أن الرواية عن الرجل كانت بحسب المتعارف عندهم تدل على اعتباره عند الراوي عنه، وإلا فلماذا يهتم الفضل بالمنع من الرواية عنه، ويهتم الكشي رحمه الله بذكر رواية العدول والثقات عنه.

وأما احتمال أن يكون محمد بن سنان قد اشتهر بالكذب في آخر عمره، ويكون ذلك هو طريقة الجمع بين ما ورد بشأنه من مدح وذم، والقرائن

(١) رجال الكشي (نسخة النجف) : ٤٢٨ وهامشها : وفي بعض النسخ (ردوا).

والشواهد الدالة عليها، فهو بعيد جداً، لأن ما ورد فيه من مدح الإمام عليه السلام، وإعلانه رضاه عنه كان في آخر عمره، لأنها تنص على أنها كانت في آخر عمر الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام، وكانت وفاة محمد بن سنان سنة مائتين وعشرين، كما ذكر النجاشي رحمه الله، كما كانت سنة شهادة الإمام الجواد عليه السلام في ذي القعدة سنة مائتين وعشرين أيضاً.

ولو كان هذا الاحتمال مقبولاً لكان الكشي رحمه الله أشار إليه، ولم يكتف بالرد على الفضل بذكر الثقات والعدول الذين رووا عن محمد بن سنان، وهو أولى من كل أحد بأن يشير إلى هذا الاحتمال.

بل كان على الفضل أن يشير إليه، ويذكر أن الروايات الأولى قبل اشتهاره بالكذب لا مانع من روايتها، ولكنه اطلق المنع.

كما أن ذلك يقتضي البناء على توثيق رواياته التي يرويها الأجلّاء السابقون.

واما احتمال أن يكون كاذباً من أول الأمر، ولم يعرف عنه ويشتهر إلّا في اخر عمره، فهو أبعد من الأول، وكيف يمكن البناء على أن الأوائل لم يكتشفوا ذلك، ورووا عنه، وإنما اكتشفه الفضل في أخر عمر محمد بن سنان.

هذا وفي كلام ابن الغضائري رحمه الله في ترجمة محمد بن سنان [١٣٠]: «ضعيف، غال، يضع الحديث، لا يلتفت إليه»[١]، وأيضاً في ترجمة زياد بن المنذر أبي الجارود [٥١]: «إن أصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمد بن بكر الأرجني»[٢].

ولكن محمد بن بكر الأرجني لم ترو له في الكتب إلّا رواية أو روايتان،

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٩٢.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٦١.

في حين أن الموجود - وبكثرة بالغة - هو روايات محمد بن سنان عن أبي الجارود، وعن غيره، مما يعني أن الأصحاب الذين يشير إليهم ابن الغضائري هم أصحاب مدرسة خاصة لم يأخذ بها عامة أصحابنا الذين دونت أحاديثهم وحفظت كتبهم.

وللشيخ المفيد رحمه الله موقفان مختلفان من محمد بن سنان، ففي رسالته إلى أهل الموصل تعقيباً على حديث (شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً)، قال: (وهذا الحديث شاذ نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين)[1].

وفي الإرشاد يذكر محمد بن سنان ممن روى النص على الإمام الرضا عليه السلام، بإمامة من أبيه، والإشارة إليه منه بذلك «من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته...»[2] فجعله من أهل هذه الأوصاف.

وفي كلام له حكاه السيد ابن طاووس رحمه الله[3] رد به على شيخه ابن داود القمي، الذي طعن في محمد بن سنان، قال: «على أن المشهور عن السادة عليهم السلام من الوصف لهذا الرجل خلاف ما به شيخنا اتاه ووصفه، والظاهر من القول ضد ماله به ذكر»، ثم ذكر بعض الروايات المادحة، ثم قال: «هذا مع جلالته في الشيعة، وعلو شأنه ورياسته، وعظم قدره، ولقائه من الأئمة عليهم السلام ثلاثة، وروايته عنهم، وكونه بالمحل الرفيع منهم...إلخ».

---

(١) المفيد، جوابات أهل الموصل: ٢٠.

(٢) المفيد، الإرشاد: ٣٤٢.

(٣) ابن طاووس، فلاح السائل: ١٢.

وليس من المجدي البحث عن المتقدم والمتأخر من هذين الموقفين، وان ايهما هو الحجة لأن مثل هذا الاختلاف من الشيخ المفيد ﵀ عن محمد بن سنان لا يمكن أن يرجع إلى الشهادة الحسية في وثاقته أو ضعفه، أو إلى الحدس القريب من الحس الناتج من شهرة الحال في محمد بن سنان، وإنما يرجع إلى الاجتهاد والحدس منه ﵀ حيث يمكن أن يتغير رأيه بحسب اختلاف العمر التحصيلي له، واختلاف المشايخ الذين يستفيد منهم، ونحو ذلك.

والغريب أنه ﵀ في نفس رسائله إلى أهل الموصل كما يطعن بمحمد بن سنان في روايته أن شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً، وبروايات أخر تروي نفس المضمون، يعتمد على رواية محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر ﵇: «صم حين يصوم الناس، وأفطر حين يفطر الناس، فإن الله جعل الأهلة مواقيت»[١]، إلى جانب روايات أخر في هذا المضمون.

وأما الشيخ الطوسي ﵀ فقد عده من أصحاب الكاظم ﵇، فقال [٥١٣٨]: (محمد بن سنان كوفي)[٢]، ومن أصحاب الرضا ﵇، فقال [٥٣٩٤]: (محمد بن سنان ضعيف)[٣]، ومن أصحاب الجواد ﵇، فقال[٥٥٨٧]: (محمد بن سنان من أصحاب الرضا ﵇)[٤].

وقال في الفهرست[٦١٩]: (محمد بن سنان له كتب، وقد طُعن عليه وضُعّف... وجميع ما رواه إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو، أخبرنا به

---

(١) المفيد، جوابات أهل الموصل: ٣٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٤٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ٣٦٤.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٧٧.

جماعة...)[١].

وذكره مرة أخرى [٥٩١] ولم يذكر فيه تضعيفاً أو توثيقاً[٢].

وقال في التهذيب: (فأول ما في هذا الخبر أنه لم يروه غير محمد بن سنان عن المفضل بن عمر، ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً، وما يستبد بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه...)[٣].

ونفس هذا الكلام قاله في الاستبصار، مع اختلاف يسير، ففيه (ما يختص بروايته)[٤]، وجاء نفس المضمون في كلام النجاشي ﷺ حيث ذكر أنه لا يلتفت إلى ما تفرد به، كما تقدم.

ولكن هذا النحو من التضعيف غريب جداً، بل وقليل جداً، وما معنى أن يكون التضعيف لخصوص ما يتفرد به أو يختص به من روايته؟ وما هو الوجه في هذا التقييد؟ وما المراد به؟.

إلا أن يعتبر القيد قيدا غير احترازي، ويكون المعنى أنه ضعيف في ما تفرد به وما لم يتفرد به على حد سواء، إلّا أن الأثر يظهر في خصوص ما تفرد به، لأن ما يشاركه فيه غيره يمكن العمل به، لا لوثاقته فيه وإنما لوثاقة الراوي الاخر المشارك له في الرواية.

ولكن هذا لا يصح في مثل محمد بن سنان، الذي تقدم أنه ورد اسمه في كتب الأخبار حوالي ثمانمائة مورد، سوى ما ورد من روايته في كامل الزيارات،

---

(١) الطوسي، الفهرست:٢١٩.

(٢) الطوسي، الفهرست:٢٠٦.

(٣) الطوسي، التهذيب:٧/ ٣٦١.

(٤) الطوسي، الاستبصار:٣ / ٢٢٤.

وفي رجال الكشي، وفي غير ذلك من كتب الأخبار.

ولم يرد الشيخ ﵀ ولا غيره من أصحاب الحديث له رواية إلّا في هذا المورد، وفيما تقدم من الشيخ المفيد ﵀ الطعن فيه في رواية العدد في شهر رمضان في الموصليات.

فهل يعقل أن يكون في كل تلك الموارد الأخرى مشتركاً مع غيره في الرواية، وغير منفرد بها؟

وإذا كان كذلك فما الحاجة لذكره وذكر روايته، بدلاً عن شريكه في الرواية؟ الذي يفترض أنه ثقة، ولماذا يذكر غير الثقة في السند ويترك الثقة؟ بل ما هو المصحح لذكر غير الثقة إلى جانب الشريك الثقة في نفس الرواية فيما لو رواها الشريك الاخر، وعرفت روايته؟.

ولكننا إذا لاحظنا الموردين اللذين ورد فيهما تضعيف محمد بن سنان من قبل الشيخين المفيد والطوسي ﵀ نجد أنهما في غاية الشذوذ، وهما:

مسألة: ان الدخول يهدم الصداق، بمعنى أن الرجل إذا دخل بالمرأة سقط حقها بالمطالبة بالمهر، وليس لها إلّا ما تأخذه قبل الدخول، مع معارضته للأدلة الكثيرة الدالة على أن المهر حق للمرأة، ولا يجوز للرجل أن يأخذ منه إلّا برضاها.

ومسألة: ان شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً، مع ما هو المعلوم أن ذلك مخالف لطبيعة الشهور، وانه معارض للروايات الكثيرة التي تنوط الأمر بالرؤية، كمل الشهر أو نقص.

فالأقرب أن يكون مراد الشيخ ﵀ في أن محمد بن سنان لا يعمل بما يستبد به، أو يختص به، يعني في خصوص ما يشذ به عن الرأي المشهور والمعروف

للطائفة وعلمائها، وما تدل عليه الأدلة الكثيرة من أخبار أهل البيت عليهم السلام، فليس المراد بما يستبد به أو يختص به أنه لا يرويه غيره، وإنما المراد أنه يستبد به شاذاً معارضاً لما يرويه غيره.

والملحوظ في كلام الشيخ رحمه الله في التهذيب والاستبصار أنه لا يضعف الراوي إلّا عند التعارض، ولا يتوقف في الاعتماد عليه والاستدلال بروايته في غير ذلك، لأن التهذيب هو كتاب فقهي استدلالي على فقه المقنعة للشيخ المفيد رحمه الله، فلا يتردد في الاستدلال بروايات محمد بن سنان وغيره.

ولكنه إذا تعارض الخبران أو الطائفتان ورأى أن احدهما شاذ لا يمكن العمل به، التجأ إلى الاعتراض عليه بكل الوسائل، ومنها تضعيف الراوي، كما فعل مع محمد بن سنان في هذا المورد.

مما يعني أن الضعف في الراوي عنده ليس بمعنى عدم الحجية أو عدم الاعتبار، وإنما هو بمعنى أنه أقل اعتباراً من الخبر الآخر الأقوى منه، المؤيد بغيره من القرائن والشواهد والروايات، ونحو ذلك، وهذا الأمر عام في جميع التضعيفات الواردة في هذين الكتابين حتى في غير محمد بن سنان.

وإلا فقد كثر منه الاستدلال بروايات من يصفه بالضعف كمحمد بن سنان وغيره، ولو كان الضعف بمعنى عدم الاعتبار لم يصح ذلك منه، وأقوى من ذلك استدلاله به كشاهد جمع بين الأخبار المتعارضة، حيث لا يصح منه البناء على عدم اعتباره، وهو موجود بكثرة في هذا الكتاب.

وأما قوله المتقدم رحمه الله في شأن محمد بن سنان: أنه يروي جميع كتبه ورواياته إلّا ما كان فيها من تخليط وغلو، فمن الواضح أن عدم رواية التخليط أو الغلو هو تحرج من الشيخ وتورع عن ذلك، على ما هو المعروف عندهم من أن رواية

الحديث لا تخلو من التبني له والاعتماد عليه، ولذلك يتحرج الشيخ عن روايات الغلو ليبرئ ذمته بين يدي الله تعالى.

ولكن ذلك يدل بالملازمة على عدم تحرجه ﵀ عن سائر روايات محمد بن سنان، مما ليس فيه غلو أو تخليط، وان روايته لذلك لا تخلو من الاعتماد عليه، ولذلك نجده في كتابيه التهذيب والاستبصار يكثر من الرواية عنه، ولا يتورع من ذلك.

وإلا فلو لم يكن في روايته للحديث اعتماد عليه، والتزام به، لم يكن هناك وجه للتورع عن روايات الغلو والتخليط، كما هي طريقة من يهتمون بجمع الأخبار، الغث منها والسمين، على قاعدة أن ناقل الخبر لا يتحمل أي مسؤولية في نقله للخبر، أكثر من كونه صادقاً في النقل، غير كاذب فيه.

هذا وقد ذكر الكشي ﵀ روايات عن الإمام الجواد ﵇، ورد فيها الذم لمحمد بن سنان وصفوان بن يحيى، وروايات ورد فيها الرضا منه ﵇ عليهما بعد الذم.

ولكن لم يظهر من المضعفين والطاعنين فيه الاستناد إلى هذا الذم، وإنما ورد الإشارة إلى الكذب، كما عن الفضل بن شاذان، أو الإشارة إلى الوجادة كما عن أيوب بن نوح، أو الإشارة إلى الغلو، كما ورد في كلام الكشي والنجاشي ﵉.

ولو كان لذلك الذم أثر في التضعيف لكان صفوان شريكاً معه في ذلك، ولكنهم اتفقوا على وثاقته وعدالته، وفي بعض الروايات أن بين الذم والرضا عاماً واحداً، على أن الرضا عنه ورد في آخر عمره كما تقدم، ويكفي فيه دلالة على وثاقته، وعلى أن الذم كان بسبب تصرف منه ومن صفوان لفترة محدودة،

استوجب غضب الإمام عليه السلام عليهما، ثم رضاه عنهما.

وإلا فلو كان غضب الإمام عليه السلام بسبب اعتقاد بالغلو، وكذب وافتراء في نقل الأخبار، وتدليس على الأئمة عليهم السلام، ونشر أفكار الغلو، ونحو ذلك، لم يكن من الممكن أن يرضى عنه الإمام عليه السلام في آخر عمره، من دون الإشارة إلى ضرورة حذف تلك المرويات من كتب الشيعة، من قبل الإمام عليه السلام، أو من قبل الأصحاب الذين رووا ذلك.

٢٥ ـ ٢٦ـ بشير النبال ومحمد بن كثير

واما الرواة الباقون في هذه الرواية، فهم بشير النبال، وهو لم يعرف عنه أي شيء يرتبط بالغلو، ومحمد بن كثير، لم يعرف عنه أي شيء سوى ما ذكره الكشي رحمه الله في هذه الرواية من أنه من أصحاب المفضل بن عمر.

وأما الرواية نفسها التي ورد فيها سؤال الإمام أبي عبدالله عليه السلام لمحمد بن كثير الثقفي[٥٨٣و٥٨٤]: (ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليباً وفي وسطه كستيجاً[١] لعلمت على أنه على الحق، بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول)[٢].

فكأن الكشي رحمه الله يشير إلى أنها من روايات الغلو، لاهتمامه بالتأكيد على أن معظم رواتها من الغلاة، وكأنه يعني أن الرواية تبيح للإنسان أن يفعل ما يشاء، حتى لو وضع في عنقه الصليب، إذا بلغ مرتبة معينة من الاعتقاد واليقين، ولكن الرواية أدل على المجاز والمبالغة منها على الحقيقة، وحملها على المبالغة أولى من

---

(١) القاموس المحيط: الكُسْتِيجُ، بالضم: خَيْطٌ غَليظٌ يَشُدُّهُ الذِّمِّيُّ فَوْقَ ثِيابِه دُون الزُّنَّارِ، مُعَرَّبُ: كُسْتِي. والكُسْتَجُ: كالحُزْمَةِ من اللِّيفِ، مُعَرَّبٌ.

(٢) رجال الكشي: ٣٨٨، ٣٨٩.

حملها على الحقيقة.

واما الرواية الثانية [٥٩١]: (حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني عبد الله بن القاسم، عن خالد الجوان، قال: كنت أنا والمفضل بن عمر وناس من أصحابنا بالمدينة، وقد تكلمنا في الربوبية، قال: فقلنا مروا إلى باب أبي عبد الله عليه السلام حتى نسأله، قال: فقمنا بالباب، قال: فخرج إلينا وهو يقول: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1] قال الكشي: إسحاق وعبدالله وخالد من أهل الارتفاع)[2].

ولكن هذا التعقيب من الكشي رحمه الله على الرواية في غاية الغرابة، لأن الراوي يذكر سؤالهم للإمام عليه السلام عن هذا الأمر وجوابه عليه السلام الرادع لهم عن أوهام الغلو في مقام أهل البيت عليهم السلام، ويظهر منهم قبولهم لقول الإمام عليه السلام، واستجابتهم له.

على أن الرواية تتحدث عن الربوبية، وليس عن الالوهية، ولعلهم كانوا يشيرون في كلامهم عنها إلى معنى الولاية التكوينية، حيث يذكر أن معنى الربوبية هو الإدارة والتدبير، كما يقال: رب الدار، ورب العمل، ورب الأسرة، ولذلك ورد التعبير برب الأرباب، ولم يرد إله الألهة، لأن (الله) في الفكر الإسلامي لا يقبل التعدد ولا المراتب.

على أن جواب الإمام عليه السلام لا ينفي الولاية التكوينية، بمعنى أنهم لا يسبقونه تعالى وبإمره يعملون.

وكيف كان فتعقيب الكشي رحمه الله على الرواية في أن هؤلاء الثلاثة من أهل

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٦ - ٢٧.

(٢) رجال الكشي: ٣٩٢.

الارتفاع، غير واضح مع روايتهم للردع عن الغلو، وظهور استجابتهم وقبولهم لذلك.

إلا أن يكون منشأ كلام الكشي رحمه الله في أنهم من أهل الارتفاع هو أنهم يهتمون بذكر مقامات أهل البيت عليهم السلام، ويتكلمون بذلك، ويكون ذلك عنده كافيا عنده لأطلاق هذه الصفة عليهم.

وفي بصائر الدرجات رواية قريبة من هذا المعنى، (عن عبدالله بن القاسم عن خالد بن نجيح الجوار، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، وعنده خلق، فقنعت رأسي فجلست في ناحية، وقلت في نفسي: ويحكم ما أغفلكم عند من تكلمون؟ عند رب العالمين؟ قال: فناداني ويحك يا خالد، إني والله عبدٌ مخلوق لي رب أعبده، إن لم أعبده والله عذبني بالنار، فقلت: لا والله لا أقول فيك أبداً إلّا قولك في نفسك)[1].

وأيضاً، (عن أسد بن أبي العلاء، عن خالد بن نجيح الجوار، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام، وانا أقول: في نفسي، ليس يدرون هؤلاء بين يدي من هم، قال: فأدناني حتى جلست بين يديه، ثم قال لي: يا هذا إن لي رباً أعبده ثلاث مرات)[2].

والكلام في هاتين الروايتين كالكلام في الرواية السابقة، حيث ليس فيها من الغلو إلّا الاختلاجات القلبية، وحديث النفس، مع التأكيد على أن المعتقد الذي يتبناه خالد ليس إلّا ما يقوله الإمام عليه السلام.

---

(١) الصفار، بصائر الدرجات:٢٦١.

(٢) المصدر السابق.

٢٧ـ خالد بن نجيح الجوّان

وهو - كما ذكر الكشي رحمه الله - كان يخدم أبا الحسن عليه السلام، قال[٨٥٥]: (حدثنا حمدويه، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: كان نشيط وخالد يخدمانه، يعني أبا الحسن عليه السلام، قال: فذكر الحسن عن يحيى بن إبراهيم، عن نشيط، عن خالد الجواز، قال: لما اختلف الناس في أمر أبي الحسن عليه السلام، قلت لخالد: أما ترى ما قد وقعنا فيه من اختلاف الناس؟ فقال لي خالد: قال لي أبو الحسن عليه السلام: عهدي إلى ابني (علي) أكبر ولدي، وخيرهم وأفضلهم)[١].

وفي بصائر الدرجات: (حدثنا جعفر بن إسحاق، عن سعد، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نجيح، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قال لي: افرغ فيما بينك وبين من كان له معك عمل في سنة أربع وسبعين ومائة، حتى يجيئك كتابي، وانظر ما عندك، وابعث به إليَّ، ولا تقبل من أحد شيئا، وخرج إلى المدينة، وبقى خالد بمكة خمسة عشر يوماً ثم مات)[٢].

وتدل هذه الرواية على اختصاصه بالإمام أبي الحسن عليه السلام، وعلو منزلته، حيث يخبره عليه السلام بوفاته، ويأمره بالاستعداد للموت، وان يرسل ما عنده للإمام عليه السلام، وكأنه لا وريث له إلّا الإمام عليه السلام، وربما يكون وكيلا عنه عليه السلام وتكون أمواله

---

(١) رجال الكشي: ٥١٠.

(٢) الصفار، بصائر الدرجات: ٢٨٥. ويشار هنا إلى أن هذه الرواية تخالف الرواية السابقة، لأن الظاهر منها أن خالداً كان حياً حين وفاة الإمام الكاظم عليه السلام وما جرى من اختلاف الناس بعده، في حين تصرح هذه الرواية أن وفاة خالد في سنة أربع وسبعين ومائة، يعني قبل وفاة الإمام الكاظم عليه السلام بتسع سنوات. ويحتمل أن تكون الرواية الأولى تشير إلى أن الاختلاف في أمر الإمام الكاظم عليه السلام قد وقع في حياته، ربما عند ابتلائه بالسجن مثلا، أو يكون في إحدى الروايتين خطأ من الرواة أو من النساخ.

للإمام عليه السلام ولذلك أمره أن لا يقبل من احد شيئا وان يرسل ما عنده إليه عليه السلام ومع كل هذه الخدمة والاختصاص كيف يمكن أن يكون من أهل الغلو والارتفاع!.

يضاف إلى ذلك أن الرجل يروي عنه الأعاظم، كابن أبي عمير وصفوان وعثمان بن عيسى، والصدوق ذكره في مشيخة الفقيه، بحيث يظهر أنه صاحب كتاب، وقد التزم بأن لا يروي إلّا عن صاحب كتاب معروف.

واما عبدالله بن القاسم فقد ذكر السيد الخوئي رحمه الله أنه ورد ذكره في ثلاثة وستين مورداً[١]، وروى عنه جماعة من الرواة، منهم محمد بن أبي عمير[٢].

وكأنه مشترك بين عبد الله بن القاسم الحارثي وعبد الله بن القاسم الحضرمي، وكلا الاسمين مضعفان.

٢٨ـ عبدالله بن القاسم الحارثي

قال النجاشي رحمه الله [٥٩٣]: (عبدالله بن القاسم الحارثي ضعيف، غال، كان صحب معاوية بن عمار ثم خلط وفارقه...)[٣].

وقال الشيخ رحمه الله [٤٦٢]: (عبدالله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني...)[٤] ولم يذكر مدحاً ولا قدحاً.

---

(١) الخوئي، المعجم: ١١/ ٣٠٠.

(٢) المصدر السابق: ٣٠١.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢٦.

(٤) الطوسي، الفهرست:١٧٣.

٢٩ـ عبدالله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل

وقال النجاشي رحمه الله [٥٩٤]: (عبدالله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غال، يروى عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته...)[١].

وعده الشيخ رحمه الله من أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام فقال[٥٠٨٩]: (عبد الله بن القاسم الحضرمي، واقفي)[٢] ولم يذكر الغلو ولا الكذب.

وقال ابن الغضائري رحمه الله [١٥]: (عبد الله بن القاسم البَطل الحارثي بصري كذاب غال ضعيف متروك الحديث معدول عن ذكره)[٣].

وقال[١٦]: (عبدالله بن القاسم الحضرمي، ضعيف ـ أيضاً ـ غال، متهافت، لا ارتفاع به)[٤].

لكن الاسمين وردا في كامل الزيارات[٥].

وورد في تفسير القمي ذكر عبدالله بن القاسم بدون ذكر اللقب[٦].

وكيف كان فاتهام الكشي رحمه الله له بعد الرواية المتقدمة [٥٩١] عن خالد الجوان لا يختلف الكلام فيه عن الكلام في اتهام خالد بذلك، إذ لا ينسجم ذلك مع روايته الردع عن الغلو، عن الإمام أبي عبدالله عليه السلام.

---

(١) رجال النجاشي: ٢٢٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٤١.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٧٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٤٠و ٢١٩.

(٦) تفسير القمي: ٢/ ٢٣٨و٢٦٨.

٣٠ـ سفيان بن مصعب العبدي

وأما كلام الكشي رحمه الله في سفيان بن مصعب العبدي، بعد ما رواه عن نصر بن الصباح، قال[٧٤٨]: (حدثنا إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني محمد بن جمهور قال: حدثني أبو داود المسترق، عن علي بن النعمان، عن سماعة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يا معشر الشيعة علموا أولادكم شعر العبدي فإنه على دين الله.

قال أبو عمرو: وفي أشعاره ما يدل على أنه من الطيارة)[١].

فهو لا يقل غرابة عما تقدم، للتنافي بين مضمون الرواية وبين تعقيبه على أنه من الطيارة، ولا يظهر منه أنه بصدد الرد على الرواية وإنكارها، وانما بصدد اضافة معلومة إلى ما ورد في الرواية، وإلا فلو كان إنكاراً للرواية أو التشكيك فيها لكان اسلوب البيان غير ذلك.

فالأقرب أن مصطلح (الطيارة) له مفهوم واسع، لا يتنافى مع المبالغة في الاهتمام بذكر مقامات أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم العالية.

قال الشيخ الاميني رحمه الله في الرد على نسبته إلى الطيارة من قبل أبي عمرو الكشي رحمه الله: (ولم نجد في شعره البالغ إلينا إلّا المذهب الصحيح والولاء المحض لعترة الوحي والتشيع الخالص من كل شائبة سوء)[٢].

وأما الكلام الذي ذكره الكشي رحمه الله عن العياشي، عن إسحاق بن محمد البصري، حيث قال: «وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتابا أنسخه؟

---

(١) رجال الكشي: ٤٦٤.

(٢) الاميني، الغدير: ٢/ ٢٩٦.

فأخرج إلي من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إلي أحاديث منتسخة من الثقات، ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش ويمسكها، ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته».

ففيه عدة ملاحظات تستحق التوقف:

منها: أنه قصده إلى بغداد ليكتب عنه الحديث، مما يعني أنه ممن يستحق أن يقصد لأجل الحديث.

ومنها: أنه بعد أن رغب عن كتابة روايات المفضل بن عمر أخرج إليه أحاديث منتسخة من الثقات، ومن المعلوم أن إسحاق لم يكن يفرق بين روايات المفضل وروايات غيره من الثقات، وانما كان يعتبرها كلها موثوقة، إذ لا يصح افتراض أن يقدم إسحاق ـ أولاً ـ الروايات التي يعتقد أنها ضعيفة، ثم يقدم الروايات التي استنسخها من الثقات، وإنما كان يعتقد أنها كلها موثوقة، ولكن العياشي رفض روايات المفضل، مشيراً إلى ميل إسحاق لها وقبولها.

فالظاهر أن التقابل بين روايات المفضل وبين روايات غيره، واعتبار الأولى ضعيفة والثانية من روايات الثقات، هو من اعتقاد العياشي، وليس من اعتقاد إسحاق.

وبذلك يظهر أن رفض العياشي لروايات المفضل لم يكن بسبب كونها مروية عن الكذابين أو المتهمين بالكذب، وانما لسبب ما يراه هو من أنها تشتمل على مضامين التفويض.

كما يظهر أن أخذه لروايات غير المفضل لم يكن لأن رواتها معروفون بالصدق والضبط، وانما لأنها خالية من مضامين الغلو، ولذلك اعتبرها من روايات الثقات.

فيكون المتحصل من ذلك أن معنى الثقة ليس مجرد الأمانة في نقل الحديث، وانما هو معنى اخص منه.

ومنها: أن الظاهر من قوله «أخرج الي أحاديث منتسخة من الثقات» أن الراوي الأول الذي كتب عنه إسحاق كان من الثقات، وليس أنها منتسخة عن الثقة الذي نسخها عن ثقة ثم عن ثقة، وهكذا.

وهذا يعني أن مجرد كون الراوي ثقة كان يكفي مصححاً للأخذ عنه، لأن المراد بالثقة ليس مجرد الأمانة في النقل، وإنما هو من يحرص أن يروي ما يراه صحيحاً، ولا يروي الغث والسمين.

ومنها: قوله في آخر كلامه «وكان أحفظ من لقيته» يدل على أمانة إسحاق وصدقه في نقل الحديث، وانه كان افضل من لقيه العياشي في سفره ذلك، من حيث الحفظ والضبط، على الرغم من أنه متهم بالغلو عنده.

ومن الواضح أن المراد من قوله «انه احفظ» ليس هو الحفظ عن ظهر قلب، وإنما المراد الضبط والدقة في ضبط الحديث وحفظ شوارده، لأن ما تم بينهما هو تداول الكتب، وليس الرواية الشفاهية.

ومنها: اشارته إلى أن روايات المفضل تحتوي على التفويض، ولم يذكر أن فيها مضامين الغلو في إدعاء الالوهية لهم عليهم السلام، ومن المرجح أن روايات التفويض المشار إليها تتضمن ما يقرب من معاني الولاية التكوينية، وليس التفويض الراجع إلى الشرك، وهو القول بأن الله تعالى قصرت قدرته وهيمنته على المخلوقات أو بعضها بعد أن فوض أمرها لبعض العباد.

وأما التفويض مع حفظ الهيمنة الإلهية المطلقة على كل شيء، فلا يستلزم الشرك، كما هو معلوم، والظاهر أن هذا الفرق بين المعنيين ليس مذكوراً في

الأخبار بشكل واضح حتى في أخبار المفوضة.

والكثير من الروايات التي يذكر فيها مقامات أهل البيت عليهم السلام وما خولهم الله تعالى قد تصنف في خانة التفويض، وذلك بسبب عدم الالتفات إلى هذا الفرق الدقيق بين ما يوجب الشرك وما لا يوجبه.

وأما رواية أحمد بن سابق، وما ورد فيه من الذم، والتي كان أحد رواتها إسحاق بن محمد البصري، فمن الممكن أن تكون دليلاً على براءة إسحاق بن محمد مما يتهم به من الغلو، لأن من المحتمل أن الذم الذي ورد في أحمد بن سابق كان بسبب ما ابتلي به من سوء العاقبة، ودخوله في خانة الغلاة، وإن لم تكن الرواية صريحة في ذلك، إلّا أن قولهم «شرب الخمر ودخل في البلايا» قد يكون إشارة إلى ذلك، ولا أقل من أن ذكر شرب الخمر يشير إلى أن إسحاق لم يكن من الغلاة الذين يتركون الفرائض، ويرتكبون المحرمات.

وأما رواية أحمد بن علي بن كلثوم، عن إسحاق بن محمد البصري، عن الفضل بن الحارث الذي يذكر فيها الإمام أبا محمد العسكري عليه السلام، وتعقيب أبي عمرو الكشي رحمه الله عليها بقوله «فدل هذا الخبر على أن الفضل يؤتمن في القول، والله اعلم»، ففيها دلالة واضحة على أن الكشي رحمه الله يحتج برواية إسحاق البصري، ويعتمد عليها في توثيق الفضل بن الحارث.

وتدل بشكل واضح على أن الكشي رحمه الله وهو يتهم إسحاق بالغلو لا يعني من ذلك عدم وثاقته في نقل الحديث، وانه لا يتردد في العمل بروايته، خصوصاً وان الكشي رحمه الله يعتمد على إسحاق في كثير من الموارد في معرفة أحوال الرجال في كتابه، إضافة إلى هذا المورد.

٣١ـ إسحاق بن الحسن

قال النجاشي ﵀ [١٧٨]: (إسحاق بن الحسن بن بكران أبو الحسين العقرائي التمار كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علوا فلم أسمع منه شيئا، له كتاب الرد على الغلاة، وكتاب نفي السهو عن النبي ﷺ، وكتاب عدد الأئمة)[١].

وفي ترجمة محمد بن يعقوب الكليني ﵀[١٠٢٦] ذكر أنه رأى العقرائي يروي كتاب الكافي عنه، ولم يذكره في طريقه إلى رواية الكتاب.

الظاهر من هذا الكلام أن النجاشي ﵀ إنما لم يسمع منه ـ مع أنه كان علوا في هذا الوقت، أي في الوقت الذي رآه في الكوفة، بمعنى أنه صاحب سند قصير، ويروي الكافي عن الكليني ﵀ مباشرة ـ لأنه كان ضعيفاً في مذهبه، كما ذكر عنه في أول كلامه، ولم يكن السبب عدم وثاقته في النقل والرواية.

وعليه فهل يمكن أن يستدل بذلك أن من يروي عنه النجاشي ويكون في طريقه إلى أصحاب الكتب لا بد أن يكون ثقة غير ضعيف في مذهبه؟.

على أن الضعف في المذهب لم يتضح المقصود منه، وقد يطلق هذا التعبير على الغلاة، ولكن الرجل له كتاب في الرد على الغلاة، وإن كان له كتاب آخر في نفي السهو عن النبي ﷺ.

فهل كان الضعف في المذهب بسبب القول في نفي السهو عن النبي ﷺ؟ أو كان المراد بضعف المذهب أمراً آخر؟ ثم هل الضعف المذكور يستوجب عدم السماع منه؟ مع أنه كثير السماع، وعلو في الوقت، ويروي كتاب الكليني ﵀ عنه

---

(١) رجال النجاشي: ٧٤.

بلا واسطة.

قال السيد الخوئي ﵀: (الظاهر أن جملة: «هذا الوقت» في كلامه إشارة إلى زمان رواية إسحاق كتاب الكليني، والمراد أن روايته لهذا الكتاب كان في عنفوان شبابه ولم يكن النجاشي في ذلك الزمان موجوداً، ولأجله لم يسمع منه شيئاً، وإنما أدركه في زمان شيبه وهو مجاور الكوفة)[١]، ولكن ذلك خلاف ظاهر كلامه ويظهر بأدنى تأمل.

٣٢ـ أحمد بن الحسن بن إسماعيل

قال النجاشي ﵀ [١٧٩]: (أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار مولى بني أسد. قال أبو عمرو الكشي: كان واقفا، وذكر هذا عن حمدويه عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: أحمد بن الحسن واقف. وقد روى عن الرضا ﵇. وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه)[٢].

ما هو المقصود من وصف الثقة هنا؟ مع ملاحظة الوصفين الآخرين «صحيح الحديث» «معتمد عليه»، هل المراد مجرد الوثاقة في نقل الرواية بمعنى الصدق وعدم الكذب في نقل الحديث؟ أو التوثيق هنا بمعنى أنه عالم خبير في التعاطي مع الحديث، فأحاديثه صحاح يصح الاعتماد عليها والعمل بها؟.

---

(١) الخوئي، المعجم: ٣/ ٢٠٥.

(٢) رجال النجاشي: ٧٤.

٣٣ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي

قال النجاشي ﵀ [١٨٢]: (أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو جعفر أصله كوفي... وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل)[١].

وقال الشيخ ﵀[٦٥]: (وكان ثقة في نفسه، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل...)[٢].

قال ابن الغضائري ﵀ [١٠]: (طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه)[٣].

وذكر العلّامة عن ابن الغضائري، أنه قال[٧٢]: (وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد، لما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً، حاسراً، ليبرئ نفسه مما قذفه به)[٤].

وهذا البيان من الشيخ والنجاشي ﵉ وما حكي عن ابن الغضائري ﵀ - لو تم - يظهر منه أن إطلاق التوثيق في الراوي يقتضي البناء على أنه لا يروي عن الضعفاء ولا يعتمد المراسيل، وانه ليس ممن لا يبالي عمن أخذ، لأن ذلك مما يحتاج إلى تنبيه واستدراك.

---

(١) رجال النجاشي: ٧٦.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٦٢.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٣٩.

(٤) العلّامة، خلاصة الأقوال:٦٣.

وبالأخص سائر القميين الذين لم يتعرضوا للإبعاد، كما تعرض هو ﷺ لروايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل.

وبالأخص من ذلك يلزم البناء على أن أحمد بن محمد بن عيسى نفسه يجب أن يكون ملتزما بهذا الالتزام، والا فلا معنى لأن يبعد البرقي من قم وهو لا يلتزم بذلك، وسيأتي إن شاء الله بعض الكلام في ذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى.

هذا وفي قولهم (انه كان يعتمد المراسيل) دلالة على أن البرقي ﷺ كان يعتمد على ما يرويه ويعمل به، ومن غير المعقول أنه يعتمد على ما هو بحسب نظره مجهول أو مكذوب، فالأقرب أنه كان يعتمد على ما يراه موجباً للوثوق والاطمئنان بحسب نظره، وإن كان ذلك عند أحمد بن محمد بن عيسى غير موجب للوثوق.

فالظاهر أنهما مختلفان في معنى الضعيف والمرسل، وفي معيار حجية الخبر، وما يوثق به وما لا يوثق.

وعلى ذلك يفسر ما حكى عن ابن الغضائري ﷺ من «انه كان لا يبالي عمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار» فانه ليس بمعنى أنه يروي في كتبه الغث والسمين، ويوكل أمر ذلك إلى القارئ، وان اهتمامه ينصب على جمع الأخبار لا غير، وانما بمعنى أنه كان يتساهل في الأخبار ويعمل، ولا يتقيد كما يتقيد الآخرون، فالاختلاف بينهما اختلاف في المبنى من حيث الأخذ والاعتماد والعمل بالأخبار.

ويبدو أن موقف أحمد بن محمد بن عيسى لم يكن مقبولا من الآخرين، ولذلك اضطر إلى ارجاعه والاعتذار منه، ثم المشي في جنازته ليبرئ نفسه مما قذفه به.

٣٤ـ أحمد بن الحسين بن عبدالملك

قال النجاشي ﵀ [١٩٣]: (أحمد بن الحسين بن عبدالملك أبو جعفر الأزدي، كوفي، ثقة، مرجوع إليه، ما يعرف له مصنف، غير أنه جمع كتاب المشيخة وبوبه على أسماء الشيوخ)[١].

قال الشيخ ﵀ [٧١]: (أحمد بن الحسين بن عبدالملك، أبو جعفر الأودي، كوفي، ثقة، مرجوع إليه، بوب كتاب المشيخة بعد أن كان منثوراً، وجعله على أسماء الرجال، ولم يعرف له شي ينسب إليه غيره)[٢].

من الواضح في هذا التعبير أن وصف الثقة مستعمل في غير معنى الأمانة في الرواية والصدق في الحديث، وانما بمعنى أنه يوثق ويطمئن بعلمه، ويرجع إليه ويعتمد على رأيه، وقوله «مرجوع اليه» هو تفسير لقوله ثقة، أو هو تفريع منه، بمعنى أنه ثقة ولذا يرجع إليه، وليس وصفاً إضافياً بمعنى: أنه ثقة صادق الرواية وأيضاً عالم فاضل يعتمد على قوله ويرجع إليه.

خصوصاً إن الرجل لم يعرف له كتاب في الحديث، وإنما عمل في تصنيف المشيخة وتبويبها.

---

(١) رجال النجاشي: ٨٠.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٦٧.

٣٥ـ أحمد بن محمد بن عيسى

قال النجاشي رحمه الله [١٩٨]: (أحمد بن محمد بن عيسى... شيخ القميين، ووجههم، وفقيههم، غير مدافع. وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان بها، ولقي الرضا عليه السلام. وله كتب ولقي أبا جعفر الثاني عليه السلام، وأبا الحسن العسكري عليه السلام... قال الكشي: عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي، ثم تاب ورجع عن هذا القول. قال ابن نوح: وما روى أحمد عن ابن المغيرة ولا عن الحسن بن خرزاذ)[١].

وقال في ترجمة سهل بن زياد أبي سعيد الآدمي القمي[٤٩٠]: (كان ضعيفا في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها...)[٢].

وقال في ترجمة محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبي جعفر القرشي[٨٩٤]: (وكان يلقب محمد بن علي أبا سمينة، ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء. وكان ورد قم - وقد اشتهر بالكذب بالكوفة - ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة، ثم تشهر بالغلو، فجفي، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، وله قصة...)[٣].

وقال في ترجمة علي بن محمد بن شيرة القاساني[٦٦٩]: (كان فقيها، مكثرا من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنه سمع

---

(١) رجال النجاشي: ٨٢.

(٢) رجال النجاشي: ١٨٥.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣٢.

منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدل على ذلك...)[١].

وتقدم في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابن الغضائري أن أحمد ابن عيسى أبعده عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه، وقال: (وجدت كتاباً في وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد، لما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً، حاسراً، ليبرئ نفسه مما قذفه به)[٢].

وفي رجال الكشي ﷺ في ترجمة الحسين بن عبيدالله المحرر[٩٩٠]: (ذكره أبو علي أحمد بن علي السلولي شقران، قرابة الحسن بن خرزاذ وختنه على أخته: أن الحسين بن عبيدالله القمي أخرج من قم في وقت كانوا يخرجون منها من اتهموه بالغلو...)[٣].

ويتضح بناء على ما تقدم أن هناك فترة من الزمن كان القميون يتشددون في الإنكار على المتهمين بالغلو والضعف، والظاهر أن المتصدي لذلك هو أحمد بن محمد بن عيسى، باعتباره الرئيس والوجيه وصاحب الكلمة النافذة، وقد نسب إليه إخراج ثلاثة وردت اسماؤهم، وهم سهل بن زياد وأبو سمينة وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، والأولان متهمان بالضعف والغلو، والثالث غير متهم بالضعف ولا بالغلو، وإنما هو متهم بالرواية عن الضعفاء.

والرابع وهو الحسين بن عبيد الله المحرر ذكروا إخراجه من قم لاتهامه بالغلو، لكن لم ينسب ذلك إلى أحمد بن محمد بن عيسى، ومن المحتمل قوياً أن يكون ذلك في زمانه، إذ لم يذكر في ترجمة غيره أنه أخرج أحداً من قم، لضعف

---

(١) رجال النجاشي:٢٥٥.

(٢) العلامة، خلاصة الاقوال:٦٣.

(٣) رجال الكشي:٥٦١.

أو غلو أو أي سبب آخر.

ومن مظاهر التشدد ما ذكره الكشي ﵀ عن نصر بن الصباح عن أحمد بن محمد بن عيسى، من أنه لم يكن يروي عن الحسن بن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون الحسن بن محبوب في أبي حمزة الثمالي، وقد ذكر ذلك الكشي ﵀ عن نصر بن الصباح[٩٨٩و١٠٩٥]في مكانين[١] من كتابه.

ومن ذلك ما رواه الكشي [٩٥٢] عن الفضل بن شاذان، قال: كان احمد بن محمد بن عيسى تاب واستغفر الله من وقيعته في يونس لرؤيا رآها[٢].

ثم ذكر بعض ما رواه احمد بن محمد بن عيسى مما هو شديد في الطعن على يونس، ثم قال أبو عمرو: فلينظر الناظر فيتعجب من من هذه الأخبار التي رواها القميون في يونس، وليعلم أنها لا تصح في العقل، وذلك أن أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن حديد قد ذكر الفضل رجوعهما عن الوقيعة في يونس، ولعل هذه الروايات كانت من احمد قبل رجوعه.[٣]

ومن الواضح أن هذه التصرفات المتشددة قد تتجاوز الحق في بعض الأحيان، فقد يكون بعض هؤلاء الغلاة والضعفاء يستحقون الإبعاد والإنكار عليهم، إلّا أن البعض قد لا يكون كذلك، ولذلك نجد الاعتذار والندم، كما جرى مع احد بن محمد بن خالد البرقي، أو نجد التعبير بالتوبة، والرجوع عن القول، كما جرى مع ابن محبوب.

فإن الظاهر أن الحسن بن محبوب لم يدرك أبا حمزة الثمالي، لانه مولود بعد

---

(١) رجال الكشي: ٥٦١ و ٦٢٤.

(٢) رجال الكشي: ٥٤٧.

(٣) رجال الكشي: ٥٤٨.

وفاته، كما اوضح ذلك السيد الخوئي ﵀، فما رواه عنه لا يمكن أن يكون متصلاً.

ولكن عبارة نصر بن الصباح «إن أصحابنا - ومنهم بطبيعة الحال أحمد بن محمد بن عيسى - يتهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي» تعني اتهامه بالكذب والافتراء على أبي حمزة الثمالي، مع وثاقته وجلالة قدره في الطائفة، وان هذا الاتهام بالكذب هو السبب الذي دعا أحمد بن محمد بن عيسى للامتناع عن الرواية عنه، حتى في غير رواياته عن أبي حمزة، وكأنه يتهمه بالكذب مطلقاً.

إلّا أن جلالة الحسن بن محبوب ووثاقته اضطرت أحمد بن محمد بن عيسى لإعادة النظر، والرجوع عن هذه التهمة، والتوبة عنها.

في حين أن مجرد وجود عدة روايات عن ابن محبوب مرسلة أو مقطوعة عن أبي حمزة الثمالي، أو مأخوذة بالوجادة في كتبه، أو نحو ذلك، لا تستوجب اتهامه بالكذب، لا في خصوص تلك الروايات، كما وردت عبارة نصر عن «أصحابنا»، ولا في غيرها، كما اخذ به أحمد بن محمد بن عيسى في فترة، ثم رجع وتاب عنه.

والحاصل أن هناك افراطاً واضحاً في الاتهام من قبل من اسماهم نصر بن الصباح «أصحابنا»، وتشددا من أحمد بن محمد بن عيسى، بتجاوزه الحد، في عدم قبول الرواية من ابن محبوب، ولو لفترة محددة، بسبب المبالغة في الاتهام.

لكنه يدل بشكل واضح على أن طريقتهم هي عدم الرواية عمن هو كاذب أو متهم بالكذب، لأنه إنما رجع عن اتهام هذا الرجل الجليل بالكذب، وتاب عنه، وليس المقصود الرجوع عن طريقته في عدم الرواية عن الكاذب مطلقاً، إذ لا معنى لاعتبار الرجوع عن ذلك توبة.

وخصوصاً في أحمد بن محمد بن عيسى نفسه مع ما عرف عنه من التشدد

في الرواية عن الغلاة ومن يروي عن الضعفاء.

وقد اشار الشيخ الصدوق ﵀ في مقدمة اكمال الدين عند ذكره لعبدالله بن الصلت القمي وفضله ومنزلته فقال: (وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبدالله بن الصلت)[١]، في دلالة واضحة على أن رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن رجل تكون شاهدا على فضله ومنزلته.

وكذلك قول النجاشي ﵀ في[١٠٢٠] ترجمة محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي: وكان ابوه وجها روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى[٢]، فان الظاهر منه أن ذكر رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه للدلالة على فضله ووجاهته.

ولا يصح أن يقال: إن أقصى ما يمكن ادعاؤه أن أحمد بن محمد بن عيسى لم يكن يروي عمن ثبت عنده ضعفه، وأما عدم روايته إلّا عمن هو ثقة فلا سبيل إليه بوجه.

إذ مع هذا التشدد في عدم الرواية عمن هو متهم بالكذب، أو في إخراج الضعفاء والغلاة عن قم، لا يعقل أنه يتساهل في الرواية عمن لا يعلم حاله، ويصحح ذلك.

وأما النقض بأنه قد ثبتت روايته عن جمع ممن ضعفوا، أو بعضهم من الضعفاء المشهورين، كالحسن بن عباس بن الحريش الذي نص النجاشي ﵀ على أنه كان ضعيفاً جداً، فهو لا يقتضي القول بأنه لم يكن يروي عمن ثبت عنده ضعفه وقد يروي عمن لا يعلم حاله، وإنما يقتضي القول بأنه يخالف القائلين

---

(١) الصدوق، اكمال الدين: ٣.

(٢) رجال النجاشي:٣٧٣.

بتضعيف الراوي الذي يروي عنه، وانه يوثقه، ولذا يصحح الرواية عنه.

لأن التضعيف الوارد عن النجاشي ﵀ لا دليل على أنه متفق عليه بين الأصحاب، وانه إذا روى احدهم كأحمد بن محمد بن عيسى عمن هو مضعف دل ذلك على أنه لا يلتزم بالرواية عن الثقة.

بل من الممكن أن يختلف الأصحاب في التضعيف والتوثيق، فإذا ضعف احدهم كالنجاشي ﵀ بعض الرواة، وروى عنه غيره، وظهر من حاله أنه لا يروي إلّا عن الثقة، كما في أحمد بن محمد بن عيسى، كان ذلك ظاهراً في توثيقه خلافا للنجاشي ﵀.

وأما الكلام في علي بن محمد بن شيرة القاساني، فقد تقدم نظيره، لأن منشأ ما غمزه به أحمد بن محمد بن عيسى هو مذاهبه وآراؤه، وليس صدقه في الرواية، وأمانته في أدائها، على الرغم من كونه فاضلاً، كما قال النجاشي ﵀ عنه.

وكذلك اعتراض النجاشي ﵀ على ذلك أيضاً استند فيه إلى أنه لم يجد في كتبه ما يدل على ذلك، على نحو ما تقدم من أن ما هو موجود في كتاب الرجل يدل على أنه مما يعتقد به، وأيضاً أن التضعيف والتوثيق عندهم قد يستند إلى مذهب الرجل ومعتقداته، وليس إلى الاطلاع على صدقه في نقل الحديث.

هذا وفي كتب الأخبار عدة روايات يروي فيها أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالي، وإن كانت قليلة، والحسن بن محبوب مذكور في ضمن جماعة ذكر الكشي ﵀ أنه[١٠٥٠]: (اجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وتصديقهم، واقروا لهم بالفقه والعلم)[1]، ولأجل ذلك قبلت روايته عن أبي حمزة الثمالي وإن كانت مرسلة، وهي غير قليلة، مما عدا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى.

---

(١) رجال الكشي: ٥٩٩.

٣٦ـ أحمد بن هلال

قال النجاشي رحمه الله [١٩٩]: (أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي، صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام ... قال أبو علي بن همام: ولد أحمد بن هلال سنة ثمانين ومائة ومات سنة سبع وستين ومائتين)[١].

وقال الشيخ رحمه الله [١٠٧]: (وكان غالياً متهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا)[٢].

وذكر السيد الخوئي رحمه الله أنه وقع في اسناد كثير من الروايات تبلغ ستين موردا[٣]، وروى عنه في كامل الزيارات[٤]، وفي تفسير القمي[٥].

وروى الكشي رحمه الله [١٠٢٠]: (علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن ابن هلال، وكان ابتداء ذلك، أن كتب عليه السلام إلى قوامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنع، قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنه قد كان حج أربعاً وخمسين حجة، عشرون منها على قدميه.

قال: وكان رواة أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، وأنكروا ما ورد في مذمته، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع في أمره. فخرج إليه: قد كان

---

(١) رجال النجاشي: ٨٣.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٨٣.

(٣) الخوئي، المعجم: ٣/ ١٥٣.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٩٠.

(٥) تفسير القمي: ١/ ٣٢٠، ٢/ ١١٢.

أمرنا نفذ إليك في المتصنع ابن هلال لا رحمه الله، بما قد علمت، لم يزل - لا غفر الله له ذنبه، ولا أقاله عثرته - يداخل في أمرنا بلا إذن منا ولا رضى، يستبد برأيه، فيتحامى من ديوننا، لا يمضي من أمرنا إلّا بما يهواه ويريد، أراده الله بذلك في نار جهنم، فصبرنا عليه حتى بتر الله بدعوتنا عمره.

وكنا قد عرّفنا خبره قوما من موالينا في أيامه لا رحمه الله، وأمرناهم بإلقاء ذلك إلى الخاص من موالينا، ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال لا رحمه الله، وممن لا يبرء منه.

وأَعِلم الإسحاقي سلمه الله وأهل بيته، مما أعلمناك من حال هذا الفاجر، وجميع من كان سألك ويسألك عنه من أهل بلده والخارجين، ومن كان يستحق أن يطلع على ذلك، فإنه لا عذر لاحد من موالينا في التشكيك فيما يؤديه عنا ثقاتنا، قد عرفوا بأننا نفاوضهم سرنا، ونحمله إياه إليهم، وعرفنا ما يكون من ذلك إن شاء الله تعالى.

وقال أبو حامد: فثبت قوم على إنكار ما خرج فيه، فعاودوه فيه، فخرج: لا شكر الله قدره، لم يدع المرء ربه بأن لا يزيغ قلبه بعد أن هداه، وأن يجعل ما من به عليه مستقراً، ولا يجعله مستودعاً.

وقد علمتم ما كان من أمر الدهقان - عليه لعنة الله - وخدمته وطول صحبته، فأبدله الله بالإيمان كفرا، حين فعل ما فعل، فعاجله الله بالنقمة ولا يمهله، والحمد الله لا شريك له، وصلى الله على محمد وآله وسلم)[1].

وقال الصدوق رحمه الله [١٢]: (حدثنا أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله عن محمد بن صالح، قال: كتبت أسأله الدعاء... إلى أن قال: قال: ولما ورد نعي

---

(١) رجال الكشي: ٥٨١.

ابن هلال لعنه الله جاءني الشيخ، فقال لي: أخرج الكيس الذي عندك، فأخرجته إليه، فأخرج إلي رقعة فيها: «وأما ما ذكرت من أمر الصوفي المتصنع ـ يعني الهلالي ـ فبتر الله عمره» ثم خرج من بعد موته، «فقد قصدنا فصبرنا عليه فبتر الله تعالى عمره بدعوتنا»)[١].

وذكره الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة في المذمومين ممن ادعوا البابية، فقال: (ومنهم أحمد بن هلال الكرخي، قال أبو علي بن همام: كان أحمد بن هلال من أصحاب أبي محمد عليه السلام، فاجتمعت الشيعة على وكالة محمد بن عثمان رضي الله عنه، بنص الحسن عليه السلام في حياته، ولما مضى الحسن عليه السلام قالت الشيعة الجماعة له: ألا تقبل أمر أبي جعفر محمد بن عثمان، وترجع إليه وقد نص عليه الإمام المفترض الطاعة؟.

فقال لهم: لم أسمعه ينص عليه بالوكالة، وليس انكر أباه - يعني عثمان بن سعيد - فأما أن أقطع أن أبا جعفر وكيل صاحب الزمان فلا أجسر عليه، فقالوا: قد سمعه غيرك، فقال: أنتم وما سمعتم، ووقف على أبي جعفر، فلعنوه وتبرؤا منه.

ثم ظهر التوقيع على يد أبي القاسم بن روح بلعنه والبراءة منه في جملة من لُعِن)[٢].

وقال الصدوق رحمه الله في كلام له: (على أن راوي هذا الخبر أحمد بن هلال وهو مجروح عند مشايخنا رضي الله عنهم حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال: سمعت سعد بن عبد الله، يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النصب إلّا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إن ما تفرد

---

(١) الصدوق، اكمال الدين: ٤٥٦.

(٢) الطوسي، الغيبة: ٣٩٩.

بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله...)[1].

وعند التأمل فيما تقدم تظهر عدة ملاحظات..

منها: أن ما ذكره النجاشي رحمه الله من ورود الذم فيه من الإمام العسكري عليه السلام، لم يشر إليه احد غيره، بل إن ما ذكره الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة عن ابن همام من أنه كان من أصحاب الإمام أبي محمد عليه السلام، وان فتنته ابتدأت بعد مضي أبي محمد عليه السلام، بتوقفه عن الاعتراف بوكالة أبي جعفر محمد بن عثمان، السفير الثاني رضي الله عنه، ربما لا يجتمع مع ذلك.

ومنها: ما ذكره الشيخ رحمه الله من أنه كان غالياً لم يشر إليه أحد غيره أيضاً، كما لم يشر احد إلى أنه ادعى البابية، وقد عده الشيخ رحمه الله في عدادهم، وما أبعد ذلك عما ذكره الصدوق رحمه الله عن سعد بن عبدالله من نعته بالنصب بعد التشيع.

الا أن يكون المراد بالنصب العداء للوكيل الخاص المنصوص عليه من الإمام المعصوم عليه السلام، وان سعد بن عبدالله نزّل ذلك منزلة العداء للإمام نفسه، وليس المراد التحول إلى المولاة لأعداء أهل البيت عليهم السلام، والغاصبين لحقهم، ولا العداء للأئمة عليهم السلام، وللشيعة الموالين لهم، لما سيأتي من أن البراءة منه لم تظهر إلى العلن إلّا بعد وفاته، وان بعض الخاصة والعامة أنكروا ذلك، وراجعوا فيه عدة مرات.

ولو كان قد ظهر منه العداء لأهل البيت عليهم السلام أو لشيعتهم، أو الموالاة لأعدائهم لم يكن من المعقول أن يراجع فيه الشيعة عدة مرات.

ومنها: أن ظهور اللعن فيه من قبل السفير الثالث أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه -كما ذكر ذلك الشيخ رحمه الله في الغيبة - لا يخلو من مفارقة، لأن الرجل

(١) الصدوق، اكمال الدين: ٧٤.

كما ذكر ابن همام توفي في سنة (٢٦٧ هـ) بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بسبع سنين، في بداية الغيبة الصغرى.

وما رواه الشيخ رحمه الله في إقراره بوكالة عثمان بن سعيد، وإنكار وكالة ولده أبي جعفر محمد بن عثمان، قد يفهم منها أنها كانت بعد وفاة عثمان بن سعيد وبداية سفارة ولده رضي الله عنهما.

ولم نعثر على تاريخ وفاة السفير الأول عثمان بن سعيد رضي الله عنه، لكن ذكر الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة أن وفاة محمد بن عثمان كانت في سنة خمس وثلاثمائة أو أربع وثلاثمائة، وانه كان يتولى هذا الأمر نحواً من خمسين سنة[١].

وذكر أن الشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته، لما تقدم له من النص عليه بالأمانة والعدالة، والأمر بالرجوع إليه في حياة الإمام الحسن عليه السلام وبعد موته، في حياة أبيه عثمان بن سعيد[٢]، لا يختلف في عدالته ولا يرتاب في أمانته.

وعلى ذلك تكون وفاة أحمد بن هلال في فترة سفارة محمد بن عثمان، إما في حياة أبيه أو بعدها، وقد تقدم آنفاً أن سفارته ثابته حتى في حياة أبيه.

فإما أن يكون التوقيع بالبراءة من ابن هلال قد خرج على يد محمد بن عثمان، وليس الحسين بن روح، وقد ذكر الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة: «روى محمد بن يعقوب، قال: خرج إلى العمري في توقيع طويل اختصرناه...»[٣] ثم ذكر فيه عبارات مما ورد في التوقيع الذي رواه الكشي رحمه الله عن أبي حامد المراغي[٤].

---

(١) الطوسي، الغيبة: ٣٦٦.

(٢) الطوسي، الغيبة: ٣٥٦، ٣٦٢.

(٣) الطوسي، الغيبة: ٣٥٣.

(٤) رجال الكشي: ٥٨١.

وإما أن يكون الأمر قد تكرر أكثر من مرة، وفي بعضها كان التوقيع على يد الحسين بن روح ﵀، وربما تكون المراجعة والسؤال قد تكرر، والشك في أمره قد بقي لفترة طويلة، حتى وصلت إلى أيام الحسين بن روح ﵀.

وقد تقدمت الإشارة ـ في التوقيع الذي رواه الكشي ﵀ عن أبي حامد المراغي ـ إلى أن أول توقيع خرج في شأنه كان في حياته، وهو بصيغة «احذروا الصوفي المتصنع»، وأن ذلك أبلغ به الخواص من الشيعة وليس العامة، وان البعض من هؤلاء الخواص أو من غيرهم ممن تسرب إليهم الخبر قد أنكر ذلك، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع فيه، فخرج التوقيع الثاني بعد أن بتر الله عمره بدعوة الإمام ﵇، وبقي البعض على إنكاره حتى خرج التوقيع للمرة الثالثة.

فلا مانع من أن يكون بعض ما خرج من التوقيع كان على يد الحسين بن روح ﵀، وإن كان ذلك لا يخلو من غرابة، لأن سفارة الحسين بن روح ﵀ بعد وفاة ابن هلال بنحو ثمان وثلاثين سنة.

لكن يظهر مما تقدم أنه كان معروفا بالصلاح بين الشيعة، وكثرة العبادة والحج، وقد روى أكثر أصول أصحابنا، كما ذكر الشيخ ﵀، وكان رواة أصحابنا يقصدونه ويكتبون منه، كما روى الكشي ﵀، وإن كان ذلك في حقيقته تصنعا ورياءا، إلّا أن له مكانة بين الشيعة بحيث يصعب على الشيعة تصديق الطعن فيه، حتى راجعوا في أمره عدة مرات.

ولعل الحكمة في اخفاء التوقيع الأول الصادر في حياته هو أن لا تحدث فتنة بين الشيعة، وفي رواية الصدوق ﵀ أنه أظهر ذلك مع شيء من الإعجاز، لأجل المزيد من الاطمئنان في أمره، لأن الرقعة كانت في كيس مودع عند

الراوي، فجاء الشيخ ـ ويفترض أن يكون هو أبو جعفر محمد بن عثمان ﵀ لأنها في زمانه ـ وأخرج الرقعة، وفيها: «وأما الصوفي المتصنع فبتر الله عمره».

فالظاهر أن الرجل كانت له فترة ينبغي أن تعتبر فترة الانحراف في حياته، وهي ما بعد وفاة الإمام أبي محمد العسكري ﵇ إلى آخر عمره، وهي سبع سنوات، بناءا على ما ذكره أبو علي بن همام من أنه توفي سنة ٢٦٧هجرية.

وفيها أنكر وكالة محمد بن عثمان ﵀ مع وضوح النص عليه من الإمام العسكري ﵇ وان لم ينكر وكالة أبيه عثمان بن سعيد، وفيها يذكر أبو علي بن همام أن جماعة الشيعة قد تبرؤوا منه ولعنوه.

وذكره الشيخ الطوسي ﵀ في كتاب العدة من جملة الغلاة الذين عرفت لهم حال استقامة وحال غلو، وقال: (فأما ما يروونه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال)[١].

كما اورد الصدوق ﵀ في اكمال الدين رواية قال فيها: (عن يعقوب بن يزيد عن أحمد بن هلال في حال استقامته...)[٢].

ولكن التوقيع الطويل الذي يرويه أبو حامد المراغي ورد فيه أن لعنه والبراءة منه في حياته لم يبلغ به عامة الشيعة، وانما بلغ به قوم من الشيعة، وامروا بالقائه إلى الخاص من الموالي، كما أنه لم يرد فيه أي إشارة إلى الخلل في الاعتقاد، أو الكذب والافتراء في الرواية عن أهل البيت ﵈، وإنما ورد فيه أنه كان يداخل في أمرهم ﵈ بغير إذن منهم، ويستبد برايه، ولا يمضي إلّا بما يهواه، مما يعني الخيانة في إدارة الأموال، وعدم الالتزام بالأوامر الصادرة إليه إلّا بما يهوى.

---

(١) الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ١٥١.

(٢) الصدوق، اكمال الدين: ١٩٧.

وكذا ما ذكره ابن همام - من أن الشيعة تبرؤوا منه ولعنوه - لا يظهر منه أنه بسبب الخلل في الرواية أو الاعتقاد، وانما بسبب عدم الاعتراف بحق محمد بن عثمان في السفارة مع وضوحه.

وإذا لم يمكن البناء على صحة رواياته كلها حتى بعد الفتنة، فإنه لا يمكن البناء على عدم صحة رواياته كلها حتى حين استقامته، مع كونه قد روى أكثر أصول أصحابنا، وكون رواة أصحابنا بالعراق قد لقوه وكتبوا عنه، وانكروا ما ورد في ذمه، لظهور صلاحه عندهم، وعدم ورود ما يشير إلى الطعن في كتبه ورواياته حتى في التوقيعات الصادرة بلعنه والبراءة منه.

ومن هنا كان لا بُدَّ من شيء من التوقف فيما ورد عن القميين من استثنائه من رواة نوادر الحكمة، فقد كان ينبغي الإشارة منهم إلى الفرق بين رواياته حال الاستقامة ورواياته بعدها، كما فعل الشيخ ﵀ في العدة، حيث فصل بين الحالين في شأنه وشأن ابن أبي الخطاب وابن أبي العزاقر.

وكذا الكلام في قول الصدوق ﵀ عنه «انه مجروح عند مشايخنا وكانوا يقولون :إن ما تفرد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله» فقد كان ينبغي الإشارة إلى الفرق بين الحالين.

ويستفاد من ذلك أن بعض الطعن والتضعيف قد يرد منهم بلفظ مطلق، بلحاظ آخر أيام حياته، أو بلحاظ الفترة الظاهرة من حياته، متجاهلاً فترة الاستقامة وكل ما ورد فيها من روايات عنه.

وأغرب من ذلك ما حكاه العلّامة ﵀ عن ابن الغضائري ﵀، فقال [١٢٥٦]: (وتوقف ابن الغضائري في حديثة إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، ومحمد بن أبي عمير من نوادره، وقد سمع هذين

الكتابين جل أصحاب الحديث واعتمدوه فيها)[١].

فإن ذلك يدل بوضوح على الخلل في معايير التضعيف والتوثيق عند ابن الغضائري ﵀، إذ لا معنى لأن يكون الرجل ضعيفاً في عامة الروايات إلّا في كتابين، يسمع منه ويعتمد عليه فيهما!

والظاهر أن اعتماد أصحاب الحديث عليه فيهما ليس لانه الطريق المنحصر اليهما، وانما هو بمعنى أنهم سمعوا منه هذين الكتابين، واخذوا منه الحديث كمحدث مقبول معتمد عليه، كما يعتمد على سائر المحدثين، وقد تقدم أنه روى أكثر أصول أصحابنا، وان رواة الأصحاب في العراق لقوه وكتبوا عنه.

وكأن ابن الغضاري ﵀ اراد الجمع بين ما ذهب إليه مشايخه من القول بعموم تضعيفه، وبين ما عرف من رواية أصحاب الحديث عنه هذين الكتابين واعتمادهم اياه فيهما، فاخذ بالعموم واستثنى القدر المتيقن من ذلك، هذا هو الوجه الأقرب فيما حكي عن ابن الغضائري ﵀ فيه.

وليس ما استظهره في المعجم[٢] من حمل تفصيل ابن الغضائري ﵀ في الكتابين دون غيرهما على تفصيل الشيخ ﵀ في حال الاستقامة دون غيرها، واعتبارهما يرجعان إلى مؤدى واحد، لأنه مبني على أن تكون روايته للكتابين في حال استقامته، ولغيرهما في غيرها، وهو بعيد جداً، لكثرة ما روي عنه في فترة الاستقامة، ولقصر مدة الانحراف في آخر حياته.

والمهم أن رأي ابن الغضائري ﵀ في الكتابين دون غيرهما اجتهاد حدسي، وليس اطلاعا حسيا، أو قريباً من الحس على حال الرجل.

---

(١) الحلي، خلاصة الأقوال: ٣٢٠.

(٢) الخوئي، المعجم: ٣/ ١٥٣.

وكذا كلام النجاشي ﵀ عنه أنه «صالح الرواية يعرف منها وينكر» فمن الواضح أنه ليس مستندا إلى الاطلاع على حاله، وانما إلى مضامين ما ورد في روايته، فمعنى قوله «صالح الرواية» أن مضمون رواياته مقبولة حسنة، ومعنى قوله «يعرف منها وينكر» أن بعضها مقبول لمناسبته لما هو المعروف من المذهب، وبعضها مستنكر لأنه غريب، لا ينسجم مع عامة أخبار أهل البيت عليهم السلام.

وليس معنى الإنكار هو الجزم بالنفي، وانما معناه ما ذكرنا كما يقال المنكر في مقابل المدعي، فليس هو خصوص الجازم بالنفي، وانما يشمل من يدعي عدم العلم، كما ذكر سيدنا الوالد مد ظله حكاية عن جده السيد الحكيم ﵀ عن العلّامة المجاهد السيد محمد سعيد الحبوبي ﵀ أن ذلك من افاداته ﵀.

وكذا قول النجاشي ﵀ «يعرف منها» ليس المراد به أن يعلم بصحة الرواية يقينا، وانما مجرد كونها مقبولة المضمون، ويكون قوله «ينكر» ما يقابل ذلك.

وربما يستشكل في هذه العبارة من قول النجاشي، ﵀ لأن قوله «صالح الرواية» يقتضي كون رواياته بشكل عام صالحة ومقبولة، فكيف يتلاءم مع قوله «يعرف منها وينكر»، التي تقتضي كون بعضها صالحة وبعضها غير صالحة، ولو قال «صالح الرواية وينكر منها أحياناً» أو قال «كثير الرواية يعرف منها وينكر» لكان ذلك مقبولا منه ﵀.

وللنجاشي ﵀ عبارات تشبه هذه في رجال آخرين، فقال في أحدهم: «لم يكن في الحديث بذاك، يعرف منه وينكر»، وقال: «كان مختلطاً يعرف منه وينكر»، وقال: «في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر»، وغير ذلك.

ولكن لا موجب للتوقف والبناء على الاجمال في العبارة، لأن الجمع بين قوله: «يعرف منه وينكر» وبين ما قبلها يعطي المعنى المطلوب واضحا، فإذا كان

قوله: «مختلطاً يعرف منه وينكر» تدل على أن حديثه مختلط، ففيه ما هو مقبول وما هو غير مقبول، فإن قوله: «صالح الرواية يعرف منها وينكر» تدل على أن حديثه في الأعم الأغلب صالح مقبول، وفيه ما هو منكر، كما كان في قوله: «في حديثه بعض الشيء» دلالة على التقليل من الضعف فيه، فيكون في تعقيبه بانه يعرف منه وينكر دلالة على أن ما ينكر منه هو القليل.

وفي كل الأحوال فإن كلام النجاشي ﵀ فيه لا يمكن استفادة التوثيق منه، إما لأنه مستند إلى مقبولية مضامين رواياته وعدم مقبوليتها كما ذكرنا، أو لأنه يطعن في بعض رواياته على الاجمال ولو كانت قليلة.

ولكن ذكر السيد الخوئي ﵀: أن الذي يظهر من كلام النجاشي «صالح الرواية» أنه في نفسه ثقة، ولا ينافيه قوله: «يعرف منها وينكر»، إذ لا تنافي بين وثاقة الراوي وروايته امورا منكرة من جهة كذب من حدثه بها[١]، وكأنه يرى أن قوله: «صالح الرواية» هو توثيق للراوي.

ولكن الظاهر من النجاشي ﵀ أنه يشير إلى صلاح الرواية، لا وثاقة الراوي، نعم ربما كان هو يستدل بذلك على وثاقة الراوي، مستدلا من حال الرواية على حال الراوي، فيكون منافيا لقوله «يعرف منها وينكر» لأنه أيضاً راجع إلى النظر إلى حال الرواية لا حال الراوي، فلا محيص من أن يكون وجه الجمع ما ذكرنا.

بقي في المقام ما ذكره الشيخ الصدوق ﵀ في شأنه أنه «مجروح عند مشايخنا»، وانهم كانوا يقولون: «إن ما تفرد به أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله»[٢].

---

(١) الخوئي، المعجم: ٣/ ١٥٢.

(٢) الصدوق، اكمال الدين: ٧٤.

وكذا ما ذكره الشيخ ﵀، حيث قال: «أحمد بن هلال وهو ضعيف، فاسد المذهب، لا يلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله»[١].

مع أن الشيخ الصدوق ﵀ يروي عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه، ويذكر له طريقاً إلى كتبه في المشيخة، وقد ذكر أن جميع ما في كتابه الفقيه: «مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع».

وكذلك الشيخ ﵀ فهو يروي عنه في كتابيه التهذيب والاستبصار كثيراً والمعروف أن التهذيب هو كتاب استدلالي على فتاوى الشيخ المفيد ﵀ في المقنعة، ولا وجه للاستدلال بما هو ضعيف ومتروك، والاستبصار هو كتاب للجمع بين الأخبار المتعارضة، ولا وجه للاهتمام بالتعارض بين الأخبار إذا لم تكن معتبرة.

وقد تقدم أنه وقع في اسناد كثير من الروايات تبلغ ستين موردا[٢].

وتقدم نظير ذلك في محمد بن سنان، أنه «لا يؤخذ بما تفرد أو اختص به»، مع أن ذكره في الكتب الأربعة يبلغ حوالي ثمانمائة مورد، ومن غير المعقول أن ابن هلال أو محمد بن سنان لم يرد عنه في الكتب الأربعة، أو لم يعتمد على روايته في هذه الموارد الكثيرة إلّا إذا كان راو آخر شريكا له في رواية نفس المضمون، وإذا كان كذلك فما الحاجة إلى روايته حينئذ؟، وما الفائدة من ذكر الطريق الضعيف إلى جانب الصحيح والمعتبر، أو ذكر الضعيف دون الصحيح؟.

مع أن الشيخين الصدوق والطوسي ﵉ لم يضعفا الرجل إلّا حيث تكون روايته شاذة؟ أو مخالفة للمشهور، أو معارضة لما يعتقدان أنه صحيح، مما يعني

---

(١) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٢٨.

(٢) الخوئي، المعجم: ٣/ ١٥٣.

أن المراد بقولهما لا يؤخذ بما ينفرد أو يختص به هو ما يكون مخالفا للمشهور، أو معارضا لما هو المعروف من المذهب الحق، أو نحو ذلك، وليس المراد ما يرويه هو ولا يرويه غيره.

ومنه يتضح: أن المقصود من قولهما:إنه ضعيف، ليس الاتهام بالكذب في الرواية، وانما المراد أنه اضعف من غيره، فلا يتقدم على غيره عند التعارض أو مخالفة المشهور.

٣٧ـ أحمد بن محمد بن جعفر

قال النجاشي ﵀ [٢٠٢]: (أحمد بن محمد بن جعفر أبو علي الصولي بصري، صحب الجلودي[١] عمره، وقدم بغداد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وسمع الناس منه، وكان ثقة في حديثه مسكونا إلى روايته، غير أنه قيل: أنه يروى عن الضعفاء...)[٢].

وجاء نفس النص في كلام الشيخ ﵀ [٩٥][٣] ماعدا قوله «غير أنه قيل: إنه يروي عن الضعفاء».

والأقرب أن قوله: ﵀ «ثقة في حديثه مسكون إلى روايته» ليس بمعنى أنه صادق في نقل الحديث وادائه، في مقابل من لا يحسن اداء الحديث أو لا يوثق بأمانته فيه، وانما بمعنى أنه يوثق بأحاديثه ويسكن إلى رواياته باعتبار معرفته بالحديث، وقدرته على تمييز الحديث الموثوق والمعتبر من غيره، فيعتمد عليه

---

(١) (عبد العزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي الأزدي البصري أبو أحمد شيخ البصرة وأخباريها...) رجال النجاشي: ٢٤٠.

(٢) رجال النجاشي: ٨٤.

(٣) الطوسي، الفهرست: ٧٨.

لأجل ذلك.

ويشهد لهذا المعنى استدراك النجاشي ﵀ بعد ذلك في قوله: «غير أنه قيل: إنه يروي عن الضعفاء» للإشارة إلى أن البعض ربما لا يثق بحديثه، ولا يسكن إلى رواياته، لأنه يروي عن الضعفاء.

٣٨ـ أحمد بن محمد بن عبيد الله

قال النجاشي ﵀ [٢٠٧]: (أحمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن بن عياش بن إبراهيم بن أيوب الجوهري... كان سمع الحديث وأكثر واضطرب في آخر عمره) ثم ذكر كتبه وعددها، ولم يروها ولم يذكر طريقه إليها، ثم قال: (رأيت هذا الشيخ وكان صديقا لي ولوالدي، وسمعت منه شيئا كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم ارو عنه شيئا وتجنبته، وكان من أهل العلم والادب القوي، وطيب الشعر، وحسن الخط، رحمه الله وسامحه)[١].

وفي عبارة الشيخ ﵀ في الفهرست[٩٩]: (كان سمع الحديث واكثر واختل في آخر عمره)[٢]، وقريب منه في الرجال[٥٩٨٣][٣].

ويلاحظ في شأنه أن النجاشي ﵀ مع أنه كان هو ووالده صديقين له، ومع أنه سمع منه حديثاً كثيراً، ولكنه لا يتحدث عن تضعيفه بحسب اطلاعه هو على حاله، وانما اعتمد على شيوخه الذين كانوا يضعفونه، وهو يؤكد ما اشرنا إليه مرارا من أن النجاشي تابع لمدرسة خاصة نشأت في اوساط علماء الشيعة، اخذت على عاتقها قضية تنقيح حال الرجال في التوثيق والتعديل، وكانت تلك

---

(١) رجال النجاشي: ٨٥.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٧٩.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤١٣.

بواكير العمل الرجالي، وبداياته حيث لم تتضح المعايير التي يتم على اساسها الجرح والتعديل، والا فإن هذا الموضوع لا يصح فيه التقليد من النجاشي ﵀، وكان يفترض أن يذكر في شأنه ما رآه هو وما سمعه منه، لا ما يقول فيه المشايخ.

هذا مضافا إلى ما يظهر من النجاشي ﵀ هنا من أن مسلكه عدم الرواية عن المضعفين، ولذلك امتنع عن الرواية عنه مع أنه سمع منه الكثير، لأجل أن مشايخه ضعفوه، بل يظهر أن ذلك هو ديدن الفضلاء والعلماء، ولذلك جرى عليه النجاشي ﵀.

٣٩ـ أحمد بن محمد بن أحمد

قال النجاشي ﵀ [٢١٠]: (أحمد بن محمد بن أحمد بن طرخان الكندي أبو الحسين الجرجرائي الكاتب، ثقة، صحيح السماع...)[١].

ما المقصود بقوله: «ثقة، صحيح السماع»؟ كأن المقصود أن رواياته أو مسموعاته صحيحة، أو يطمئن بصحتها، فهي شهادة بخبرته في الحديث، وليس بأنه صادق مأمون في نقل الحديث.

٤٠ـ أحمد بن أبي زاهر

قال النجاشي ﵀ [٢١٥]: (أحمد بن أبي زاهر...، كان وجها بقم، وحديثه ليس بذلك النقي وكان محمد بن يحيى العطار اخص أصحابه به...)[٢]، ونفس الكلام ورد في لسان الشيخ ﵀ في الفهرست[٧٦][٣].

---

(١) رجال النجاشي: ٨٧.

(٢) رجال النجاشي: ٨٨.

(٣) الطوسي، الفهرست:٦٩.

والظاهر من قوله: «وحديثه ليس بذلك النقي» مع كونه «وجها بقم» أن توقف النجاشي والشيخ رحمهما الله في نفس أحاديثه، وليس في صدقه في الرواية ووثاقته فيها.

وقد ذكرالسيد الخوئي رحمه الله أيضاً، أن وجود روايات منكرة في أحاديثه لا ينافي وثاقته[١]، وأشار أنه ورد ذكره في كامل الزيارات[٢] والكافي[٣] في عدة روايات.

٤١ـ أحمد بن ميثم

قال النجاشي رحمه الله [٢١٦]: (أحمد بن ميثم بن أبي نعيم... كان من ثقات أصحابنا الكوفيين ومن فقهائهم...)[٤]، وكذا ذكر الشيخ رحمه الله عنه[٧٧][٥].

الظاهر أن مصطلح الثقة هنا جاء بمعنى الشخص الذي يطمئن إليه، ويعتمد عليه في فقهه وعلمه ورواياته، وليس بمعنى الصادق المأمون في نقل الحديث، بمعزل عن أن يكون الحديث مقبولا أو غير مقبول.

٤٢ـ ثابت بن أبي صفية

قال النجاشي رحمه الله [٢٩٦]: (ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي... وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث)[٦].

---

(١) الخوئي، المعجم:٢/ ٢٩.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٤٣٢، ٣٤٨.

(٣) الكليني، الكافي:١٩٢وغيرها.

(٤) رجال النجاشي: ٨٨.

(٥) الطوسي، الفهرست: ٧٠.

(٦) رجال النجاشي: ١١٥.

الظاهر أن عبارة «ثقاتهم» هنا لم ترد بمعنى الصادق في الرواية في مقابل من لا يؤتمن في الحديث، وانما هي اعلى من ذلك، بمعنى الثقة الذي يطمئن به ويعتمد عليه ويسكن إليه، إذ بعد توصيفه بانه من خيار الأصحاب لا وجه لتوصيفه بانه لا يكذب في رواية الحديث، بل الظاهر أن الأوصاف الثلاثة «من خيار أصحابنا» و«من ثقاتهم» و«من معتمديهم» في معنى متقارب فيما بينها.

٤٣ـ حصين بن المخارق

قال النجاشي ﷺ [٣٧٦]: (حصين بن المخارق... قيل في حُصين بعض القول، وضُعّف بعض التضعيف...)[١].

يمكن أن يقال: إن التضعيف هنا ليس بمعنى الاتهام بالكذب، وعدم الأمانة في النقل، لأن ذلك لا معنى لأن يتجزأ، فكأن المراد ما تقدمت الإشارة إليه من أن معايير التضعيف وملاكاته - بحسب نظر النجاشي ﷺ وقرنائه، وبحسب المصطلح الجاري على السنتهم - متعددة، كالرواية عن الضعفاء والرواية بالوجادة، أو عدم اداء الرواية بشكل سليم، أو لاعتقاده بشيء من الغلو، أو نحو ذلك، أو غيره، وقد يغمز عليه من حيثية البعض.

٤٤ـ حنظلة بن زكريا

قال النجاشي[٣٨٠]: (حنظلة بن زكريا بن حنظلة...لم يكن بذلك)[٢].

وظاهره أنه ليس بالمستوى المتوقع أو المعهود، فهو ليس اتهاما بالكذب، وانما هو تقليل من شأنه وفضله وعلمه.

---

(١) رجال النجاشي: ١٤٥.

(٢) رجال النجاشي:١٤٧.

٤٥ـ داود بن كثير

قال النجاشي رحمه الله [٤١٠]: (داود بن كثير الرقي... ضعيف جداً، والغلاة تروي عنه، قال أحمد بن عبدالواحد: قل ما رأيت له حديثاً سديداً)[١].

وتقدم منه في[١١٨] الحسين بن أحمد المنقري، قوله: (وكان ضعيفاً، ذكر ذلك أصحابنا رحمهم الله، روى عن داود الرقي واكثر)[٢]

وقال ابن الغضائري رحمه الله [٤٦]: (داوود بن كثير بن أبي خالد الرقي، مولى بني أسد، يروي عن أبي عبدالله عليه السلام، كان فاسد المذهب، ضعيف الرواية، لا يلتفت إليه)[٣].

وذكره الشيخ رحمه الله في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، فقال[٥٠٠٣]: (داود بن كثير الرقي، مولي بني أسد، ثقة)[٤]، وعده من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام أيضاً[٢٥٦٧][٥] ولم يذكر فيه شيئا.

وروى الكشي فيه روايات:

قال[٧٥٠]: (عن يونس، عمن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله)[٦].

وقال[٧٥١]: (عن أبي عبدالله البرقي رفعه، قال: نظر أبو عبدالله عليه السلام إلى

---

(١) رجال النجاشي: ١٥٦.

(٢) رجال النجاشي:٥٣.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٥٨.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٣٦.

(٥) الطوسي، الرجال: ١٢٥.

(٦) رجال الكشي: ٤٦٥.

داود الرقي وقد ولّى، فقال: من سره أن ينظر إلى رجل من أصحاب القائم عليه السلام فلينظر إلى هذا. وقال في موضع آخر: أنزلوه فيكم بمنزلة المقداد رحمه الله)[١].

وقال [٧٦٥]:(عن عمر بن عبد العزيز، عن بعض أصحابنا، عن داود بن كثير الرقي، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: يا داود إذا حدثت عنا بالحديث فاشتهرت به فأنكره)[٢].

وقال [٧٦٦]:(عن الحسين بن بشار، عن داود الرقي، قال: قال لي داود: ترى ما تقول الغلاة الطيارة، وما يذكرون عن شرطة الخميس عن أمير المؤمنين عليه السلام، وما يحكي أصحابه عنه، فذلك والله أراني أكبر منه، ولكن أمرني أن لا أذكره لاحد، قال: وقلت له: إني قد كبرت ودقّ عظمي أحب أن يختم عمري بقتل فيكم، فقال: وما من هذا بد إن لم يكن في العاجلة يكون في الآجلة.

ثم قال أبو عمرو: يذكر الغلاة أنه من أركانهم، وقد يروى عنه المناكير من الغلو، وينسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحدا من مشايخ العصابة يطعن فيه، ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب)[٣].

وروى عنه في كامل الزيارات عدة رويات، وبعضها عن الإمام الباقر عليه السلام في زيارة النصف من شعبان، ويحتمل أنها مرسلة، إذ لم يذكر في شأنه أنه أدرك الإمام الباقر[٤] عليه السلام.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال الكشي: ٤٧٠.

(٣) رجال الكشي: ٤٧٠.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٢٣١، ٣٣٥وغيرها.

وروى عنه في تفسير القمي[١].

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه ورد ذكره بعنوان داود الرقي وداود بن كثير الرقي في جملة من الروايات تبلغ ثمانية وسبعين موردا[٢].

قال الشيخ المفيد ﵀: (فممن روى النص على الرضا علي بن موسى ﵇ بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بن كثير الرقي، ومحمد بن إسحاق بن عمار...)[٣].

هذا والظاهر أن تضعيف النجاشي ﵀ له ناشئ من تهمته بالغلو، وما يتعلق بها، وليس بسبب اطلاعه على كذبه في نقل الحديث، وعدم أمانته فيه، أو اشتهار ذلك من امره بسبب غير الغلو، إذ لو كان ذلك لكان عليه أن يذكر الشواهد والمؤيدات التي تشير إلى ذلك، ولكنه اكتفى بما ذكر من أن الغلاة تروي عنه، وحكى عن أحمد بن عبدالواحد أنه قال: «ما رأيت له حديثاً سديداً».

وما ندري ماذا أراد بقوله: ﵀ «والغلاة تروي عنه»، هل يرى أن ذلك يصلح دليلا أو شاهدا على كونه منهم؟، في حين نجد أن الكشي ﵀ وهو يشير إلى رواية الغلاة عنه، وانه قد يروى عنه المناكير من الغلو، وانهم يدعون أنه من اركانهم، وينسبون إليه اقاويلهم - إلّا أنه لم يستدل بذلك على شيء من امره - وانما رجع إلى مشايخ العصابة من أهل الحق، فذكر أنه لم يسمع من احد منهم الطعن عليه، ولا عثر على رواية تدل على ذلك فيه.

والظاهر أنه يقصد عدم وجود رواية من طريق أهل الحق تدل على ذلك

---

(١) تفسير القمي: ١/ ٢، ٣٢٠/ ٢٩٤.

(٢) الخوئي، المعجم: ٨/ ١٣١، ١٣٩.

(٣) المفيد، الإرشاد: ٣٤٢.

فيه، والا فالغلاة - كما صرح - ينسبون إليه المناكير من الغلو.

وأغرب من ذلك كلام أحمد بن عبدالواحد: «قلّ ما رأيت له حديثاً سديداً» مع وجود حوالي ثمانين رواية في الكتب الأربعة، وهي كتب الفتوى والعمل، وفيها رواية بعض أصحاب الاجماع عنه، كابن أبي عمير[١] وابن محبوب[٢]. عدا ما ذكره الشيخ المفيد ﵀ عنه في روايته النص على الإمام الرضا ﵇، وروايات كامل الزيارات وتفسير القمي وغيرها.

وأغرب من ذلك اختلاف الشيخ والنجاشي وابن الغضائري ﵀ فيه مع أنهم من عصر واحد، وربما يشتركون في الاساتذة والمشايخ، خصوصا مع ما يلاحظ كثيراً من الشيخ ﵀ في الفهرست، والنجاشي ﵀ في كتابه، أنهما قد يشتركان حتى في اللفظ، مما يدل على أنهما في وقت الكتابة يأخذان من املاء واحد، أو يأخذ احدهما من الآخر.

ويدل ذلك بكل وضوح على أن اختلافهما في الجرح والتعديل ناشئ من اختلاف اجتهاد، وليس بسبب اطلاع احدهما على مالم يطلع عليه الآخر، إذ ليس من المعقول أن يكون ذلك مع كونهما زميلين، وربما ينقل احدهما من كتاب الآخر، فكل منهما مطلع على ما عند الآخر، وكلاهما مطلع على ما عند الكشي﵀.

ويؤيد ما ذكرنا - من أن تضعيف النجاشي ﵀ له هو اجتهاد منه وفق معايير ومبان خاصة يراها كافية في الحكم بالضعف - استشهاده بكلام أحمد بن عبدالواحد: «قل ما رأيت له حديثاً سديداً» فهو واضح في الاجتهاد، لأنه ينطلق من الاستدلال بمضمون الرواية على حال الراوي.

---

(١) الطوسي، تهذيب الاحكام: ٢٣٥.

(٢) الطوسي، تهذيب الاحكام: ٥/ ٢٩٥، ٤٨٠ وغيرها.

٤٦ـ سهل بن زاذويه

قال النجاشي ﵀ [٤٩٢]: (سهل بن زاذويه، أبو محمد القمي، ثقة، جيد الحديث، نقي الرواية، معتمد عليه، ذكر ذلك ابن نوح)[١].

الظاهر أن مصطلح الثقة، هنا ليس بمعنى الصادق في نقل الرواية، وانما بالمعنى الذي يقارب الصفات الثلاث الأخرى، أي كونه معتمدا عليه، لحسن اختياره للحديث النقي الخالي من شوائب الغلو والرواية عن الضعفاء، وأمثال ذلك.

٤٧ـ سلمة بن الخطاب

قال النجاشي ﵀ [٤٩٨]: (سلمة بن الخطاب أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني - قرية من سواد الري - كان ضعيفا في حديثه له عدة كتب...)[٢].

وذكره ابن الغضائري ﵀ فقال [٦٤]: (ضعيف)[٣].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست[٣٣٤][٤]، وفي الرجال[٦١٤٣][٥]، وذكر كتبه، ولم يتحدث عن توثيق أو تضعيف.

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه [٥٣٦٥]: (وقع في إسناد كثير من الروايات

---

(١) رجال النجاشي: ١٨٦.

(٢) رجال النجاشي: ١٨٧.

(٣) رجال ابن الغضائري:٦٦.

(٤) الطوسي، الفهرست: ١٤٠.

(٥) الطوسي، الرجال: ٤٢٧.

تبلغ ثلاثة وتسعين موردا)[١]، وروي عنه في كامل الزيارات[٢].

وقال: (يحكم بضعف الرجل لتضعيف النجاشي ﵀ اياه، وأما رواية الاجلاء عنه، ولا سيما محمد بن أحمد بن يحيى ولم تستثن روايته فليس فيها دلالة على الوثاقة كما تقدم)[٣].

والرجل يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب كتاب نوادر الحكمة كما ذكر ذلك السيد الخوئي ﵀ في ترجمته ولم يرد ذكره فيمن استثناهم محمد بن الحسن بن الوليد ﵀ وتبعه أبو جعفر بن بابويه ﵀.

وقال ﵀: (ذهب بعضهم إلى اعتبار كل من يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ولم يكن ممن استثناه ابن الوليد، من روايات محمد بن أحمد بن يحيى عنه، وذلك فإن اقتصار ابن الوليد على ما ذكره من موارد الاستثناء يكشف عن اعتماده على جميع روايات محمد بن أحمد بن يحيى غير الموارد المذكورة.

ولكن الظاهر عدم صحة ذلك، فإن اعتماد ابن الوليد على رواية شخص لا يكشف عن حسنه فضلا عن وثاقته، إذ لعله كان يبني على أصالة العدالة، ويعمل برواية كل شيعي لم يظهر منه فسق، فاعتماده على رواية شخص لم يعلم أنه توثيق له)[٤].

ولكن احتمال أن يكون ابن الوليد يبني على اصالة العدالة غير وارد، لأن من جملة ما استثناه من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن رجل، أو يقول

---

(١) الخوئي، المعجم: ٩/ ٢١٣.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٤٥ وغيرها.

(٣) الخوئي، المعجم: ٩/ ٢١٣.

(٤) الخوئي، المعجم: ١٦/ ٥١.

بعض أصحابنا، ولو كان يأخذ بأصالة العدالة لم يكن وجه لاستثناء ذلك.

فلابد من البناء على توثيقه له، والبناء على معارضة توثيقه لتضعيف النجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀ له، وأن اختلافهم في التوثيق والتضعيف ناشئ عن اجتهاد منهم في معايير الوثاقة والضعف اولا، وفي تطبيقهما على الرجال ثانيا، ولا ترجع إلى حس، أو قريب من الحس.

٤٨ـ سالم بن أبي سلمة الكندي

قال النجاشي ﵀ [٥٠٩]: (سالم بن أبي سلمة الكندي السجستاني حديثه ليس بالنقي، وإن كنا لا نعرف منه إلّا خيرا)[١].

وفي هذا الكلام بعض الغرابة، فما هو المراد من قوله : « حديثه ليس بالنقي» هل المراد أنه ربما يكذب في أداء الحديث وروايته؟ أو لا يؤتمن على ذلك؟ ولكن ذلك لا ينسجم مع كونه لا يعرف منه إلّا خيرا.

او المراد أن فيه شيئا من الغلو، فهو أيضاً لا يتلائم مع قوله : « لا نعرف منه إلّا خيرا» نظرا لما تقدم منه في أكثر من مورد في توثيقه وتضعيفه لبعض الرواة واستناده في ذلك إلى طبيعة أحاديثه و مروياته، فاذا كان فيها شيء من الغلو كان كافيا في نسبة الغلو إليه.

او المراد أن حديثه لا يخلو من الخلل بحسب الضوابط التي يعتمدها النجاشي كالرواية عن الضعفاء مثلا فهو اختلاف اجتهادين بينهما.

او أنه يخلط في اسناد الروايات لأصحابها كما يعتقد النجاشي ﵀، فهو اختلاف وجهتي نظر وليس تضعيفا.

---

(١) رجال النجاشي: ١٩٠

ولعل ابن الغضائري ﵀ يشير إلى ذلك في قوله[٦١]: (ضعيف وروايته مختلطة)[١]، إلاّ أن ابن الغضائري دمج بين تضعيف الراوي وتضعيف الرواية والنجاشي فصل بينهما.

٤٩ـ صالح بن الحكم

قال النجاشي ﵀ [٥٣٣]: (صالح بن الحكم النيلي الأحول، ضعيف، روى عن أبي عبدالله ﵇، روى عنه ابن بكير وجميل بن دراج)[٢].

وكل منهما من أصحاب الاجماع، الذي ذكر الكشي ﵀ أنه[٧٠٥]: (اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم)[٣]، وكأن النجاشي يقصد أن الرجل مصنف في الضعفاء عند أهل المدرسة التي ينتمي إليها، ممن يهتم بتصنيف الرجال، لكن ابن بكير وجميل بن دراج يرويان عنه.

علماً أن الرجل ورد ذكره في كامل الزيارات[٤] وفي الكتب الأربعة وفي مشيخة الفقيه، وغيرها.

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٦٦.

(٢) رجال النجاشي: ٢٠٠.

(٣) رجال الكشي: ٤٤١.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٢٦٧، وغيرها.

٥٠ـ طاهر بن حاتم

قال النجاشي ﵀ [٥٥١]: (طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني أخو فارس بن حاتم، كان صحيحا ثم خلط)[١].

وقال الشيخ ﵀ في الفهرست[٣٧٠]: (طاهر بن حاتم بن ماهويه، كان مستقيما، ثم تغير وأظهر القول بالغلو، وله روايات. أخبرنا برواياته في حال الاستقامة جماعة، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه في حال الاستقامة)[٢].

وعده ﵀ في كتاب الرجال من أصحاب الرضا ﵇، قائلا[٥٣١٤]: (طاهر بن حاتم، غالي كذاب، أخو فارس)[٣].

وفي من لم يرو عنهم ﵈ قال ﵀[٦١٥٦]: (طاهر بن حاتم بن ماهويه، روى عنه محمد بن عيسى بن يقطين، غالي)[٤].

وقال ابن الغضائري ﵀[٧٤]: (طاهر بن حاتم بن ماهويه، القزوينيّ، أخو فارس. كان فاسد المذهب، ضعيفا. وقد كانت له حال استقامة، كما كانت لأخيه، ولكنّها لا تثمر)[٥].

ويلاحظ.. أن إطلاق الشيخ ﵀ في كتاب الرجال «انه غالي وكذاب»

---

(١) رجال النجاشي: ٢٠٨.

(٢) الطوسي، الفهرست:١٤٩.

(٣) الطوسي، الرجال:٣٥٩.

(٤) الطوسي، الرجال: ٤٢٨.

(٥) رجال ابن الغضائري:٧١.

مع تصريحه في الفهرست بأن «له حال استقامة» وتصريح النجاشي ﵀ بذلك يدل على أنهم قد يتسامحون في ذلك، ويكتفون بإطلاق صفة الغلو والكذب اما بملاحظة آخر حالاته، أو بملاحظة ما اشتهر عنه من وصف في كتب من عمل في تصنيف الرجال، أو نحو ذلك.

ويلاحظ أيضاً.. عبارة الشيخ في الرجال «روى عنه محمد بن عيسى بن يقطين غالي» قد توهم أنه يروي عنه وإن كان غالياً، مع أنه كما صرح النجاشي روى عنه في حال الاستقامة، مما يعني أن الشيخ لا يرى غضاضة في هذا التعبير لوضوح قرينة أنهم لا يروون عن الغلاة، والا كانت عبارة الشيخ لا تخلو من الخلل.

وأيضاً ما ذكره ابن الغضائري ﵀ من أن حالته السابقة في الاستقامة «لا تثمر» اجتهاد واضح لا يكون حجة على غيره، خصوصا بعد تعبير الشيخ ﵀ أنه «كان مستقيما» وتعبير النجاشي ﵀ أنه «كان صحيحا» وان محمد بن عيسى بن عبيد روى عنه في حال استقامته.

علما أن الشيخ ﵀ يروي كتبه عن الشيخ الصدوق ﵀ عن أبيه عن علي بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد صاحب الاستثناءات من كتاب نوادر الحكمة عن عبدالله بن جعفر الحميري كما تقدم[١].

وورد في الكافي أيضاً رواية سهل بن زياد عنه في حال استقامته[٢].

وذكر السيد الخوئي ﵀[٥٩٩٩]: أن رواياته في حال استقامته لا تقبل، فضلا عن غيرها، لعدم ثبوت وثاقته، والاستقامة بمجردها لا تكفي في حجية

---

(١) الطوسي، الفهرست: ١٤٩.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٨٦.

الرواية[١].

وهو غريب، لأن تقسيم حال الرجل إلى فترتين فترة ضعف وتخليط وفترة استقامة واضح في أن المراد بالاستقامة ما يشمل عدم الضعف والتخليط.

مضافا إلى أن التعبير بالاستقامة اقوى من غيره في الدلالة على العدالة، لأن المراد بالاستقامة ليس مجرد سلامة الاعتقاد النظري، وانما استقامة السلوك.

كما أن النجاشي ﵀ وصفه بالصحة، وليس الاستقامة، وينبغي أن تكون وافية الدلالة.

بل إن رواية محمد بن عيسى بن عبيد وسهل بن زياد عنه والتنصيص على أنها كانت في حال استقامته وافية بالدلالة على التوثيق حال الرواية، لأنها مبنية على الالتفات والنظر إلى كلتا حالتيه، والرواية عنه في غير حالة الضعف والغلو.

٥١ـ عبد الله بن عبدالرحمن الأصم المسمعي

قال النجاشي ﵀ [٥٦٦]: (عبدالله بن عبدالرحمن الأصم المسمعي بصري، ضعيف، غال، ليس بشيء، روى عن مسمع كردين وغيره. له كتاب المزار، سمعت ممن رآه فقال لي: هو تخليط)[٢].

وقال ابن الغضائري ﵀[٨٧]: (ضعيف، مرتفع القول، له كتاب في الزيارات، ما يدل على خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة)[٣].

---

(١) الخوئي، المعجم: ١٠/ ١٧١.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٧.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٧٦.

وذكر السيد الخوئي ﵀ :انه ورد ذكره بعنوان عبدالله بن عبدالرحمن الاصم [٦٩٦٢] في اسناد عدة من الروايات تبلغ أربعة وخمسين مورداً[١]، وبعنوان الاصم [١٥٢٤٧] واحداً وعشرين مورداً[٢]، وبعنوان عبدالله بن عبدالرحمن[٦٩٦٠] واحداً وتسعين مورداً،[٣] ويحتمل أن يكون هذا الأخير مشتركا بين أكثر من شخص.

وقد روى عنه في كامل الزيارات أكثر من ثلاثين موردا[٤].

ومن الغريب جداً أن يروي عنه في كامل الزيارات هذا العدد من الروايات، ومن نفس الباب الذي يتهم به أنه تخليط، أو خبث عظيم ومذهب متهافت.

وتلك الثلاثون رواية أو أكثر أن لم تكن هي كل الكتاب فمن البعيد جداً أن يكون ابن قولويه ﵀ قد استثناها من سائر الروايات في الكتاب، واعتبرها مما ليس فيه تخليط، أو خبث، واودعها في كتابه كامل الزيارات.

فإن لم تكن كل ما في الكتاب فهي من سنخ سائر رواياته وتقاربها في المعنى والمضمون، والا فمن البعيد أن يكون الكتاب يتضمن روايات واضحة الكذب والجعل، ويأخذ الشيخ ابن قولويه ﵀ بعضا منه، ويجعلها في كتابه، وقد قال في مقدمته ما قال.

فالأقرب أن المعيار في التخليط والخبث والتهافت يختلف في نظر ابن

---

(١) الخوئي، المعجم: ١١/ ٢٥٩.

(٢) الخوئي، المعجم: ٢٤/ ٦٦.

(٣) الخوئي، المعجم: ١١/ ٢٥٨.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٤٤ غيرها، وقد ورد ذكره ما بين الباب ٢٢ إلى ١٠٨.

قولويه ﵀ عن نظر ابن الغضائري ﵀ والنجاشي ﵀ أو من حكى له ذلك.

٥٢ـ عبيد الله بن أبي زيد الانباري

قال النجاشي ﵀ [٦١٧]: (عبيدالله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري شيخ من أصحابنا، يكنى أبا طالب، ثقة في الحديث، عالم به، كان قديما من الواقفة. قال أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله: قال أبو غالب الزراري: كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفا مختلطا بالواقفة، ثم عاد إلى الإمامة، وجفاه أصحابنا، و كان حسن العبادة والخشوع. وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول: ما رأيت رجلا كان أحسن عبادة ولا أبين زهادة ولا أنظف ثوبا ولا أكثر تحليا من أبي طالب. وكان يتخوف من عامة واسط أن يشهدوا صلاته ويعرفوا عمله، فينفرد في الخراب والكنائس والبيع. فإذا عثروا به وجد على أجمل حال من الصلاة والدعاء. وكان أصحابنا البغداديون يرمونه بالارتفاع. له كتاب أضيف إليه يسمى كتاب الصفوة. قال الحسين بن عبيدالله: قدم أبو طالب بغداد واجتهدت أن يمكنني أصحابنا من لقائه فأسمع منه، فلم يفعلوا ذلك)[1].

الظاهر أن السبب في جفوة الأصحاب له هو أنه قضى أكثر عمره مختلطا مع الواقفة، وكأن أبا غالب الزراري يشير إلى أن الجفوة من الأصحاب بقيت حتى بعد عودته إلى الاعتقاد بالإمامة.

كما أن الظاهر أن تهمته بالارتفاع من قبل البغداديين ليس المراد بها الغلو بالمعنى الذي يؤدي إلى فساد الاعتقاد، أو التخليط والكذب على أولياء الله عليهم السلام، لأن ذلك لا يتناسب مع مدحه بحسن العبادة والخشوع والزهد وطهارة الثوب.

---

(١) رجال النجاشي: ٢٣٢.

وانما المراد الاهتمام بالمقامات العالية لأهل البيت عليهم السلام، مع الاخذ بنظر الاعتبار اختلاف الأصحاب في تحديد ما هو حق من ذلك وما هو ارتفاع في الاعتقاد.

ويمكن أن تكون تهمة البغداديين له بالغلو بمعنى فساد الاعتقاد والتخليط، لكن يلزم أن نحمل كلام النجاشي رحمه الله على الرد عليهم وعدم موافقتهم على التهمة.

واعجب شيء ما ذكره الحسين بن عبيدالله ابن الغضائري رحمه الله من أنه اجتهد في أن يمكنه أصحابنا في لقائه ويسمع منه فلم يفعلوا.

وينبغي أن يكون ذلك في أوائل أيام طلبه للعلم، لأن الحسين بن عبيدالله ابن الغضائري رحمه الله توفي في سنة ٤١١هـ وابو طالب عبيدالله بن أبي زيد توفي في سنة ٣٥٦ هـ ولم يذكر تاريخ قدومه إلى بغداد الذي هو أسبق من ذلك.

ولكنه يدل بشكل واضح أن ابن الغضائري رحمه الله كان لا يخالف توجيهات مشايخه الذين منعوه من اللقاء به والسماع منه، على الرغم من أنه اجتهد في ذلك.

وعلى الرغم من أن شيخه اباغالب الزراري رحمه الله كان يمدحه ويثني عليه، ويبدو منه أنه غير راض بجفوة الأصحاب، له علما أن وفاة أبي غالب رحمه الله (٣٦٨هـ).

ومن البعيد أن يكون الأصحاب قد منعوا الحسين بن عبيدالله الغضائري من الوصول إليه والسماع منه بمعنى الصد بالإكراه والقوة، لأن ذلك غير مألوف بين العلماء، وخصوصا بين أصحابنا الشيعة، فالأقرب أن يكون التمكين بمعنى الإذن ورفع الحرج منهم في الوصول إليه.

وقال الشيخ رحمه الله[٦٢١٨]: (عبدالله بن أبي زيد الانباري، روى عنه ابن

حاشر ضعيف)[١]، وقال في موضع آخر[٦١٨٨]: (عبدالله بن أحمد بن يعقوب بن نصر الانباري يكنى أبا طالب خاصي)[٢].

والظاهر أنه متحد مع من قبله ومع من ترجمه النجاشي، كما اختار ذلك السيد الخوئي ﵀[٦٦٧٧][٣]، لكن التعارض بين النجاشي والشيخ - حيث وثقه الأول، وضعفه الثاني في عبارته الأولى، ومدحه بانه خاصي في العبارة الثانية - لا يمكن تفسيره بتعارض الشهادات الحسية في اتهامه بالكذب وعدمه، وانما يرجع إلى ملاحظة حيثية في التضعيف وحيثية أخرى في التوثيق.

علماً أن الشيخ ﵀ ذكره في الفهرست [٤٤٥] فقال: (عبدالله ابن أبي زيد الانباري، يكنى أبا طالب، وكان مقيماً بواسط، وقيل إنه كان من الناووسية)[٤]، وهم الذين وقفوا على امامة أبي عبد الله الصادق ﵇.

٥٣ـ علي بن محمد بن جعفر

قال النجاشي ﵀[٦٨٦]: (علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة... مضطرب الحديث)[٥].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٠١]: (ضعيف، روى عن الضعفاء)[٦].

السؤال هنا: هل ان قول ابن الغضائري ﵀ روى عن الضعفاء هو بيان

---

(١) الطوسي، الرجال: ٤٣٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٣٢.

(٣) الخوئي، المعجم: ١١/ ٩٤.

(٤) الطوسي، الفهرست: ١٦٩.

(٥) رجال النجاشي: ٢٦٢.

(٦) رجال ابن الغضائري: ٨١.

لوجه الضعف فيه؟ أو إنهما صفتان فيه، الضعف والرواية عن الضعفاء؟ ربما يكون الأول هو الارجح، إذ لو كان المراد الثاني لكان الأولى أن يعطف بالواو، فيقول: ضعيف ويروي عن الضعفاء.

وكذلك قول النجاشي ﵀ «مضطرب الحديث» هل المراد به عدم وثاقته في نقل الرواية؟ أو المراد به عدم معرفته بالحديث وأهله؟ وانه يروي عن الضعفاء؟ كما ذكر ابن الغضائري، أو المراد مجموع الأمرين؟.

٥٤ـ علي بن أبي سهل حاتم

قال النجاشي ﵀ [٦٨٨]: (علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني أبو الحسن ثقة من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء، سمع فأكثر. وصنف كتبا...)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في رجاله فقال[٦١٩٠]: (ثقة)[٢]، وقال في الفهرست[٤٢٥]: (علي بن حاتم القزويني ﵁. له كتب كثيرة جيدة معتمدة، نحوا من ثلاثين كتاب...)[٣].

ويلاحظ هنا في عبارة النجاشي ﵀ أن تقييد التوثيق له بأنه ثقة في نفسه، والاستدراك عليه بأنه يروي عن الضعفاء، يدل على أن إطلاق التوثيق يقتضي ما هو اوسع واعم من ذلك كله.

كما يلاحظ أن الشيخ ﵀ يذكر أن كتبه الكثيرة معتمدة، ولو كان يروي عن الضعفاء لم يكن وجه لاعتبارها معتمدة، فلابد أن يكون مخالفا لكلام

(١) رجال النجاشي: ٢٦٣.

(٢) الطوسي، الرجال:٤٣٢.

(٣) الطوسي، الفهرست:١٦٣.

النجاشي ﵀ من هذه الناحية، وأنه لا يرى أنه يروي عن الضعفاء، والظاهر أن اختلافهما راجع إلى اختلاف اجتهادهما في معايير التوثيق والتضعيف، وليس راجعا إلى الاطلاع عن حس أو قريب من الحس، كما تقدم نظير ذلك.

٥٥ـ علي بن جعفر الهُمَانِي

قال النجاشي ﵀ [٧٤٠]: (علي بن جعفر الهماني البرمكي يعرف منه وينكر...)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في الرجال في أصحاب الهادي ﵇، فقال[٥٧١٧]: (علي بن جعفر، وكيل، ثقة)[٢].

وفي أصحاب العسكري ﵇، فقال[٥٨٥٦]: (علي بن جعفر، قيم لأبي الحسن ﵇، ثقة)[٣].

وذكره في كتاب الغيبة من السفراء الممدوحين، فقال: (ومنهم علي بن جعفر الهماني وكان فاضلاً مرضيا من وكلاء أبي الحسن وأبي محمد ﵈)[٤].

وقال: (روى أحمد بن علي الرازي، عن علي بن مخلد الأيادي، قال: حدثني أبو جعفر العمري ﵀، قال: حج أبو طاهر بن بلال، فنظر إلى علي بن جعفر وهو ينفق النفقات العظيمة، فلما انصرف كتب بذلك إلى أبي محمد ﵇، فوقع في رقعته: قد كنا أمرنا له بمائة ألف دينار، ثم أمرنا له بمثلها، فأبى قبوله إبقاء علينا، ما للناس والدخول في أمرنا فيما لم ندخلهم فيه، قال: ودخل على أبي

(١) رجال النجاشي: ٢٨٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٨٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٠٠.

(٤) الطوسي، الغيبة: ٣٥٠.

الحسن العسكري عليه السلام، فأمر له بثلاثين ألف دينار)[١].

وروى الكشي رحمه الله عددا من الروايات تدل على فضله وجلالته، ولكن السيد الخوئي رحمه الله ذكر أنها ضعيفة[٢]، ولكن ورود اربع أو خمس روايات تدل على مضمون واحد تكفي للاطمئنان أو اليقين بصحته وصدقه.

وكيف كان فالرجل معروف بأنه وكيل للإمام الهادي والإمام العسكري عليهما السلام، والشيخ يوثقه ويثني عليه، وعلى ذلك فليس من المعقول أن يكون مغالياً أو كذاباً.

ومنه يظهر أنه لا وجه لتفسير قول النجاشي رحمه الله أنه «يعرف منه وينكر» إلّا أنه قد يروي بعض المضامين التي لا يعتقد النجاشي رحمه الله بصحتها، أو يتوقف في قبولها، بحسب نظره واجتهاده، لأن من الواضح أن مثل هذا التعبير ناشئ من تقييم المضمون المروي، وليس ناشئا عن تقييم الراوي نفسه.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الخوئي، المعجم: ١٢/ ٣٢٠، ٣٢١.

٥٦ـ عمر بن عبد العزيز

قال النجاشي رحمه الله [٧٥٤]: (عمر بن عبدالعزيز، عربي بصري مخلط)[١].

وذكره الشيخ رحمه الله في الفهرست[٢][٥١٢] وفي الرجال[٣][٦٢٢٠] بعنوان: (عمر بن عبدالعزيز الملقب بزحل) ولم يذكر فيه مدحا ولا ذما، لكن ذكر أنه روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى والبرقي.

وقال الكشي رحمه الله :أبو حفص عمر بن عبدالعزيز بن أبي بشار المعروف بزحل [٨٥٠]: (محمد بن مسعود، قال: حدثني عبدالله بن حمدويه البيهقي، قال: سمعت الفضل بن شاذان، يقول: زحل أبو حفص يروي المناكير، وليس بغال)[٤].

وذكر السيد الخوئي رحمه الله أنه ورد اسمه في اسناد عدة روايات تبلغ ثلاثين موردا[٥].

وروى علي بن إبراهيم رحمه الله في تفسيره عنه، عن إبراهيم بن المستنير، عن معاوية بن عمار قال: (قلت: لأبي عبد الله عليه السلام عن قول الله :«إِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكا» قال: هي والله النصّاب، قال: جعلت فداك قد رأيناهم دهرهم الأطول في كفاية حتى ماتوا، قال: ذلك والله في الرجعة يأكلون العذرة)[٦]، وروى عنه روايات

---

(١) رجال النجاشي: ٢٨٤.

(٢) الطوسي، الفهرست: ١٨٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٣٤.

(٤) رجال الكشي: ٥٠٨.

(٥) الخوئي، المعجم: ١٤/ ٤٧.

(٦) تفسير القمي: ٢/ ٦٥.

أخر في الرجعة[١].

والسؤال هنا: هل المناكير التي يشير إليها الفضل بن شاذان هي من قبيل هذه الرواية؟ أو يشير إلى سنخ آخر من الأحاديث، مما يصح إطلاق المناكير عليها؟.

وأيضاً هل المراد من قوله: «يروي المناكير وليس بغال» أنه يروي مضامين منكرة لا علاقة لها بالغلو؟ أو أنه يروي الغلو ولا يؤمن به!.

وأيضاً عبارة النجاشي ﵀ «انه مخلط» هل المقصود أنه يروي أحاديث الغلو؟ أو يروي المنكرات من غير الغلو؟ أو أنه يخلط الغث والسمين من الأخبار في الغلو وفي غير الغلو.

ثم هل المراد بالتخليط تعمد الكذب والافتراء في الرواية؟ أو عدم الخبرة والمعرفة في الأحاديث، ورواية المنكر وغير المنكر منها؟.

الظاهر أن التخليط ليس هو تعمد الكذب، وانما هو رواية المناكير في الغلو أو في غير الغلو.

---

(١) المصدر السابق : ٢/ ٣٢٧، ٢٥٨.

٥٧ـ عمارة بن زيد

قال النجاشي ﵀ [٨٢٧]: (عمارة بن زيد أبو زيد الخيواني الهمداني، لا يعرف من أمره غير هذا، ذكر الحسين بن عبيدالله أنه سمع بعض أصحابنا، يقول: سئل عبدالله بن محمد البلوي: من عمارة بن زيد هذا الذي حدثك؟ قال: رجل نزل من السماء حدثني ثم عرج. وينسب إليه كتب، منها: كتاب المغازي، كتاب حروب أمير المؤمنين ﵇، كتاب مقتل الحسين بن علي ﵇ وأشياء كثيرة تنسب إليه، والله أعلم)[١].

قال ابن الغضائري ﵀ [٨٩]: (عمارة بن زيد، الخيواني، المدني، حليف الأنصار، وهذا نسبه على ما زعمه عبدالله بن محمد البلوي المصري، فإنه لا يعرف إلاّ من جهته، وقد سئل عبدالله عنه، فقيل له: من عمارة هذا الذي تروي عنه؟ فقال: رجل نزل من السماء فحدثني ثم عرج. وأصحابنا يقولون: إن اسمه ما تحته أحد، وكل ما يرويه كذب، والكذب بين في وجه حديثه)[٢].

الظاهر أن قول عبدالله بن محمد البلوي عنه «انه رجل نزل من السماء حدثني ثم عرج» لا يجري مجرى الحقيقة، وانما يجري مجرى الهزل، أو التهرب من الجواب، أو الملل من كثرة السؤال عنه.

ولا يظهر من النجاشي ﵀ أكثر من التشكيك بوجوده وكتبه، وقد ختم كلامه عنه بقوله «والله اعلم»، لكن كلام ابن الغضائري ﵀ مختلف، لانه يبدو منه الجزم بكذب ما يرويه، وأن «الكذب بيّن في وجه حديثه».

روى الشيخ ﵀ في التهذيب عنه رواية واحدة في موردين: (عن الصادق

---

(١) رجال النجاشي: ٣٠٣.

(٢) رجال ابن الغضائري:٧٨.

عن أبيه عن جده عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: يا أبا الحسن إن الله جعل قبرك وقبر ولدك بقاعا من بقاع الجنة، وعرصات من عرصاتها، وإن الله عز وجل جعل قلوب نجباء من خلقه وصفوة من عباده تحن إليكم، وتحتمل المذلة والأذى فيكم، فيعمرون قبوركم، ويكثرون زيارتها، تقربا منهم إلى الله، ومودة منهم لرسوله، أولئك يا علي المخصوصون بشفاعتي، والواردون حوضي، وهو (هم ظ) زواري وجيراني غدا في الجنة، يا علي من عمر قبوركم وتعاهدها فكأنما أعان سليمان بن داود على بناء بيت المقدس، ومن زار قبوركم عدل ذلك ثواب سبعين حجة بعد حجة الإسلام، وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمه، فأبشر يا علي وبشر أولياءك ومحبيك من النعيم بما لا عين رأت، ولا اذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولكن حثالة من الناس يعيرون زوار قبوركم بزيارتكم، كما تعير الزانية بزناها، أولئك شرار أمتي لا تنالهم شفاعتي ولا يردون حوضي)[1].

وقد روى عنه محمد بن جرير الطبري -الذي وصفه النجاشي [١٠٢٤] بانه جليل من أصحابنا كثير العلم حسن الكلام ثقة في الحديث-[2] في دلائل الإمامة روايات عديدة، ولكنها تشترك في أنها تروي الصعب والغريب من معاجز ائمة أهل البيت عليهم السلام.

مثل ما رواه أبو جعفر الطبري [٣٧٢] قال: (حدثنا عبدالله محمد، قال حدثنا عمارة بن زيد : قال: قلت لابي الحسن عليه السلام :اتقدر أن تصعد إلى السماء حتى تأتي بشيء ليس في الأرض لنعلم ذلك؟ فارتفع في الهواء وانا أنظر إليه حتى غاب، ثم رجع ومعه طير من ذهب في اذنيه اشنفة من ذهب، وفي منقاره

(١) الطوسي، التهذيب:٦/ ١٨٩، ٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ٣٧٦.

درة، وهو يقول: لا إله إلّا الله، محمد رسول الله، علي ولي الله، فقال: هذا طير من طيور الجنة، ثم سيبه فرجع)[١].

ومثل ما رواه أيضاً [٣٤٨] قال أبو جعفر: حدثنا أبو محمد، قال: حدثنا عمارة بن زيد، قال: قال: إبراهيم بن سعد: رأيت محمد بن علي عليه السلام يضرب بيده إلى ورق الزيتون فيصير في كفه ورقاً، فأخذت منه كثيراً وانفقته في الاسواق فلم يتغير)[٢].

والسؤال: هل كان ما يشير إليه ابن الغضائري رحمه الله من أن «الكذب بين في وجه حديثه»، هو هذه الروايات وأمثالها؟ أو إنه يشير إلى شيء وجده في غيرها.

علماً أن قوله فيه: «وكل ما يرويه كذب» يدل على أنه قد يطلق صفة الكذب على بعض الرواة اجتهادا منه لغرابة ما يرويه، وليس اطلاعاً حسياً على كذب الراوي، لانه يصرح هنا بأنه لا يعرف عمارة بن زيد.

ويشار هنا إلى أن ابن جرير الطبري روى تلك الروايات عن عمارة عن طريق عبدالله بن محمد البلوي، إلّا رواية واحدة [٣٤٦] قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمارة بن زيد[٣].

فلو تمت الرواية فهي تنافي ما ذكره ابن الغضائري من أنه لا يعرف إلّا من جهة عبدالله بن محمد البلوي.

---

(١) الطبري، دلائل الإمامة: ٤١٣.

(٢) الطبري، دلائل الإمامة: ٣٩٨.

(٣) الطبري، دلائل الإمامة: ٣٩٧.

٥٨ـ محمد بن الحسن بن عبدالله الجعفري

قال النجاشي ﵀ [٨٨٤]: (محمد بن الحسن بن عبدالله الجعفري، ذكره بعض أصحابنا وغمز عليه، روى عنه البلوي، والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه، وذكر بعض أصحابنا أنه رأى له رواية رواها عنه علي بن محمد البرذعي صاحب الزنج. وهذا أيضاً مما يضعفه...)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١٢٠]: (لا نعرفه إلاّ من جهة علي بن محمد صاحب الزنج، ومن جهة عبدالله ابن محمد البلوي. والذي يحملُ عليه فسائره فاسد)[٢].

وكلام ابن الغضائري ﵀ في آخره غير واضح خصوصا مع كثرة النسخ المختلفة.

وإذا كان الرجل لا يعرف إلّا من جهة هذين الاثنين فلا ينبغي تضعيفه وانما يكون مجهولا.

وأما عبارة النجاشي ﵀ ففيها: إن البناء على أن رواية صاحب الزنج عنه من الشواهد أو الادلة على تضعيفه، يدل على أن المعيار في التضعيف عند النجاشي يشمل مثل ذلك، ولا يقتصر على الحس أو شبه الحس في الاطلاع على حاله.

الا إذا كان هناك عرف قائم بينهم على أن من يروي عن شخص فلابد أن يكون من أهل ملته ومذهبه، وإذا كان كذلك فينبغي أن يسري في الثقات كما يسري في الضعفاء.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٢٤.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٨٩.

٥٩ـ محمد بن أورمة

قال النجاشي رحمه الله [٨٩١]: (محمد بن أورمة أبو جعفر القمي، ذكره القميون، وغمزوا عليه، ورموه بالغلو، حتى دس عليه من يفتك به، فوجدوه يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه.

وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد، أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده.

وقال بعض أصحابنا: أنه رأى توقيعا من أبي الحسن الثالث عليه السلام، إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة، وبراءته مما قذف به، وكتبه صحاح، إلّا كتابا ينسب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنه مخلط...)[١].

وقال الشيخ رحمه الله في الفهرست[٦٢٠]: (محمد بن أورمة. له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها - إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو - ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن ابان، عنه. وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتى به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد)[٢].

وعده في كتاب الرجال من أصحاب الرضا عليه السلام [٥٤٦٣][٣] تارة، وفي

---

(١) رجال النجاشي: ٣٢٩.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٢٢٠.

(٣) الطوسي، الرجال:٣٦٧.

من لم يرو عنهم عليهم السلام اخرى قائلا[٦٣٦٢]: (محمد بن اورمة ضعيف)[١].

وقال ابن الغضائري رحمه الله[١٣٣]: (..اتّهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس، إلاّ أوراقاً في «تفسير الباطن» وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعةً عليه. ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن، علي بن محمد عليه السلام إلى القميين في براءته مما قذف به (وحسن عقيدته، وقرب) منزلته. وقد حدثني الحسن بن محمد بن بندار القمي رحمه الله قال: سمعت مشايخي يقولون: إن محمد بن أورمة لمّا طعن عليه بالغلو (اتفقت) الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره، ليالي عديدةً، فتوقفوا عن اعتقادهم)[٢].

ما ورد في ترجمة هذا الرجل في غاية الغرابة، وهو محدث مؤلف، وله من الكتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وقد عد النجاشي رحمه الله منها أكثر من ثلاثين كتابا، مما يعني أنه قضى عمرا غير قليل في طلب العلم وفي روايته، فكيف يخفى امره في اتهامه بالغلو، وهل يعقل أن يكون متخفيا بالصلاة والفرائض في كل تلك المدة؟ بحيث كان يشك في كونه تاركا لها، ثم لم يرتفع ذلك الشك إلّا حين وجدوه يصلي الليل من اوله إلى آخره.

او يكون المقصود أن الذي منعهم من قتله ليس هو اطلاعهم على أنه يصلي ويؤدي الفرائض، وانما لأنهم عندما ارادوا أن يفتكوا به لم يجدوا له فراغا بين الصلوات، لأنه كان يصل أول الليل بآخره في الصلاة، فهابوا أن يقدموا على قتل مثل هذا الرجل المتعبد.

---

(١) الطوسي، الرجال:٤٤٨.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٩٣.

وربما يشهد لهذا المعنى عبارة ابن الغضائري ﵀ «فوجدوه يصلي الليل من اوله إلى آخره، ليال عديدة» مما يعني أنهم كانوا مصرين على قتله، ومراقبته لأكثر من ليلة، ثم لما توالت الليالي توقفوا عنه.

وأغرب من ذلك هو عزمهم على قتله، وهو أمر لا نظير له في باب التصدي للغلاة، وإذا كان الطرد والإخراج من قم يعتبر تشددا غير مقبول، كما تقدم في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى، فالقتل اشد منه بمراتب كثيرة.

وأغرب من كل ذلك أن يكون الخطأ في تقديرهم بهذا الحجم، ففي الوقت الذي عزموا فيه على قتله وإذا هو عابد متهجد، ملتزم أن يقوم الليل كله بالعبادة والصلاة، ويصدر في شأنه توقيع من الإمام المعصوم عليه السلام ببراءته مما قذف به، ومنزلته أو قرب منزلته، كما ورد في عبارة ابن الغضائري ﵀ وكما حكاه النجاشي عن بعض اصحابنا.

وهل يمكن اعتبار المتصدين لقتله من آمرين ومنفذين من عوام أهل قم، وليس العلماء؟ لا يظهر من كلام النجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀ ذلك بل الظاهر خلافه، وفي كلام ابن الغضائري ﵀ أنه «اتفقت الاشاعرة ليقتلوه».

وقولهم: إن كتبه صحاح، أو حديثه نقي لا فساد فيه، وليس فيه شيء تضطرب فيه النفس إلّا اوراقا في تفسير الباطن، أو كتابا فيه منسوبا إليه، أو يحتمل أن يكون موضوعا عليه، لا يخلو من غرابة أيضاً، لأن كتبه إذا كانت كلها صحاحا نقية، ولم يكن منشأ لاتهامه بالغلو إلّا اوراق يحتمل أن تكون موضوعة عليه لما كان هناك مسوغ لاتهامه غيابيا وهو حاضر بينهم، وكان بإمكانهم أن يتثبتوا منها في حضوره، فإما أن ينفيها أو يثبتها.

وإذا اصابته التهمة في حياته فإما أن تكون تلك الاوراق ثابتة النسبة إليه،

أو لا تكون كل كتبه صحاحا، أو كل حديثه نقيا، كما ذكر النجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀، بل يكون حكمهما بصحتها من دون أن يطلعا عليها كلها، وانما كانت هناك كتب أخرى أو حديث صدر منه في زمانه بحيث سوغ للاشاعرة اتهامه بالغلو.

او يكون هناك احتمال آخر، وهو أن بعض ما يعتقده الشيخان ﵉ من الحديث النقي أو الصحيح يعتقده الاشاعرة المعاصرون للمترجم له بانه من الغلو، باعتبار أن المعيار في الغلو تختلف فيه المباني.

ومن الغريب أيضاً أن يكون له أكثر من ثلاثين كتابا كما عدها النجاشي ليس فيها شيء من اثر الغلو، ويكون له اوراق، أو كتاب واحد فيه ما يصلح لاتهامه بالغلو، والاقدام على قتله.

ومن الغريب أن يلتزم ابن الوليد بضعفه، لأجل ما طعن عليه من الغلو، وكأن ابن الوليد لم يطلع على قصة الاقدام على قتله، وتوقفهم عن الاعتقاد بغلوه لما وجدوه من مداومته على صلاة الليل.

او يكون ﵀ لا يرى في ذلك دليلا على التبرئة، خلافا للاشاعرة المعاصرين له، الذين توقفوا عن الاعتقاد بغلوه بعد ذلك.

ونظير ما حكاه النجاشي ﵀ عن ابن الوليد ﵀ حكاه الشيخ ﵀ عن ابن بابويه ﵀ والكلام فيه نفس الكلام.

وإذا كان يمكن أن يخفى عليهما ﵉ توقيع الإمام ﵇ في براءته، لأنه رواية يمكن أن لا تصل اليهما، إلّا أن من البعيد أن لا تصل اليهما قصة الاقدام على القتل، إلّا أن تكون تلك القضية سرية خاصة.

ولكن ما يظهر من ابن الغضائري ﵀ هو أن القميين توقفوا عن تهمته بعد

أن رأوا حاله في العبادة، مما يعني أن الذين اتهموه توقفوا عن تهمته، فهل يعقل أن ابن الوليد ﵀ أو ابن بابويه ﵀ اطلع على تهمة القميين ولم يطلعا على توقفهم عن الاعتقاد بذلك بعد تلك الواقعة؟!.

هذا وفي كلام ابن بابويه ﵀ الذي حكاه الشيخ ﵀ بقوله: «ما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتى به» وقريب منه ما في عبارة ابن الوليد ﵀، دلالة واضحة على أن أحاديث الحسين بن سعيد وما يوافقها من أحاديث ابن اورمة تصلح للاعتماد عليها، والفتوى بها، من دون الحاجة إلى التأكد من توثيق من يروي عنه.

ولا يقتصر ذلك على الحسين بن سعيد وكتبه، وانما يشمل كتب غيره من أصحابنا أيضاً، كما ذكر ابن الوليد وابن بابويه.

كما أنه يجري في المترجم له ما تقدم في أمثاله، من أن منشأ الطعن فيه ليس الاتهام بالكذب، وانما الاتهام بالغلو في الاعتقاد، وانه يظهر من النجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀ من أن منشأ تبرئتهما له اطلاعهما على مضامين كتبه، وانها صحاح أو أحاديث نقية من الغلو، وليس الاطلاع على حال الراوي في الصدق والكذب.

كما يجري فيه ما تقدم نظيره من الشيخ ﵀ في رواية كتبه إلّا ما كان منها من تخليط أو غلو.

كما أن الظاهر أن النجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀ اللذين يظهر منهما الميل إلى توثيقه وكلام الشيخ ﵀ الذي يظهر منه تضعيفه، وكذا كلام ابن الوليد وابن بابويه ﵉ اللذين يذكران أنه طعن عليه غير متنافيه، وانما يختلفون في الاجمال والتفصيل.

اذ لا شك عند الجميع في أن الرجل قد طعن عليه في الجملة، واتهم بالغلو، واتفق الشيخ والنجاشي وابن الغضائري رحمهم الله على أن له روايات في الغلو، إلّا أن النجاشي ﵀ شكك في نسبة ذلك الكتاب إليه، وابن الغضائري ﵀ رجح عدم صحة النسبة، من دون أن يذكرا منشأ للتشكيك غير حسن الظن به، والشيخ ﵀ سكت عن ذلك.

ثم إنهما ﵉ صححا حديثه وكتبه غير هذا الكتاب، والشيخ ﵀ روى كتبه إلّا ما كان فيه من تخليط أو غلو.

ولكنهم اختلفوا فيما وصفوه به، فالشيخ ﵀ وصفه بالضعف، والنجاشي وابن الغضائري ﵉ لم يصفاه بذلك.

علما أن الرجل يروي عنه ابن قولويه في كامل الزيارات في أكثر من مورد[١].

هذا وقد ذكر السيد الخوئي ﵀ عدة روايات عنه منافية للقول بالغلو.

منها: ما رواه في كتاب روضة الكافي، بسنده: (عن علي بن محمد، عن صالح، عن محمد بن أورمة، عن ابن سنان، عن المفضل بن عمر، قال كنت أنا والقاسم شريكي، ونجم بن حطيم، وصالح بن سهل بالمدينة، فتناظرنا في الربوبية، قال: فقال بعضنا لبعض: ما تصنعون بهذا؟ نحن بالقرب منه وليس منا في تقية، قوموا بنا إليه، قال: فقمنا، فو الله ما بلغنا الباب، إلّا وقد خرج علينا بلا حذاء ولا رداء، قد قام كل شعرة من رأسه منه، وهو يقول: لا، لا، يامفضل وياقاسم ويانجم، لا، لا، بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٠٣ وغيرها.

بأمره يعلمون)[١].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله في كتاب التوحيد بسنده عنه عن إبراهيم بن الحكم بن ظهير، عن عبد الله بن جرير العبدي، عن أبي عبدالله عليه السلام [٢٩]: (أنه كان يقول: الحمد لله الذي لا يحس، ولا يجس، ولا يمس، ولا يدرك بالحواس الخمس، ولا يقع عليه الوهم، ولا تصفه الألسن، وكل شئ حسته الحواس أو لمسته الأيدي فهو مخلوق، الحمد لله الذي كان إذ لم يكن شيء غيره، وكون الأشياء فكانت كما كونها، وعلم ما كان وما هو كائن)[٢].

ومنها: ما رواه في كشف الغمة عنه، قال: (خرجت إلى سر من رأى أيام المتوكل فدخلت إلى سعيد الحاجب، ودفع المتوكل أبا الحسن عليه السلام إليه ليقتله، فقال لي: أتحب أن تنظر إلى إلهك؟ فقلت: سبحان الله إلهي لا تدركه الأبصار...)[٣].

وذكر رحمه الله روايات أخرى عنه تكشف عن قوة ايمانه وحسن عقيدته، فهل كان بعض ما في هذه الروايات سبباً لاتهامه بالغلو ؟

فمنها: ما رواه بسنده عنه، (عن علي بن حسان، عن عبد الرحمان بن كثير، عن أبي عبدالله عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ[٤]﴾ قال: أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة عليهم السلام إلى أن قال:

---

(١) الكليني، الكافي : ٨/ ٢٣٢.

(٢) الصدوق، التوحيد : ٧٥ .

(٣) الاربلي، كشف الغمة : ٣/ ١٨٨

(٤) سورة آل عمران: ٧.

والراسخون في العلم أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام)[١].

ومنها: (عن عبد الله بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾، قال: النبأ العظيم الولاية، وسألته عن قوله: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ للهِ الْحَقِّ[٢])، قال: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام)[٣].

ومنها: (الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن محمد بن أورمة، عن علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الراسخون في العلم أمير المؤمنين والأئمة من بعده عليهم السلام)[٤].

(الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد، عن محمد بن أورمة، عن علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن قول الله عز وجل: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْرًا[٥]) الآية، قال: عني بها قريشا قاطبة الذين عادوا رسول الله صلى الله عليه وآله ونصبوا له الحرب وجحدوا وصية وصية)[٦].

---

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٤١٤.

(٢) سورة الكهف: ٤٤.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٤١٨.

(٤) الكليني، الكافي: ١/ ٢١٣.

(٥) سورة إبراهيم: ٢٨.

(٦) الكليني، الكافي: ١/ ٢١٧.

٦٠ـ محمد بن عيسى بن عبيد

قال النجاشي رحمه الله [٨٩٦]: (محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في (من) أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة. وذكر أبو جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه. ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى؟ سكن بغداد.

قال أبو عمرو الكشي رحمه الله: نصر بن الصباح يقول: إن محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السن أن يروي عن ابن محبوب.

قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان رحمه الله يحب العبيدي، و يثني عليه، ويمدحه ويميل، إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله. وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله)[١].

وقال الكشي رحمه الله[١٠٢١]: (قال نصر بن الصباح: إن محمد بن عيسى بن عبيد، من صغار من يروي عن ابن محبوب في السن.

علي بن محمد القتيبي، قال: كان الفضل يحب العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله)[٢].

وروى عن [١٠٢٢] جعفر بن معروف (قال: صرت إلى محمد بن عيسى لأكتب عنه فرأيته يتقلنس بالسوداء، فخرجت من عنده ولم أعد إليه، ثم اشتدت

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٣.

(٢) رجال الكشي: ٥٨٣.

ندامتي لما تركت من الاستكثار منه لما رجعت، وعلمت أني قد غلطت)[١].

وقال ﵀ في ترجمة الفضل[١٠٢٣]: (فقال له بورق: خرجت حاجا فأتيت محمد بن عيسى العبيدي، ورأيته شيخا فاضلاً في أنفه عوج وهو القنا، ومعه عدة رأيتهم مغتمين محزونين، فقلت لهم: ما لكم؟ قالوا: إن أبا محمد ﵇ قد حبس. قال بورق: فحججت ورجعت ثم أتيت محمد بن عيسى، ووجدته قد انجلى عنه ما كنت رأيت به، فقلت: ما الخبر؟ قال: قد خلي عنه)[٢].

وتقدم عن الكشي ﵀ في ترجمة محمد بن سنان[٩٨٠]: (قد روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى العبيدي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، وابنا دندان، وأيوب بن نوح وغيرهم، من العدول والثقات من أهل العلم...)[٣].

وهو ممن روى عنه علي بن إبراهيم في تفسيره[٤]، كما روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات روايات عديدة[٥].

وقال الشيخ ﵀ [٦١١]: (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة...)[٦].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال الكشي: ٥٥٧.

(٤) تفسير القمي: ٢/ ٢٧٨.

(٥) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٥٧ وغيرها.

(٦) الطوسي، الفهرست:٢١٦.

وذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، فقال[٥٤٦٤]: (محمد بن عيسى بن عبيد، بغدادي)[١].

وفي أصحاب الهادي عليه السلام، فقال[٥٧٥٨]: (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، يونسي، ضعيف على قول القميين)[٢].

وفي أصحاب العسكري عليه السلام، فقال[٥٨٨٥]: (محمد بن عيسى اليقطيني، بغدادي، يونسي)[٣].

وعده في المرة الرابعة في من لم يرو عنهم عليهم السلام[٦٣٦١][٤]، وقال: (ضعيف).

وفي ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة،[٩٣٩]ذكر النجاشي رحمه الله أن محمد بن الحسن بن الوليد كان يستثنى من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن جماعة، ومنه ما رواه عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع[٥].

وعقب على ذلك بقوله: (قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه، لأنه كان على ظاهر

---

(١) الطوسي، الرجال: ٣٦٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٩١.

(٣) الطوسي، الرجال٤٠١.

(٤) الطوسي، الرجال: ٤٤٨.

(٥) رجال النجاشي: ٣٤٨.

العدالة والثقة)[١].

والشيخ ﵀ عندما ذكر كتاب نوادر الحكمة ذكر طرقه إليه، وهي عديدة، ولكن كان احدها عن أبي جعفر بن بابويه، فقال [٦٢٢]: (وقال أبو جعفر بن بابويه: إلّا ما كان فيها من غلو أو تخليط، وهو الذي يكون طريقه... أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع ينفرد به...)[٢].

وقال ﵀ في ترجمة يونس بن عبدالرحمن [٨١٣]: (وقال أبو جعفر بن بابويه: سمعت ابن الوليد ﵀ يقول: كتب يونس بن عبدالرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يعتمد عليها، إلّا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس ولم يروه غيره، فإنه لا يعتمد عليه ولا يفتى به)[٣].

فنقول: إن كلام الشيخ الطوسي ﵀ فيه لا يخلو من ملاحظات، فهو تارة يقول فيه: «ضعيف على قول القميين»، وتارة يقول فيه: «ضعيف» وكأنه يحكم هو بضعفه، وفي مرة ثالثة يقول فيه: «ضعيف استثناه ابن بابويه من رجال نوادر الحكمة»، وقال: «لا اروي ما يختص برواياته».

وعند جمع هذه الكلمات إلى بعض، يتضح أن تضعيف الشيخ ﵀ له تابع لتضعيف أبي جعفر بن بابويه وابن الوليد، وليس لاطلاعه على ذلك من غيرهما.

بل ربما يقال: إنه يعني بقوله: (ضعيف على قول القميين) أبا جعفر بن بابويه وابن الوليد وأمثالهما ومن يتبعهما، وليس كل القميين، لأنه كان بصدد ذكر منشأ تضعيفه له، وذكرهما كمصدر للتضعيف ولم يذكر غيرهما، ولو كان

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الطوسي. الفهرست: ٢٢٢.

(٣) الطوسي، الفهرست: ٢٦٦.

غيرهما لكان ينبغي أن يذكره كما ذكرهما.

كما أنه خلط بين تضعيف الرجل نفسه وتضعيف ما ينفرد به من الرواية عن يونس، فما حكاه عن كلام أبي جعفر بن بابويه وابن الوليد رحمهما الله لا يقتضي أكثر من تضعيف ما ينفرد به من الرواية عن يونس، وما ورد في استثنائه من رواة كتاب نوادر الحكمة لا يقتضي أكثر من تضعيف ما يرويه بسند منقطع، أو ما ينفرد به من ذلك.

هذا ما جاء في الفهرست في ترجمة صاحب كتاب نوادر الحكمة، وفي ذكر طريقه إليه، وكذا ما جاء فيه في ترجمة يونس، ولكنه في كتاب الرجال يظهر منه أنه يحكي تضعيفه بنفسه عن ابن بابويه رحمه الله، وليس تضعيف ما يرويه عن يونس.

ومن المثير للانتباه أيضاً كلام أبي جعفر بن بابويه رحمه الله في ذكر الطريق إلى كتاب نوادر الحكمة ورواياته، حيث روى الشيخ رحمه الله الكتاب من طريقه، ثم قال: « قال أبو جعفر بن بابويه: إلّا ما كان فيه من تخليط أو غلو وهو كذا وكذا» وكأن كل تلك المستثنيات هي تخليط أو غلو، في حين أن بعضها لا يتعلق بالتخليط أو الغلو مثل، ما روي بالوجادة، أو ما روي عن رجل ولم يسمه، ومثل ما رواه عن محمد بن عيسى بن عبيد بسند منقطع.

وكأن مصطلح التخليط والغلو قد توسع الشيخ رحمه الله أو ابن بابويه رحمه الله في استعماله هنا ليشمل كل ما هو ضعيف لا يمكن أن يعتمد عليه، ولا يختص بالغلو والتخليط فيه.

ومن الغريب ما ذكره الشيخ رحمه الله في محمد بن عيسى بن عبيد من أنه «قيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة» فإنه لا ينسجم مطلقاً مع ما ذكره الأعيان من التجليل والتقدير له، كالفضل بن شاذان وابي العباس بن نوح والكشي

والنجاشي رحمهم الله.

وكذلك قوله فيه: إنه «يونسي»، وهو أمر لم يعرف المقصود منه، المدح أو الذم أو غير ذلك، ولم ترد هذه العبارة في كلام غير الشيخ ﵀، وانما وردت في رجال الشيخ في ثلاثة اسماء أخرى..

وهم عباس بن محمد الوراق، وقد رجح السيد الخوئي أنه العباس بن موسى الوراق، وهو ثقة من أصحاب يونس، كما ذكر النجاشي.

ويحيى بن عمران واستظهر السيد الخوئي أنه يحيى بن أبي عمران، الذي ذكره الصدوق في المشيخة وقال: «وكان تلميذ يونس» وفي بصائر الدرجات رواية تدل على أنه من وكلاء الإمام الجواد عليه السلام.

ومحمد بن أحمد بن مطهر، ولم يذكر فيه شيء غير ذلك.

وربما احتمل أنه من الغلاة لذلك، وان اليونسية طائفة من الغلاة، كما ورد ذلك في كتب بعض العامة.

وإذا كان المقصود باليونسي أنه من اتباع يونس بن عبدالرحمن، فمن الغريب أن ينسب اتباع يونس إلى الغلو وهو الثقة الجليل، ولم يظهر في ترجمته ولا في الروايات المروية عنه اية اشارة إلى الغلو، وانما ورد أنه من أصحاب هشام بن الحكم، وورد عنه اقوال في خلق الجنة والنار، وأمثال ذلك، من المطالب الكلامية التي لا علاقة لها بالغلو لو صحت نسبتها إليه.

ومن المحتمل أن يكون منشأ الاشكال فيه واستثناء ما رواه عن يونس في نوادر الحكمة، أنه لم يدرك يونس بن عبدالرحمن، فإن يونس قد ولد في آخر أيام هشام، وخلافته من خمس ومائة إلى خمس وعشرين ومائة للهجرة، وتوفي في زمن الإمام الرضا عليه السلام، لما رواه الكشي ﵀، عن الحسن بن علي بن فضال عن

أبي الحسن الرضا عليه السلام[٩٢١] (قال: انظروا إلى ما ختم الله ليونس قبضه بالمدينة مجاورا لرسول الله صلى الله عليه وآله)[١].

لكن هذه الرواية وردت في قصة وفاة يونس بن يعقوب أيضاً، على ما ذكره الكشي في ترجمته[٧٢٤][٢] فقد يكون هو المقصود بها، بل الأقرب ذلك، كما يظهر بمراجعة ما ورد في أمر يونس بن يعقوب.

ويظهر أيضاً في ما ورد في بعض الروايات الذامة له أنه في وقت خروج الإمام الرضا عليه السلام إلى خراسان كان حيا، فإنها حتى لو كانت مكذوبة عليه تكفي للدلالة على حياته في وقتها، والا لم يكذب عليه وهو ميت.

وكذا ما في عيون المعجزات، قال: (لما قبض الرضا كان سن أبي جعفر نحو سبع سنين واختلفت الكلمة في بغداد وفي الامصار، واجتمع الريان بن الصلت وصفوان بن يحيى ومحمد بن حكيم وعبدالرحمن بن الحجاج وجماعة من الشيعة وثقاتهم في دار عبدالرحمن بن الحجاج في بركة زلزل (زلول) يبكون ويتوجعون من المصيبة، فقال يونس: دعوا البكاء من لهذا الأمر؟ والى من نقصد بالمسائل إلى أن يكبر هذا؟ الخ)[٣].

ولكن الرواية لا تخلو من اشكال لأن عبدالرحمن بن الحجاج كما ذكر الشيخ رحمه الله توفي في زمن الإمام الرضا[٤] عليه السلام وقد أنكرها السيد الخوئي[٥] رحمه الله.

---

(١) رجال الكشي: ٥٤٠.

(٢) رجال الكشي: ٤٥١.

(٣) حسين بن عبدالوهاب، عيون المعجزات: ١٠٨.

(٤) الطوسي، الغيبة: ٣٤٨.

(٥) الخوئي، المعجم: ٢١/ ٢٢٦.

وروى الكشي [٩٢٦] قال الفضل:ولقد حج يونس احدى وخمسين حجة آخرها عن الرضا عليه السلام، فقد يظهر منها أن وفاته بعد وفاة الإمام الرضا بقليل.

وليس هناك ما يدل على بقاء يونس حياً إلى ما بعد وفاة الإمام الرضا عليه السلام في سنة (٢٠٣هـ) غير ذلك، إلّا ما رواه الكشي [٩١٢] أن أبا جعفر الجواد عليه السلام ضمن ليونس بن عبدالرحمن الجنة على نفسه وابائه [١] عليهم السلام، وهو أمر مروي عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام أيضاً[٩١١] [٢]، وهي ظاهرة في أنه عاصر الإمام الجواد عليه السلام، وإن لم تكن قاطعة بذلك، لإمكان أن يكون المراد ضمان دخول الجنة ولو بعد موته.

وكلما ورد ذكر يونس عند الإمام الجواد عليه السلام - وهي روايات عديدة - يترحم عليه الإمام عليه السلام مما يعني أنها بعد موته.

وقد ذكر [١٠٢١] نصر بن الصباح: (ان محمد بن عيسى بن عبيد من صغار من يروي عن ابن محبوب في السن) [٣].

وذكر أيضاً[١٠٩٤]: (انه مات الحسن بن محبوب في آخر سنة أربع وعشرين ومأتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة) [٤].

فاذا صح ذلك يكون من البعيد جداً أن يكون محمد بن عيسى بن عبيد قد أدرك يونس بن عبدالرحمن، وإذا كان قد ادركه فهو صغير على طلب العلم،

---

(١) رجال الكشي:٥٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال الكشي: ٥٨٣.

(٤) رجال الكشي: ٦٢٣.

ويكفي أن يكون استبعاد ذلك هو منشأ الاشكال عند ابن الوليد وابن بابويه ولذلك توقفا في روايته عن يونس.

وقد وردت هذه العبارة عن النجاشي ﵀ عن الكشي ﵀ عن نصر: «انه أصغر في السن أن يروي عن ابن محبوب» وفي رجال الكشي ﵀ «انه من صغار من يروي عن ابن محبوب» وإذا صحت الأولى تكون ادل على امتناع روايته عن يونس.

لكن السيد الخوئي ﵀ نفى ما يظهر من عبارة النجاشي ﵀ من أنه لم يدرك ابن محبوب، وقرب عبارة الكشي ﵀ التي يظهر منها الاعتراف بروايته عنه، خاصة وان هناك مجموعة من الروايات التي يروي فيها محمد بن عيسى بن عبيد عن ابن محبوب، ولا وجه لاعتبارها مرسلة.

هذا والمعروف أن محمد بن عيسى بن عبيد ممن روى عن محمد بن سنان[١]، كما ذكر الكشي ﵀، ومحمد بن سنان توفي كما ذكر النجاشي ﵀ في سنة مائتين وعشرين[٢]، وكذلك روى عن صفوان بن يحيى، وقد ذكر الكشي ﵀ أن وفاته في سنة عشر ومائتين[٣].

وذكر النجاشي ﵀ في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي أنه مات سنة احدى وعشرين ومائتين، وانه ذكر محمد بن عيسى بن عبيد أنه سمع منه سنة عشرة ومائتين[٤]، وكأنه يشير بذلك الى بداية تاريخ طلبه للعلم ورواية

---

(١) رجال الكشي: ١٢٥.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٨.

(٣) رجال الكشي: ٥٥٢.

(٤) رجال النجاشي: ٧٥.

الحديث.

كما أن ما ذكره الشيخ رحمه الله من أن محمد بن عيسى بن عبيد من أصحاب الرضا عليه السلام لا شاهد عليه، وليس هناك ما يؤيده، خاصة أنه لم يذكره في أصحاب الإمام الجواد عليه السلام، وانما ذكر أنه من أصحاب الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام وممن لم يرو عنهم عليهم السلام، مع أن النجاشي رحمه الله ذكر أنه روى عن الإمام الجواد عليه السلام مكاتبة ومشافهة.

فالأرجح أن السبب الذي دعا إلى استثناء روايات محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس هو عدم اتصاله به، اما لأنه لم يدركه، أو لصغره في السن عن أن يروي عنه، أو على الأقل قيام الشبهة في ذلك وعدم اليقين بالاتصال من قبل ابن الوليد وابن بابويه.

وإن كانت بعض رواياته عنه جاءت بلفظ سأله بعض أصحابنا وانا حاضر[١] أو حدثني[٢] أو اخبرني[٣] يونس، وظاهره اتصال السند، وبعضها بلفظ «عن يونس» حيث يمكن أن يكون السند منقطعا، فإن هذه الروايات هي محل الاشكال عندهم.

وربما تكون روايات محمد بن عيسى عن يونس هي روايات عيسى ابيه أو جعفر بن عيسى اخيه عنه، وهو أكبر منه سناً كما يبدو، وانما حذف السند ثقة منه بالراوي، لكنه مجرد احتمال.

كما أنه يشار هنا إلى أن ما ورد بلفظ عن محمد بن عيسى عن يونس - وهي

---

(١) رجال الكشي: ٢٩٨.

(٢) رجال الكشي: ٢٢٠، ٢٢٨.

(٣) رجال الكشي: ٥٤٣.

روايات كثيرة ومنها طريق النجاشي إلى يونس بن عبدالرحمن - هو مشترك بين محمد بن عيسى القمي ومحمد بن عيسى اليقطيني، والظاهر أن القمي أسبق طبقة من اليقطيني.

وقد روى في التهذيب والاستبصار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد، قال: (بعث الي أبو الحسن عليه السلام رزم ثياب وغلمانا ودنانير، وحجة لي وحجة لأخي موسى بن عبيد وحجة ليونس بن عبدالرحمن وامرنا أن نحج عنه... وامر بدفع ثلاثمائة دينار إلى رحم امرأة كانت له، وامرني أن اطلقها عنه وامتعها بهذا المال، وامرني أن اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى وآخر نسي محمد بن عيسى اسمه)[1].

فقد يظهر من الرواية أن محمد بن عيسى بن عبيد معاصر للإمام الرضا عليه السلام وليونس، ولعل هذه الرواية هي المنشأ لجعله من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام في رجال الشيخ، والا فلم يعهد له رواية غيرها عن الإمام الرضا عليه السلام.

ولكن الرواية لا تخلو من الريب، ففيها قوله: «اخي موسى بن عبيد» وإذا كان راويها هو محمد بن عيسى بن عبيد فموسى بن عبيد عمه وليس اخاه، ولذلك اعتبر السيد الخوئي رحمه الله أن لمحمد بن عيسى بن عبيد اخا هو موسى بن عبيد، وانما عبر عنه بموسى بن عبيد نسبة إلى جده، واستند في ذلك إلى هذه الرواية فقط، والا فلا ذكر لموسى بن عبيد في موضع آخر، ولكن لا تكفي هذه الرواية لإثبات ذلك.

علما أن راوي هذه الرواية هو محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وهو نفس ما ورد فيه الاستثناء

---

(١) الطوسي، الاستبصار:٣/ ٢٧٩، التهذيب:٨/ ٤٠.

من كتاب نوادر الحكمة، فمن المحتمل أن تكون هذه الرواية كغيرها مما رواه عن يونس وفيها نفس الاشكال، وهو الانقطاع في السند.

ويؤيد ما ذكرناه - من أن منشأ الاشكال في روايات محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس والسبب في استثنائها هواحتمال انقطاع السند، وأنه لم يدرك يونس - أن الشيخ ﵀ في طريقه إلى كتاب نوادر الحكمة عن أبي جعفر بن بابويه، والنجاشي ﵀ فيما حكاه عن محمد بن الحسن بن الوليد ذكرا من المستثنيات ما رواه صاحب نوادر الحكمة عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع أو بإسناد منقطع ينفرد به، ولم يذكرا هنا ما رواه عن يونس بشكل مطلق.

وفي ترجمة يونس، أو في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد ذكرا عن ابن الوليد وابن بابويه أن الاشكال انما هو في ما رواه عن يونس من دون تقييده بانقطاع السند، والظاهر من ذلك أن الأمرين يرجعان إلى موضوع واحد.

وقال الشيخ ﵀ في الاستبصار: «فأما ما رواه الصفار عن محمد عن يونس عن رجل عن أبي عبدالله ﷺ... على أن هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ﵀ من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، وقال: ما يختص بروايته لا أرويه، ومن هذه صورته في الضعف لا يعترض بحديثه...»[1] فقد أعتبر الخبر مرسلًا منقطع السند، لأن طريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس.

ويحتمل أن يكون مراده بكون الخبر مرسلا منقطعا أن يونس يرويه عن رجل عن أبي عبدالله ﷺ، ولكن لو كان المراد ذلك لم يكن بعد ذلك ما يدعوه

---

(١) الطوسي، الاستبصار: ٢/ ١٥٦.

للكلام في طريق محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس واستثنائه من نوادر الحكمة.

وأما قوله بعد ذلك: «وهو ضعيف» فربما يتوهم رجوعها للرجل، كما هو مقتضى رجوع الضمير له، ولكن الظاهر أن المراد تضعيف الرجل في خصوص ما رواه عن يونس، وكذلك قول ابن بابويه: «ما يختص بروايته لا ارويه» الظاهر أن المقصود ما يختص بروايته من هذا الطريق، لأن هذا المعنى هو المنقول عن ابن بابويه عن ابن الوليد في رجال النجاشي ﵀ في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد، كما تقدم، وهو المنقول عن ابن بابويه عن ابن الوليد في ترجمة يونس في فهرست الشيخ ﵀.

وإذا صح ما ذكرناه يكون اعتراض أبي العباس بن نوح على استثناء ابن الوليد لمحمد بن عيسى بن عبيد، وقوله «لا ادري ما رابه به وهو على ظاهر العدالة والثقة»، وما ذكره النجاشي ﵀ من «ان أصحابنا كانوا ينكرون ذلك، ويقولون: من مثل أبي جعفر؟» دليلا على أنهم يعتمدون رواياته حتى لو كانت مقطوعة الاسناد، لأنه على ظاهر العدالة والثقة، وان بناءهم على أن الرجل إذا كان على ظاهر العدالة والثقة فينبغي قبول رواياته حتى المرسلة.

وكذلك عبارة ابن بابويه عنه - كما حكاها الشيخ ﵀ - «لا اروي ما يختص بروايته» تدل على أن ابن بابويه لا يروي ما يشك بصحته، كالمراسيل، ونحوها، فهو يدل على أن ما يرويه ابن بابويه من الحديث مما لا يشك في صحته.

وكذلك عبارة الشيخ ﵀ في الاستبصار: «ومن هذه صورته في الضعف لا يعترض بحديثه»[1] تشير إلى أن الضعيف هنا ليس بمعنى غير المعتبر وغير الحجة، وانما هو غير الصالح لمعارضة الخبر الصحيح، أو أن ما يترتب على

(١) الطوسي، الاستبصار: ٢/ ١٥٦.

الضعف هو ذلك.

وقد روى الشيخ ﵀ عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس ولم يعترض عليه ولم يطرحه، وهو كثير في كتابيه.

بل في بعض الموارد يجعل الخبر شاهدا على الجمع بين خبرين متعارضين ودليلا على المراد منهما، ولا مجال للشك حينئذ في اعتماده عليه، مثل ما رواه عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس في باب الرجل يقول لأمراته: لم اجدك عذراء[1].

بل ذكر في المشيخة أن ما رواه عن يونس له ثلاثة طرق، اثنان منها عن محمد بن عيسى بن عبيد.

وكذلك جاء طريق النجاشي إلى كتب يونس بجميع كتبه عن محمد بن عيسى، ويحتمل أن يكون المراد به العبيدي، وقد تقدم أنه مشترك مع القمي.

---

(١) الطوسي، الاستبصار:٣/ ٣٧٧.

٦١ـ محمد بن حسان الرازي

قال النجاشي ﵀ [٩٠٣]: (محمد بن حسان الرازي أبو عبدالله الزينبي، يعرف وينكر بين بين، يروي عن الضعفاء كثيراً...)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست[٦٢٨][٢] ولم يذكر فيه مدحا ولا ذما.

وقال ابن الغضائري ﵀ فيه[١٣٨] :(محمد بن حسان الرازي، أبو جعفر ضعيف)[٣].

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب كتاب نوادر الحكمة، ولم يرد اسمه في من استثني من رجال نوادر الحكمة، وقال: (وأما رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه فهي وإن كانت صحيحة، إلّا أنها لا تكشف عن العدالة، بل غاية الأمر أنها تكشف عن اعتماد ابن الوليد عليه، وهو لا يدل على التوثيق ولا على العدالة)[٤].

ويلاحظ هنا.. أن كلام النجاشي ﵀ فيه أنه «يعرف وينكر بين بين» لا يمكن أن يدخل في باب التوثيق والتضعيف له، لأن الشخص لا يمكن أن يكون موثقا تارة ومضعفا أخرى، فلابد أن يكون المراد أن أحاديثه أو كتبه هي وسط في المقبولية والإنكار بين بين، وقد تقدم أن ذلك توثيق للراوي من خلال مضامين كتبه وليس العكس، وإن كان مقتضى الجمود على النص أن المعروفية والإنكار مسندة إليه بنفسه، وليس إلى حديثه، لكن ذلك خلاف الظاهر.

---

(١) رجال النجاشي:٣٣٨.

(٢) الطوسي. الفهرست: ٢٢٤.

(٣) رجال ابن الغضائري:٩٥.

(٤) الخوئي، المعجم: ١٦/ ٢٠٣.

وأما كلام السيد الخوئي ﵀ في أن عدم استثنائه من رواة نوادر الحكمة لا يكشف عن عدالته أو توثيقه، غاية الأمر أنه يكشف عن اعتماد ابن الوليد عليه، فانه لا ينسجم مع كون استثناءات ابن الوليد تقتضي تضعيفه، إذ لا وجه لأن يكون استثناؤه تضعيفا وعدم استثنائه لا يقتضي التوثيق.

وإذا كان عدم استثنائه غاية ما فيه أنه يكشف عن اعتماد ابن الوليد، وهو لا يقتضي التوثيق فإن استثناءه غاية ما فيه عدم اعتماد ابن الوليد فينبغي أن لا يقتضي التضعيف.

٦٢ـ محمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي

قال النجاشي ﵀ [٩٧٤]: (محمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي، السجستاني، له كتاب. وهو كتاب أبيه رواه عنه)[١].

وذكره ﵀ مرة ثانية ولم يذكر فيه مدحا ولا قدحا[٨٧٧][٢].

وكذلك فعل الشيخ ﵀ [٦٠٨][٣].

الا أن ابن الغضائري ﵀ ذكره فقال:[١٤٢] (محمد بن سالم بن أبي سلمة، الكندي، السجستاني. يروي عن أبيه، في حديثه ضعف)[٤].

وفي ترجمة أبيه قال ﵀ [٦١]: (سالم بن أبي سلمة الكندي، السجستاني. روى عنه ابنه محمد، لا يعرف، وروى عنه غيره. وهو ضعيف، وروايته

---

(١) رجال النجاشي: ٣٦٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٢.

(٣) الطوسي، الفهرست:٢١٥.

(٤) رجال ابن الغضائري:٩٦.

مختلطة)[١].

وفي خلاصة الاقوال[١٤٠٦] جاء قريب من هذا النص وكأنه مأخوذ منه.

ويبدو أن في نسخة أخرى من كتاب ابن الغضائري ﷺ: (روى عن أبي عبدالله عند أبيه محمد)، وفيها أيضاً (إن روايته مختلفة)[٢]، كما أشار لذلك في الهامش.

والتساؤل هنا في معنى قوله :«في حديثه ضعف»، فهو لا يرجع إلى تضعيف الرجل، بمعنى تكذيبه في نقل الحديث وادائه له، وانما هو بمعنى أن في ما عنده من الحديث ضعفا، لما ذكره من أن ما عنده من الحديث هو حديث ابيه.

وإذا كان الرجل ليس له حديث إلّا كتاب ابيه، كما ذكر النجاشي، فينبغي أن ينسب الضعف إلى حديث ابيه، وليس إلى حديثه.

وخصوصا أن قوله: «في حديثه ضعف» وردت بلفظ التنكير، بمعنى أن في حديثه ضعفا ما، أي ضعفا نسبيا، ولو كان بمعنى عدم الوثوق بالراوي أو اتهامه بالكذب لما صح فيه ذلك.

والاكثر اشكالا ما ورد في ترجمة أبيه في كتاب ابن الغضائري من «انه لا يعرف» ثم التعقيب عليه بانه «ضعيف» مما يعني أن الضعف قد يطلق حتى على المجهول، أو أن التضعيف بلحاظ أن أحاديثه غير مقبولة، وليس بلحاظ كذب الراوي في اداء الحديث.

---

(١) رجال ابن الغضائري:٦٦.

(٢) هامش المصدر السابق.

٦٣ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة

قال النجاشي ﵀ [١٠١٩]: (محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة المؤدب، أبو جعفر القمي، كان كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والفضل والعلم (العلم والفضل)، يتساهل في الحديث، ويعلق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير. وقال ابن الوليد: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفا مخلطا فيما يسنده...)[1].

والرجل كما يبدو من أصحاب الفهارس لكتب الأصحاب، وفي كلام النجاشي ﵀ المتقدم تصريح بذلك، وإشارة إلى ما يعتقد أنها اخطاء كثيرة فيه.

لكن النجاشي ﵀ يستند إليه في كتابه حوالي مائة وأربعة عشر مورداً، والشيخ ﵀ يستند إليه في أكثر من مائة وثمانين موردا.

وفي كلام النجاشي ﵀ عنه ملاحظتان: الأولى تتعلق بمنهجيته في علم الحديث، والثانية تشير الى غلط كبير في مفردات ما رواه في الفهرست.

جاء في الأولى أنه «يتساهل في الحديث، ويعلق الاسانيد بالإجازات» بعد الثناء عليه بانه «كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والفضل والعلم» و ليس فيها إشارة الى الطعن في صدقه وأمانته في اداء الحديث، وانما الاختلاف معه في مذهبه، وطريقته في التعامل مع الحديث واسناده.

وما يعتبره النجاشي ﵀ تساهلا قد لا يعتبره ابن بطة كذلك، وخصوصا في قوله «يعلق الأسانيد بالإجازات» التي يبدو أنها اهم ما لاحظه النجاشي في طريقته، واعتبره تساهلا منه في الحديث، ولو كان هناك أمر غير ذلك لكان أولى

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧٣.

بالذكر.

والظاهر أن المقصود منها أنه يكتفي في اسناد الحديث إلى صاحبه بالإجازة، فاذا قال صاحب الكتاب: اجزت لك رواية هذا الكتاب، صح أن تروي الحديث عنه وتسنده إليه، وكأن النجاشي ﵀ يعتبر أن ذلك من اهم اخطائه في الحديث، ومن تساهله فيه، مع أنها لا تستلزم كل ذلك.

وكذلك كلام ابن الوليد ﵀ الذي حكاه النجاشي ﵀ عنه، إذ الظاهر أنه يرجع إلى نفس الأمر الذي يشير إليه النجاشي ﵀، لأن الظاهر من قوله :«كان ضعيفا مخلطا فيما يسنده» أن التخليط ليس فيما رواه مطلقاً، وانما هو في خصوص ما يسنده، كما أن صفة الضعف إنما لحقته لهذه الحيثية، وليس لأنه غير موثوق به في اداء الحديث.

وأما الملاحظة الثانية وهي الأخطاء في الموارد الخاصة في ما رواه في الفهرست، مثل أن ينسب إلى بعض الناس أموراً غير صحيحة، أو يسند طريقا الى أحدهم وهو غير متصل به، فهذا ما يمكن أن يقع، إلا أنه يرجع إلى التعارض بين قول النجاشي وقول محمد بن جعفربن بطة.

وبناءاً على ذلك فما اختلفا فيه من شهادة الحس تتساقط الشهادتان، وما اختلفا فيه اجتهاداً يقدم قول الأعلم منهما.

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه وقع في طريق كثير من اسناد الشيخ ﵀ إلى أرباب الكتب والأصول في الفهرست، ومع ذلك لم يترجمه في الفهرست، ولم يتعرض لذكره في كتاب الرجال، ثم قال: ولعل في ذلك إيماءاً إلى عدم اعتداده بما نقله، والله العالم[1].

---

(١) الخوئي، المعجم:١٦/ ١٦٨.

وهو غريب جداً، أن يكون في عدم ترجمته ايماء إلى عدم اعتداده بروايته، ولا يكون بكثرة الرواية عنه والاخذ منه دلالة على اعتماده عليه واستناده إليه.

٦٤ـ محمد بن جعفر الأسدي

قال النجاشي ﵀ [١٠٢٠]: (محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي، ساكن الري. يقال له: محمد بن أبي عبدالله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنه روى عن الضعفاء. وكان يقول بالجبر والتشبيه - وكان أبوه وجها روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى -...)[١].

وقال الشيخ ﵀ [٦٦٠]: (محمد بن جعفر الأسدي، يكنى أبا الحسين، له كتاب الرد على أهل الاستطاعة)[٢].

وذكره في رجاله ﵀ [٦٢٧٨]: (محمد بن جعفر الأسدي، يكنى أبا الحسين الرازي، كان أحد الأبواب)[٣].

وفي كتاب الغيبة: (وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي ﵀)[٤].

وقال ﵀: (أخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح قال: سألني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء، فامتنعت

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧٣.

(٢) الطوسي، الفهرست:٢٢٩.

(٣) الطوسي، الرجال:٤٣٩.

(٤) الطوسي، الغيبة: ٤١٥.

من ذلك، وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه فإنه من ثقاتنا)[١].

ثم ذكر عدة من الروايات في مدحه وفضله، ثم قال : (ومات الأسدي على ظاهر العدالة، لم يتغير، ولم يطعن عليه، في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة)[٢].

قال السيد الخوئي ﵀: (الروايات الدالة على وكالة محمد بن جعفر الأسدي كثيرة)[٣]، وذكر بعضا منها مما رواه الكليني والصدوق والمفيد والشيخ رحمهم الله.

ويلاحظ فيه:

قول النجاشي: «كان ثقة صحيح الحديث إلّا أنه روى عن الضعفاء» تقدم نظيره، والإشارة إلى أن الاستدراك بانه روى عن الضعفاء بعد توثيقه يدل على أن التوثيق إذا كان مطلقاً لا يستتبعه الاستدراك يدل على أن الثقة لا ينبغي أن يروي عن الضعفاء، ولو بحسب اعتقاد النجاشي ﵀ على أقل تقدير.

ثم إن كلام النجاشي ﵀ لا يمكن أن يفهم منه أن محمد بن جعفر الأسدي روى عمن يعتقد هو بضعفهم، وانما اقصى ما يمكن استفادته: أنه روى عمن يعتقد النجاشي ﵀ بضعفهم.

وأيضاً: إن ما ذكره النجاشي ﵀ من اتهامه بالقول بالجبر والتشبيه لا يمكن تصديقه، كما ذكر السيد الخوئي ﵀، ويشار هنا إلى أن النجاشي ﵀ ذكر من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الطوسي، الغيبة: ٤١٧.

(٣) الخوئي، المعجم: ١٦/ ١٧٧.

كتبه كتاب «الجبر والاستطاعة» والشيخ رحمه الله اسماه كتاب «الرد على الاستطاعة» وليس فيهما اشارة إلى التشبيه.

الا أن النجاشي ذكر في ترجمة أبي يعلى حمزة بن القاسم العلوي[٣٦٤] أن له كتاب الرد على محمد بن جعفر الأسدي[1].

ومن غير المعقول أن يكون الرجل وهو بهذه المنزلة والمكانة من أهل البيت عليهم السلام ومن الأصحاب ثم يقول بالجبر والتشبيه، بالمعنى الذي يكون خلافا لمذهب أهل البيت عليهم السلام الواضح والمشهور في هذين البابين، ورداً للروايات الكثيرة الواردة عنهم عليهم السلام في ذلك.

وقد روى عنه الكليني رحمه الله في الكافي روايات كثيرة تصرح بنفي الجبر والتشبيه، وروى عنه الشيخ الصدوق رحمه الله في التوحيد أكثر من ذلك.

ومن هنا فإن نسبة الجبر والتشبيه إليه لا تخلو اما أن تكون راجعة إلى بعض العبارات الواردة في تفسير بعض الروايات، بحيث يمكن أن تحمل على معنى الجبر والتشبيه، وتكون النسبة إليه بلحاظ اللوازم التي تترتب على كلامه، والتي صح للحمزة بن القاسم العلوي أن يتصدى للرد عليها، وإن كان الكتاب المنسوب إليه لم يصرح فيه بنوع الرد أو موضوعه على محمد بن جعفر الأسدي، واما أن تكون مستندة إلى معلومات غير دقيقة، أو غير وافيه في الاطلاع على كل كلامه.

ويلاحظ في كلام النجاشي رحمه الله عنه أيضاً قوله «وكان ابوه وجها روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى» وهو قد يكون شاهدا على أن رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن الرجل يكون فيها دلالة على منزلته ومقامه، لما عرف عنه من التشدد

---

(١) رجال النجاشي: ١٤٠.

في الرواية، وقد تقدم ذلك.

٦٥ـ محمد بن بحر الرُّهني

قال النجاشي ﵀[١٠٤٤]: (محمد بن بحر الرهني، أبو الحسين الشيباني، ساكن نرماشير من أرض كرمان. قال بعض أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك)[١].

وقال الشيخ ﵀ في الفهرست[٥٩٨]: (محمد بن بحر الرهني، من أهل سجستان، كان متكلما عالما بالأخبار فقيها، إلّا أنه متهم بالغلو. وله نحو من خمسمائة مصنف ورسالة، وكتبه موجودة، أكثرها موجود بخراسان...)[٢]، وفي كتاب الرجال[٦٣٥]: (محمد بن بحر الرهني، يرمى بالتفويض)[٣].

قال أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي[٢٣٥]: (حدثني أبو الحسن محمد بن بحر الكرماني الرهني النرماشيري، قال: وكان من الغلاة الحنقين، قال: حدثني أبو العباس المحاربي الجزري، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، قال: حدثنا فضالة بن أيوب، عن فضيل الرسان ...

قال الكشي: محمد بن بحر هذا غال، وفضالة ليس من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزاد فيه مغير عن وجهه)[٤].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٤٧]: (ضعيف، في مذهبه ارتفاع)[٥].

---

(١) رجال النجاشي:٣٨٤.

(٢) الطوسي، الفهرست:٢٠٨.

(٣) الطوسي، الرجال:٤٤٧.

(٤) رجال الكشي:٢٢٨.

(٥) رجال ابن الغضائري:٩٨.

وذكره الشيخ الصدوق ﵀ في كتابه علل الشرائع مرتين، ترحم عليه في احداهما، واقتبس من كتابه مما قاله مفضلو الأنبياء والرسل والأئمة والحجج صفحات عديدة[١]، وترضى عليه في الأخرى واقتبس من كتابه (الفروق بين الاباطيل والحقوق) عدة صفحات، في الكلام عن موادعة الإمام الحسن بن علي ﷺ لمعاوية، والجواب عن الشبهات الواردة في هذا الباب[٢].

ومن ذلك يتضح أن اتهام الرجل بالغلو مما لا يعقل، إذا كان المراد بالغلو المعنى الذي يؤدي إلى الخروج عن الاعتقاد بأصول الدين، أو التخليط و التخريف الذي لا يليق بالرجل العالم بالأخبار المتكلم الفقيه، كما وصفه الشيخ ﵀، أو كما يظهر مما حكى عنه الصدوق ﵀ من الابحاث الكلامية في تفضيل الأنبياء والأئمة ﷺ والدفاع عن سيرة الإمام الحسن ﷺ.

والأقرب أن يكون اتهامه بالغلو ناشئا من صدور بعض الكلام منه في مقام الأئمة ﷺ، مما يمكن أن يحمل على الغلو والتفويض بحسب ما فهمه منه من اتهمه بذلك، ويؤيد ذلك استغراب النجاشي ﵀ من اتهامه بالغلو، مع كون حديثه قريباً من السلامة، مما يشير إلى أنه لم ير فيه غلوا، ويستغرب ممن رأى فيه ذلك.

كما أن الظاهر أن تضعيفه من قبل ابن الغضائري ناشئ من اتهامه بأن في مذهبه ارتفاعاً وليس تضعيف تكذيب في الرواية.

---

(١) الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٢٠.

(٢) الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٢١١.

٦٦ـ محمد بن عبد الله بن محمد

قال النجاشي ﵀ [١٠٥٩]: (محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن البهلول... أبو المفضل. كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبتا ثم خلط، ورأيت جل أصحابنا يغمزونه ويضعفونه. له كتب كثيرة... رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٤٩]: (وضاع كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الاسانيد من دون المتون، والمتون من دون الاسانيد، وارى ترك ما ينفرد به)[٢].

وقال الشيخ ﵀ في الرجال[٦٣٦٠]: (كثير الرواية إلّا أنه ضعفه قوم، أخبرنا عنه جماعة)[٣].

وفي الفهرست[٦١٠]: (كثير الرواية، حسن الحفظ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا... أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عنه جماعة من أصحابنا)[٤].

ويلاحظ فيه.. أن توقف النجاشي في الرواية عنه ناشئ من تخليطه وضعفه، كما يراه هو وجلُّ الأصحاب الذين حكى عنهم أنهم يغمزونه ويضعفونه، والظاهر أن عدم الرواية عنه إلّا بواسطة مبني على ذلك أيضاً، حيث ان الرواية عندهم لا تصح إلّا ممن يعتقد بصحته، والنجاشي ﵀ - كما يبدو - يتحرج من الرواية عنه، لأنه لا يعتقد بصحته، ولكنه لا يمنع من الرواية عنه إلّا بالواسطة،

---

(١) رجال النجاشي:٣٩٦.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٩٩.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٤٧.

(٤) الطوسي، الفهرست: ٢١٦.

لأنها تكون في ذمة الواسطة الذي يتحمل مسؤولية كونه صحيحا يعتمد على روايته أو غير صحيح.

كما يلاحظ.. أن اتهام ابن الغضائري ﵀ له بالوضع -كما تقدم نظيره- يصعب التصديق به، إلّا بدليل ملموس يثبت العثور عليه وهو يضع الحديث، أو بإقرار منه، أو نحو ذلك.

وأما قوله: «كثير المناكير» فلا تدل على أكثر من أن مروياته غير مقبولة، ولكن ذلك مبني على اجتهاد ابن الغضائري ﵀ وفق المعايير التي يراها كافية في المقبولية وعدم المقبولية.

وأما قوله: «إن كتبه فيها الاسانيد دون المتون والمتون دون الاسانيد» فكانه يشير إلى أنه يعزل ما بين المتون والاسانيد، فيروي المتون وحدها، ثم يجمع الاسانيد وحدها، على طريقة كتب المشيخة.

وكأن ابن الغضائري ﵀ يشير إلى أن ذلك مما ينبغي أن يغمز به على الرجل، لأن ذلك يخلط الاسانيد ببعضها، وربما يكون سببا للتدليس، فتنسب بعض الروايات إلى غير أصحابها.

وأما كلام الشيخ ﵀ فيه فمن الواضح أنه يميل إلى مدحه، وقد ذكر أنه «كثير الرواية حسن الحفظ»، ولا يميل إلى التضعيف الذي حكاه عن بعض الأصحاب، وقد تقدم أن الاختلاف بين الشيخ ﵀ وغيره كالنجاشي ﵀ في التضعيف والتوثيق لابد أن يرجع إلى الاختلاف في المعايير والملاكات التي يستند إليها التضعيف والتوثيق.

خاصة أن النجاشي ﵀ لا يروي عنه الكتب والأصول في كتابه إلّا قليلاً، وقد وردت بلفظ (قال)، وليس بلفظ (حدثني) أو (حدثنا أو اخبرنا) ونحوها.

وقال السيد الخوئي ﵀: يريد النجاشي بما ذكره من توقفه عن الرواية إلّا بواسطة بينه وبينه، أنه لا يروي عنه طريقه إلى كتاب بمثل (حدثني أو اخبرني) وأما النقل بمثل (قال) فقد وقع منه[١].

في حين أن الشيخ ﵀ روى عنه الكتب والأصول في الفهرست بأكثر من مائتين وسبعين مرة.

(١) الخوئي، المعجم:١٧/ ٢٦٠.

٦٧ـ محمد بن وهبان

قال النجاشي ﵀ [١٠٦٠]: (محمد بن وهبان... ساكن البصرة، ثقة، من أصحابنا، واضح الرواية قليل التخليط)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في الرجال [٦٣٢٧] ولم يذكر فيه مدحا ولا ذما[٢].

ويلاحظ.. أن النجاشي ﵀ جمع بين كونه ثقة واضح الرواية وبين كونه قليل التخليط، والظاهر أنه يشير إلى أن التخليط الصادر منه قليلاً لم يكن متعمدا لأنه ثقة عدل، ويكون المراد بالتخليط الاضطراب في نقل الحديث وعدم انتظامه، ويكون قوله «واضح الرواية» بمعنى أنه منضبط ومنتظم في نقل الحديث بمتنه وسنده، فيكون مقتضى الجمع أنه ثقة عدل واضح الرواية بشكل عام إلّا أنه وجد في كتبه بعض التخليط وعدم الضبط قليلاً.

هذا هو الظاهر منه ﵀، ومن البعيد أن يراد بالتخليط الغلو، فيكون المقصود أنه قليل الغلو، لأن التخليط غير الغلو، وإن كان قد يجتمع معه وقد يفترقان.

وهذه من الفوائد المهمة، لأن التخليط إذا كان يطلق على الاضطراب غير المتعمد فهو لا ينافي الوثاقة.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٩٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٤٤.

٦٨ـ موسى بن سعدان الحناط

قال النجاشي ﵀ [١٠٧٢]: (موسى بن سعدان الحناط، ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب كثيرة...)[١].

قال ابن الغضائري ﵀ [١٢٣]: (روى عن أبي الحسن ﵇، ضعيف، في مذهبه غلو)[٢].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست[٧١٥][٣] والرجال[٥١٣٦][٤] ولم يذكر فيه مدحا ولا ذما.

روى عنه في كامل الزيارات[٥]، وفي تفسير علي بن إبراهيم القمي[٦]، وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه ورد ذكره في اسناد عدة من الروايات تبلغ اثنين واربعين موردا[٧].

ويلاحظ هنا.. أن الشيخ ﵀ يروي كتابه عن طريق محمد بن الحسن بن الوليد صاحب الاستثناءات المعروفة من نوادر الحكمة، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب[٨]، الرجل الجليل، الذي ذكره الكشي ﵀ من جملة

---

(١) رجال النجاشي:٤٠٤.

(٢) رجال ابن الغضائري:٨٩.

(٣) الطوسي، الفهرست: ٢٤٢.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٤٤.

(٥) ابن قولويه، كامل الزيارات:٤٦٦وغيرها.

(٦) تفسير القمي: ٣٣٥.

(٧) الخوئي، المعجم:٢٠/ ٤٩.

(٨) الطوسي، الفهرست: ٢٤٢.

العدول والثقات من أهل العلم، الذي رووا عن محمد بن سنان، وقد تقدم ذلك، وتقدم أنه في مقام توثيقه، والرد بذلك على من منع من الرواية عنه.

٦٩ـ منصور بن حازم

قال النجاشي رحمه الله [١١٠١]: (منصور بن حازم، أبو أيوب البجلي، كوفي، ثقة، عين، صدوق، من جِلَّة أصحابنا وفقهائهم)[١].

هذا التعبير من الشواهد على أن المراد بالثقة غير المراد بالصدوق، والا فلا موجب للتكرار.

والظاهر أن مصطلح الثقة كانوا يريدون به العالم الفاضل الذي يوثق به وبعلمه، ويصح الاعتماد عليه والأخذ منه.

---

(١) رجال النجاشي: ٤١٣.

٧٠ـ منصور بن العباس

قال النجاشي ﵀ [١١٠٢]: (منصور بن العباس... كان مضطرب الأمر)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست [٧٣٢] وفي الرجال [٥٦١٤]، [٥٧٧٢]، [٦٣٨٢] بلا مدح ولا ذم[٢]، وروى عنه في كامل الزيارات[٣].

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه وقع في اسناد كثير من الروايات تبلغ تسعة وخمسين موردا[٤].

وذكر ﵀: (ان قول النجاشي بأن منصور بن العباس كان مضطرب الأمر لا يدل على ضعفه، فإن اضطراب أمره إن كان من جهة المذهب فهو لا ينافي الوثاقة، وإن كان من جهة الرواية فالأمر كذلك، فإنك قد عرفت أن معنى الاضطراب في الرواية هو أن حديثه قد يعرف، وقد ينكر، ولا ينافي ذلك وثاقة الشخص في نفسه، ولكن مع ذلك لا يحكم بوثاقة الرجل أيضاً)[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الطوسي، الرجال: ٣٧٩ و ٣٩١ و ٤٤٩، الفهرست: ٢٤٦.

(٣) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٤٥٦.

(٤) الخوئي، المعجم: ١٩/ ٣٧٦.

(٥) المصدر السابق.

٧١ـ المفضل بن عمر

قال النجاشي ﵀ [١١١٢]: (مفضل بن عمر أبو عبدالله وقيل أبو محمد، الجعفي، كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به. وقيل: إنه كان خطابيا. وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها. وإنما ذكرنا[ه] للشرط الذي قدمناه. له كتاب ما افترض الله على الجوارح من الايمان، وهو كتاب الايمان والإسلام، والرواة له مضطربون الرواية له...)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١١٧]: (المفضل بن عمر الجعفي أبو عبدالله، ضعيف متهافت، مرتفع القول خطابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملا عظيما، ولا يجوز أن يكتب حديثه)[٢].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست[٧٥٨][٣]، وفي الرجال[٤٥٣٠][٤] بلا مدح أو ذم، ولكن عده الشيخ المفيد ﵀ في الارشاد من شيوخ أصحاب أبي عبدالله ﵇ وخاصته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين فيمن روى النص على الإمام الكاظم ﵇ من أبيه أبي عبدالله الصادق [٥]﵇.

وقد روى عنه علي بن إبراهيم في تفسيره[٦]، كما روى عنه في كامل

---

(١) رجال النجاشي:٤١٦.

(٢) رجال ابن الغضائري:٨٧.

(٣) الطوسي، الفهرست:٢٥١.

(٤) الطوسي، الرجال:٣٠٧.

(٥) المفيد، الارشاد:٣٢٤.

(٦) تفسير القمي : ١/ ٢٨، ٢/ ٢٥٣.

الزيارات روايات عديدة[١]

وعده الشيخ رحمه الله في كتاب الغيبة من السفراء الممدوحين، وروى فيه: (عن اسد بن أبي علاء، عن هشام بن أحمر قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن المفضل بن عمر، وهو في ضيعة له في يوم شديد، الحر والعرق يسيل على صدره، فابتدأني فقال: نعِمَ ـ والله الذي لا إله إلّا هو ـ الرجل المفضل ابن عمر الجعفي، نِعمَ ـ والله الذي لا إله إلّا هو ـ الرجل (هو) المفضل بن عمر الجعفي، حتى أحصيت بضعا وثلاثين مرة يكررها، وقال: إنما هو والد بعد والد)[٢].

وروى أيضاً: (عن هشام بن أحمر قال: حملت إلى أبي إبراهيم عليه السلام إلى المدينة أموالا فقال: ردها فادفعها إلى المفضل بن عمر، فرددتها إلى جعفي فحططتها على باب المفضل)[٣].

(وروي عن موسى بن بكر، قال : كنت في خدمة أبي الحسن عليه السلام، فلم أكن أرى شيئا يصل إليه إلّا من ناحية المفضل، ولربما رأيت الرجل يجئ بالشيء فلا يقبله منه، ويقول: أوصله إلى المفضل)[٤].

وروى الكشي رحمه الله: عن علي بن الحسين العبيدي، قال[٤٦١]: (كتب أبو عبدالله عليه السلام إلى المفضل بن عمر الجعفي حين مضى عبد الله بن أبي يعفور: يا

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات:٨٩ وغيرها.

(٢) الطوسي، الغيبة: ٣٤٨.

(٣) الطوسي، الغيبة: ٣٤٧.

(٤) الطوسي، الغيبة: ٣٤٧.

مفضل عهدت إليك عهدي كان إلى عبد الله بن أبي يعفور)[١].

وقال[٥٨٢]: (روى رحمه الله عن موسى بن بكر، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: لما اتاه موت المفضل بن عمر، قال: رحمه الله، كان الوالد بعد الوالد، أما إنه قد استراح)[٢].

وقال[٥٨٣]: (عن بشير الدهان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام لمحمد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليبا وفي وسطه كستيجا[٣] لعلمت أنه على الحق، بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول.

قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندي، فقلت لهما: لا تفعلا فاني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أن الكف عنه حاجتي فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما.

أما إني لو كرمت عليهما لكرم عليهما من يكرم علي، ولقد كان كثير عزة في مودته لها أصدق منهما في مودتهما لي، حيث يقول:

لقد علمت بالغيب أني أخونها * إذا هو لم يكرم علي كريمها

أما إني لو كرمت عليهما لكرم عليهما من يكرم علي)[٤].

---

(١) رجال الكشي: ٣٢٢.

(٢) رجال الكشي:٣٨٨.

(٣) في القاموس: الكستيج - بالضم - خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه دون الزنار معرب (كستي)، والكستيج كالحزمة من الليف معرب.

(٤) رجال الكشي: ٣٨٨.

ورواها بطريق آخر عن بشير النبال[١].

وقال[٥٩٢]: (قال نصر بن الصباح، رفعه، عن محمد بن سنان: إن عدة من أهل الكوفة كتبوا إلى الصادق عليه السلام، فقالوا: إن المفضل يجالس الشطار وأصحاب الحمام وقوما يشربون الشراب، فينبغي أن تكتب إليه وتأمره إلّا يجالسهم، فكتب إلى المفضل كتابا وختم ودفع إليهم، وأمرهم أن يدفعوا الكتاب من أيديهم إلى يد المفضل.

فجاؤوا بالكتاب إلى المفضل، منهم زرارة، وعبدالله بن بكير، ومحمد بن مسلم، وأبو بصير، وحجر بن زائدة، ودفعوا الكتاب، إلى المفضل ففكه وقرأه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم اشتر كذا وكذا واشتر كذا، ولم يذكر قليلاً ولا كثيراً مما قالوا فيه.

فلما قرأ الكتاب دفعه إلى زرارة، ودفع زرارة إلى محمد بن مسلم حتى دار الكتاب إلى الكل، فقال المفضل: ما تقولون؟ قالوا: هذا مال عظيم حتى ننظر ونجمع ونحمل إليك، لم ندرك إلّا نراك بعد (كذا) ننظر في ذلك.

وأرادوا الانصراف، فقال المفضل: حتى تغدوا عندي، فحبسهم لغدائه، ووجه المفضل إلى أصحابه الذين سعوا بهم، فجاءوا فقرأ عليهم كتاب أبي عبدالله عليه السلام، فرجعوا من عنده، وحبس المفضل هؤلاء ليتغدوا عنده، فرجع الفتيان وحمل كل واحد منهم على قدر قوته ألفا وألفين وأقل وأكثر، فحضروا واحضروا الفي دينار وعشرة آلاف درهم، قبل أن يفرغ هؤلاء من الغداء.

فقال لهم المفضل: تأمروني أن أطرد هؤلاء من عندي، تظنون أن الله تعالى يحتاج إلى صلاتكم وصومكم.

---

(١) رجال الكشي: ٣٨٩.

وحكى نصر بن الصباح، عن ابن أبي عمير بأسناده: أن الشيعة حين أحدث أبو الخطاب ما أحدث خرجوا إلى أبي عبدالله عليه السلام، فقالوا: أقم لنا رجلا نفزع إليه في أمر ديننا، وما نحتاج إليه من الاحكام؟ قال: لا تحتاجون إلى ذلك، متى ما احتاج أحدكم عرج إلي وسمع مني وينصرف.

فقالوا: لابد، فقال: قد أقمت عليكم المفضل، اسمعوا منه واقبلوا عنه، فإنه لا يقول على الله وعلي إلّا الحق.

فلم يأت عليه كثير شئ حتى شنعوا عليه وعلى أصحابه، وقالوا: أصحابه لا يصلون، ويشربون النبيذ، وهم أصحاب الحمام، ويقطعون الطريق، والمفضل يقربهم ويدنيهم)[1].

وقال [٥٩٣]: (عن محمد بن حبيب، قال: حدثني بعض أصحابنا، من كان عند أبي الحسن الثاني عليه السلام جالساً، فلما نهضوا قال لهم: القوا أبا جعفر عليه السلام فسلموا عليه وأحدثوا به عهدا، فلما نهض القوم التفت إلي، وقال: يرحم الله المفضل إن كان ليكتفي بدون هذا)[2].

وقال [٥٩٤]: (عن خالد بن نجيح الجوان، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: ما يقولون في المفضل بن عمر؟ قلت: يقولون فيه: هبه يهودياً أو نصرانياً، وهو يقوم بأمر صاحبكم، قال: ويلهم ما أخبث ما أنزلوه! ما عندي كذلك، ومالي فيهم مثله)[3].

وقال[٥٩٦]: (عن صفوان، قال: بلغ من شفقة المفضل أنه كان يشتري

---

(١) رجال الكشي: ٣٩٢.

(٢) رجال الكشي: ٣٩٣.

(٣) المصدر السابق.

لأبي الحسن عليه السلام الحيتان، فيأخذ رؤوسها ويبيعها ويشتري بها حيتانا شفقة عليه)[١].

وقال[٥٩٧]: (عن عيسى بن سليمان، عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال: قلت: جعلني الله فداك، خلفت مولاك المفضل عليلا فلو دعوت له، قال: رحم الله المفضل قد استراح، قال: فخرجت إلى أصحابنا فقلت لهم: قد والله مات المفضل، قال: ثم دخلت الكوفة وإذا هو قد مات قبل ذلك بثلاثة أيام)[٢].

وقال[٥٩٨]: (عن يونس بن ظبيان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك، لو كتبت إلى هذين الرجلين بالكف عن هذا الرجل فإنهما له مؤذيان، فقال: اذن أغريهما به، كان كثير عزة في مودتها أصدق منهما في مودتي حيث يقول:

لقد علمت بالغيب ألّا أحبها * إذا هو لم يكرم علي كريمها

أما والله لو كرمت عليهما لكرم عليهما من أقرب وأوثر)[٣].

وقال[٥٨٥]: (عن أسد بن أبي العلا، عن هشام بن أحمر، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن المفضل بن عمر، وهو في ضيعة له في يوم شديد الحر، والعرق يسيل على صدره، فابتدأني، فقال: نِعمَ والله الذي لا اله إلّا هو، المفضل بن عمر الجعفي، حتى أحصيت نيفا وثلاثين مرة يقولها ويكررها، قال: إنما هو والد بعد والد.

قال الكشي: أسد بن أبي العلا يروي المناكير، لعل هذا الخبر إنما روى في

---

(١) رجال الكشي: ٣٩٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

حال استقامة المفضل قبل أن يصير خطابيا)[١].

وفي الكافي: (ابن سنان، عن أبي حنيفة سابق الحاج، قال: مر بنا المفضل وأنا وختني نتشاجر في ميراث، فوقف علينا ساعة، ثم قال لنا: تعالوا إلى المنزل، فأتيناه فأصلح بيننا بأربعمائة درهم، فدفعها إلينا من عنده، حتى إذا استوثق كل واحد منا من صاحبه، قال: أما إنها ليست من مالي، ولكن أبو عبدالله عليه السلام أمرني إذا تنازع رجلان من أصحابنا في شيء أن أصلح بينهما وأفتديها من ماله، فهذا من مال أبي عبدالله عليه السلام)[٢].

و(عن ابن سنان، عن مفضل: قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا رأيت بين اثنين من شيعتنا منازعة فافتدها من مالي)[٣].

و (عن يونس بن يعقوب، قال: أمرني أبو عبدالله عليه السلام أن آتي المفضل وأعزيه بإسماعيل، وقال: اقرأ المفضل السلام، وقل له: إنا قد أصبنا بإسماعيل فصبرنا، فاصبر كما صبرنا، إنا أردنا أمرا وأراد الله عز وجل أمرا، فسلمنا لأمر الله عز وجل)[٤].

و (عن المفضل بن عمر قال: ذكر أبو عبدالله عليه السلام أبا الحسن عليه السلام ـ وهو يومئذ غلام ـ فقال: هذا المولود الذي لم يولد فينا مولود أعظم بركة على شيعتنا منه، ثم قال لي: لا تجفوا إسماعيل)[٥].

---

(١) رجال الكشي: ٣٨٩.

(٢) الكليني، الكافي:٢/ ٢٠٩.

(٣) المصدرالسابق.

(٤) الكليني، الكافي:٢/ ٩٢.

(٥) الكليني، الكافي:١/ ٣٠٩.

و (عن ابن سنان، عن المفضل بن عمر، قال: كنت أنا والقاسم شريكي ونجم بن حطيم وصالح بن سهل بالمدينة فتناظرنا في الربوبية، قال: فقال بعضنا لبعض: ما تصنعون بهذا؟ نحن بالقرب منه، وليس منا في تقية، قوموا بنا إليه، قال: فقمنا فوالله ما بلغنا الباب إلّا وقد خرج علينا بلا حذاء ولا رداء، قد قام كل شعرة من رأسه منه، وهو يقول: لا لا يا مفضل ويا قاسم ويا نجم، لا لا، بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون)[١].

وهناك رواية شبيهة لها، وفيها عبدالله بن القاسم عن خالد بن نجيح الجوان عن المفضل.

وروى الكشي ﵀ [٩٨٢]: (عن الحسن بن موسى، قال: حدثني محمد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى ﵇ قبل أن يحمل إلى العراق بسنة... ثم قال: يا محمد إن المفضل أنسي ومستراحي، وأنت أنسهما ومستراحهما، حرام على النار أن تمسك أبدا، يعنى أبا الحسن وأبا جعفر ﵈)[٢].

وقال[٢١٦]: (عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبدالله ﵇ يوماً ودخل عليه الفيض بن المختار... فقال له الفيض: إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أشك في اختلافهم في حديثهم، حتى أرجع إلى المفضل بن عمر، فيوقفني من ذلك على ما تستريح إليه نفسي، ويطمئن إليه قلبي. فقال أبو عبدالله ﵇: أجل هو كما ذكرت يا فيض...)[٣].

وفي الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد ﵀: عن عبدالله بن الفضل

---

(١) الكليني، الكافي: ٨/ ٢٣٢.

(٢) رجال الكشي:٥٥٨.

(٣) رجال الكشي: ٢١٨.

الهاشمي قال: (كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام إذ دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: إلي يا مفضل، فوربي إني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضل لو عرف جميع أصحابي ما تعرف ما اختلف اثنان...)[١].

وروى الكشي رحمه الله روايات فيها ذم له، فروى[٥٨١]: (عن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول للمفضل بن عمر الجعفي: يا كافر يا مشرك مالك ولابني، يعني إسماعيل بن جعفر، وكان منقطعا إليه يقول فيه مع الخطابية، ثم رجع بعد)[٢].

وقال[٥٨٦]: (عن إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبدالله: ائت المفضل، قل له: يا كافر يا مشرك، ما تريد إلى ابني تريد أن تقتله؟)[٣].

وقال[٥٨٧]: (عن عبدالله بن مسكان، قال: دخل حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبدالله عليه السلام، فقالا له: جعلنا فداك، إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلّا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك، حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالا: أفتلعنه وتتبرأ منه؟ قال: نعم فالعناه وابرءا منه، برئ الله ورسوله منه)[٤].

وقال[٥٨٨]: (عن علي بن الحكم: عن المفضل بن عمر، إنه كان يشير

---

(١) المفيد، الاختصاص:٢١٦.

(٢) رجال الكشي:٣٨٨.

(٣) رجال الكشي: ٣٨٩.

(٤) رجال الكشي:٣٩٠.

إنكما لمن المرسلين)[١].

وقال[٥٨٩]: (عن معاوية بن وهب وإسحاق بن عمار، قالا: خرجنا نريد زيارة الحسين عليه السلام، فقلنا لو مررنا بأبي عبدالله المفضل بن عمر فعساه يجئ معنا، فأتينا الباب فاستفتحنا فخرج إلينا فأخبرنا، فقال: استخرج الحمار وأخرج، فخرج إلينا وركب وركبنا، فطلع لنا الفجر على أربعة فراسخ من الكوفة، فنزلنا فصلينا، والمفضل واقف لم ينزل يصلي، فقلنا يا أبا عبد الله ألا تصلي؟ فقال: قد صليت قبل أن أخرج من منزلي)[٢].

و[٥٨٨]: (قال الكشي: وذكرت الطيارة الغالية في بعض كتبها عن المفضل، أنه قال: لقد قتل مع أبي إسماعيل يعني أبا الخطاب سبعون نبيا، كلهم رأى وهلك نبينا فيه، وإن المفضل قال: دخلنا على أبي عبدالله عليه السلام ونحن اثنا عشر رجلا، قال: فجعل أبو عبدالله عليه السلام يسلم على رجل رجل منا، ويسمي كل رجل منا باسم نبي، وقال لبعضنا: السلام عليك يا نوح، وقال لبعضنا: السلام عليك يا إبراهيم، وكان آخر من سلم عليه، قال: السلام عليك يا يونس، ثم قال: لا تخاير بين الأنبياء...)[٣].

وذكر السيد الخوئي رحمه الله: (أن نسبة التفويض والخطابية إلى المفضل بن عمر لم تثبت، فإن ذلك وإن تقدم عن ابن الغضائري، إلّا أن نسبة الكتاب إليه لم تثبت، كما مرت الإشارة إليه غير مرة، وظاهر كلام الكشي رحمه الله وإن كان أن المفضل كان مستقيما ثم صار خطابيا، إلّا أن هذا لا شاهد عليه، ويؤكد ذلك كلام النجاشي حيث قال: «وقيل: إنه كان خطابيا» فإنه يشعر بعدم ارتضائه،

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال الكشي:٣٩١.

(٣) رجال الكشي: ٣٩٠.

وأنه قول يقال.

وأما ما تقدم من الروايات الواردة في ذمه فلا يعتد بما هو ضعيف السند منها، نعم إن ثلاث روايات منها تامة السند، إلّا أنه لابد من رد علمها إلى أهلها، فإنها لا تقاوم ما تقدم من الروايات الكثيرة المتضافرة، التي لا يبعد دعوى العلم بصدورها من المعصومين عليهم السلام إجمالاً، على أن فيها ما هو صحيح السند، فلابد من حملها على ما حملنا عليه ما ورد من الروايات في ذم زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية واضرابهم.

ويؤكد ذلك أن الاختلاف إنما هو في الروايات المروية عن الإمام الصادق عليه السلام، وأما ما روي عن الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام فكلها مادحة، على ما تقدم، وهذا يكشف عن أن القدح الصادر من الإمام الصادق عليه السلام إنما كان لعلة.

وأما ما ذكره النجاشي رحمه الله من أنه «فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعبأ به، وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها» ففيه تفصيل.

أما قوله «فاسد المذهب» فيعارضه ما تقدم من الشيخ المفيد رحمه الله من عده من «الفقهاء الصالحين ومن خاصة أبي عبدالله وبطانته» ولا يسعنا إلّا تقديم كلام الشيخ المفيد رحمه الله على كلام النجاشي رحمه الله، من جهة معاضدته بما تقدم من الروايات، التي لا يبعد دعوى التواتر الاجمالي فيها.

وأما قوله «مضطرب الرواية» فهو إن صح لا يكشف عن عدم الوثاقة، وأما قوله «وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها» فهو مبني على ما ذكره من أنه فاسد المذهب مضطرب الرواية، وقد عرفت الحال فيه.

على أن ظاهر كلامه أن هذه المصنفات لم يعلم أنها مصنفات المفضل، وانما

هو أمر مذكور، والطريق الذي ذكره إلى كتبه ضعيف)[1] انتهى كلامه بتصرف.

ويلاحظ على ما تقدم امور:

منها :إن رواية معاوية بن وهب وإسحاق بن عمار التي ذكر فيها أن المفضل بن عمر حضرته صلاة الفجر في طريق زيارة الحسين بن علي عليهما السلام ولم يصل تدعو إلى التوقف والتأمل فيها قبل الاخذ بها، حتى لو فرض أنها صحيحة من الناحية السندية.

والسؤال: إن اهتمام الرجلين وهما من الاجلاء بمصاحبة المفضل للزيارة تدل على منزلة ومقام له لا يقل عن مقامهما، كما تدل على صداقة ومودة معه، وإذا كان الرجل لا يهتم بأن يتخفى في عدم الصلاة في وقتها كما فعل معهما فلا ريب أنه لا يتكتم بذلك مع غيرهما.

وإذا كان لا يبالي أن يظهر عليه امام الغير عدم اقامة الصلاة فكيف نشأت له المنزلة والمقام الاجتماعي والديني الذي يدعوهما لمصاحبته والاهتمام بذلك، ولو أنهما عثرا عليه أنه لا يصلي في مكان من الخلوة والتخفي لكانت اقرب إلى التصديق.

ثم كان عليهما – بعد أن عثرا عليه أنه لا يصلي – أن يظهر عليهما الصدمة والمفاجأة مما شاهداه، وكان عليهما أن يظهرا الإنكار والقطيعة له، وان يذكرا ذلك عند ذكرهما للقصة، في حين نجد أن صاحب الرواية لا يبدو عليه أكثر من الاهتمام بموضوع عدم ادائه للصلاة، من دون الإشارة إلى ما ينبغي الإشارة إليه من المقارنات مما هو قبل وبعد ذلك.

الا أن يكون الصلاة المشار اليها غير الفريضة، كنافلة الليل مثلا او نافلة

---

(١) الخوئي، المعجم:١٩/ ٣٢٩.

الفجر،ويكون المفضل قد صلاها بناءاً منه على جواز تقديمها لحاجة، وإن كان هذا الاحتمال خلاف الظاهر، او يكون في الرواية خلل او نقص من جهة أخرى، الله اعلم.

ومنها: إن الرجل يبدو أن له علاقة خاصة بإسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، كما تذكر ذلك أكثر من رواية، وتشير إليه من أكثر من جهة، ومن كلتا الطائفتين الروايات المادحة والذامة له، وحتى بعضها الذي يروي فيه النص على الإمام الكاظم عليه السلام ورد فيها الإشارة إليه، والأمر من الإمام الصادق عليه السلام أنه لا تجفوا إسماعيل.

بل يبدو أن علاقته بإسماعيل كانت خاصة وحميمة، بحيث أن الإمام الصادق عليه السلام يعزيه فيه، كما يعزي نفسه، ويدعوه إلى الصبر والتسليم، وهي كما تدل على صميم علاقته بإسماعيل، تدل على شدة محبة الإمام الصادق عليه السلام له وتقديره له.

ومع شدة علاقته بإسماعيل ليست هناك أي اشارة إلى خروجه عن الاعتقاد الحق بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام، بعد الإمام الصادق عليه السلام، بعد روايته النص على الإمام أبي الحسن عليه السلام بأكثر من مورد، وحتى الروايات الذامة له لا تشير إلى الاعتقاد بإمامة إسماعيل بعد وفاته، أو وفاة أبيه الإمام الصادق عليه السلام.

وانما تشير احداهما إلى أنه كان يعرض حياة إسماعيل للخطر بذكر اسمه، وفيها: «يا كافر يا مشرك مالك ولابني تريد أن تقتله» وفي الأخرى: «مالك ولابني، وكان منقطعا إليه مع الخطابية ثم رجع بعده».

وليس في قوله:«وكان منقطعا اليه» أكثر من أنه كان بينهما مودة عميقة في حياته، وليس فيها وضوح أنه كان إسماعيليا في الاعتقاد، مؤمنا بإمامة إسماعيل

بعد وفاته، أو بعد وفاة أبيه عليه السلام.

نعم ربما يكون الانقطاع إليه لشدة قناعته أنه هو الإمام بعد أبيه عليه السلام، إلّا أنه بعد وفاته في حياة أبيه ظهر التوهم في ذلك، ويكون ذلك هو معنى قوله «ثم رجع بعد ذلك».

وإن كانت روايته النص على الإمام الكاظم عليه السلام وهو صغير، وروايته عن الإمام الصادق عليه السلام النهي عن أن يجفوا إسماعيل، تدل على أن علاقته بإسماعيل مجرد صداقة شخصية، وليس لقناعته بإمامته بعد أبيه عليه السلام.

ولكن الغريب في المقام هو الربط بين الخطابية وبين الدعوة إلى إسماعيل، وهو أمر لم ترد الإشارة إليه في حركة أبي الخطاب، في مختلف الروايات التي ذكرت امره، إلّا في هذه الرواية، وقد ذكروا جملة من معتقداته الفاسدة وافتراءاته على أبي عبدالله عليه السلام، ولم يذكر أي شيء له علاقة بإسماعيل، كما ذكرت وفاة إسماعيل وما يتعلق بها ولم يذكر ما يشير إلى الخطابية.

علما أن وفاة إسماعيل كانت في سنة ثمان وثلاثين ومائة، كما ذكر ذلك المقريزي[1] في كتاب (اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) في أخبار الدولة الفاطمية[2]، وذلك قبل وفاة الإمام الصادق عليه السلام بعشر سنين، وهي قريبة من حادثة قتل أبي الخطاب وأصحابه، لما رواه الكشي رحمه الله عن حنان بن سدير قال[٥٢٤]: (كنت جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام وميسر عنده، ونحن في سنة ثمان وثلاثين ومائة، فقال ميسر بياع الزطي: جعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون معنا إلى هذا الموضع، فانقطعت آثارهم وفنيت آجالهم، قال: ومن

---

(١) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ولد وتوفي في القاهرة ٧٦٤- ٨٤٥ هـ.

(٢) المقريزي، اتعاظ الحنفاء: ١/ ١٥.

هم؟ قلت: أبو الخطاب وأصحابه)[١]، بل قد يظهر منها أن حادثة أبي الخطاب كانت قبل ثمان وثلاثين.

وأغرب من ذلك اتهام المفضل بالخطابية، إذ ليس هناك من رواية تذكر ذلك، إلّا هذه الرواية في قوله: «وكان منقطعا إليه مع الخطابية ثم رجع بعده» وليس فيها دلالة واضحة على أنه منهم، وانما غاية ما تدل أنه يشترك معهم في الانقطاع إلى إسماعيل، وليس فيها من دلالة أكثر من ذلك.

نعم جاءت هذه التهمة في كلام الكشي ﵀ تعليقا على رواية اسد بن أبي العلاء المادحة للمفضل، حيث ذكر أنه لعلها كانت في أيام استقامته، قبل أن يصير خطابيا، ووردت في عبارة ابن الغضائري ﵀، وقال النجاشي ﵀ :إنه «قيل: إنه كان خطابيا».

والمهم من ذلك عبارة الكشي ﵀ فيه، والغريب فيها أنه يذكرها إلى جانب مجموعة من الروايات التي تنافي ذلك بوضوح، مثل الروايات الواردة في مدحه على لسان الإمامين الكاظم والرضا ﵉، لانها بعد فتنة الخطابية بمدة غير قليلة، وبعضها تمدحه بعد وفاته.

وقد تقدم عن السيد الخوئي ﵀ أن ما ورد في ذمه جاء مرويا عن الإمام الصادق ﵇، وأما ما جاء عن الأئمة بعده ﵈ فكله في مدح المفضل، ولذلك احتمل أن يكون البراءة منه وذمه بمنزلة ما ورد في الأعيان كزرارة ومحمد بن مسلم.

وكذلك رواية الكشي ﵀[٥٢٠]: (عن المفضل، قال: سمعت أبا عبدالله

---

(١) رجال الكشي: ٣٦٣.

يقول: اتق السفلة، واحذر السفلة، فاني نهيت أبا الخطاب فلم يقبل مني)[١].

وكذلك ما جاء في رواية ابن أبي عمير[٥٩٢][٢]: لما أحدث أبو الخطاب ما أحدث طلب الشيعة من الإمام الصادق عليه السلام أن يقيم لهم شخصاً، فأقام لهم المفضل، فإنها تنافي كونه خطابيا بشكل صريح.

والغريب من الكشي رحمه الله أن يعقب على رواية اسد بن أبي العلاء، ويتهمه بالمناكير، ويحتمل أن يكون ما ورد فيها من مدح المفضل في حال استقامته، ويتجاهل الروايات الأخرى التي هي اقوى دلالة على المدح، وتنافي كونه خطابيا بشكل صريح.

وإذا كان تجاهله لها لكونه يعتقد بضعفها، فليست رواية اسد بن أبي العلاء مع تضعيفه له بأولى منها بالتعليق، وإذا كان يعتقد بصحتها فالأمر اعجب.

علما أن الروايات الواردة في شأن أبي الخطاب وأصحابه، وقصصهم وعقائدهم، تذكر عددا من الاسماء من أصحاب أبي الخطاب، وليس فيها ذكر للمفضل من قريب ولا من بعيد.

بل ورد في ترجمة أبي خديجة سالم بن مكرم[٦٦١] أن والي الكوفة عيسى بن موسى قتل أصحاب أبي الخطاب جميعاً، ولم يفلت إلّا رجل واحد وهو سالم بن مكرم، وتاب بعد ذلك[٣].

ولو كان مثل المفضل مع ماله من الشأن من أصحاب أبي الخطاب لكان اسمه في أوائل الاسماء، والاكثر تداولا من بين سائر أصحاب أبي الخطاب.

---

(١) رجال الكشي: ٣٦٣.

(٢) رجال الكشي: ٣٩٣.

(٣) رجال الكشي: ٤١٨.

ومما يلاحظ فيه.. أن الظاهر أن الرجل كان موضع خلاف شديد بين الشيعة، في حياته وفي عهد الإمام الصادق عليه السلام، والروايات الواردة في شأنه في مدحه أو ذمه هي شديدة في كلا الاتجاهين.

ففي مدحه ورد عن المعصوم عليه السلام أنه يحبه، ويحب من يحبه، وانه أنس للإمام عليه السلام، ومستراح له، وانه عليه السلام يعزيه كما يعزي نفسه بفقد إسماعيل، ونحو ذلك، وفي الذم ورد أنه كافر مشرك، وانه لا يصلي، وأمثال ذلك، وسواء كانت هذه الروايات صحيحة أم لا، غير أنها تدل على شدة الخلاف فيه، إذ لا داعي للافتراء والكذب عليه لو كانت كاذبة إلّا وجود الاختلاف في شأنه.

ويدل ذلك على أنه صاحب مكانة اجتماعيةمميزة ومؤثرة في اوساط الشيعة، إذ لولا ذلك لم يكن داع للخلاف فيه، و أيضاً هو ما تذكره بعض الروايات في حقه، مثل ما ورد من أن الإمام عليه السلام اقامه علما للشيعة يرجعون إليه بعد فتنة أبي الخطاب، وما ورد عن الفيض بن المختار أنه يجلس في حلق الشيعة، ويكاد يشك من اختلافهم وحديثهم، حتى يرجع إلى المفضل، فتستريح إليه نفسه، ويطمئن إليه قلبه.

وما ورد من اعتراض الأجلة والأعيان مثل زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وابن بكير وحجر بن زائدة عليه في أنه يجالس الشطار وأصحاب الحمام من عامة الناس.

وما ورد من أنه كان يهتم بحل المشاكل واصلاح ذات البين في منازعات الشيعة، وانه ربما يدفع الأموال لحل خلافات المتخاصمين وإن ذلك كان بأمر الإمام عليه السلام.

وكذلك اهتمام الشيعة بسؤال الإمام عنه كما في رواية هشام بن احمر،

واهتمام الإمام عليه السلام بسؤال الشيعة عنه كما في رواية خالد بن نجيح الجوان، فكل ذلك، وغيره يدل على أن له مكانة اجتماعية مؤثرة تتناسب مع هذا الاهتمام.

وبالتالي فكثرة الذم الوارد في شأنه يكون لأحد أسباب، فقد يكون لسوء عمله في موقعه وجفوته وخشونته مع الناس، ويكون ذلك سببا لطعن الإمام عليه السلام فيه، والكثرة في اعدائه، ولكن لم نجد شاهدا يشهد بذلك فيما ورد من الأخبار عنه، بل بالعكس تذكر العديد من الروايات حسن خلقه وتواضعه واهتمامه بالعامة من الناس.

وقد يكون السبب انحرافه عن خط أهل البيت عليهم السلام في الاعتقاد والسلوك، كالغلو والتخليط والافتراء عليهم ونحو ذلك، لكن ذلك أيضاً مما لا شاهد يشهد عليه أو يشير إليه، فيما ورد من الأخبار بشأنه.

غاية ما ورد مما يشير إلى سبب الطعن فيه ما ورد عن الإمام عليه السلام من قوله: «يا كافر يا مشرك ما تريد إلى ابني، تريد أن تقتله» يعني الاعلان عن اسم إسماعيل كإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام، وان ذلك يعرض حياته للخطر.

وذلك لا يقتضي الاتهام بالكفر والشرك، وليس فيه انحراف عن خط أهل البيت عليهم السلام والاعتقاد بإمامتهم، لأن إسماعيل هو الأكبر من أولاد الإمام الصادق عليه السلام وكانت عامة الشيعة تتوقعه.

نعم ربما يكون التسرع والعجلة من المفضل يستحق اللوم عليه والتنبيه، ولكن لا يستحق الاتهام بالكفر والشرك ولا اللعن والبراءة.

إلا أن يكون الاعلان باسمه متعمدا نابعا من عداء شخصي له أو للإمام عليه السلام، لكن الدلائل كلها تشير إلى عكس ذلك، وانه كثير الشفقة على الإمام عليه السلام، وعلى إسماعيل حتى أن الإمام عزاه به، كما يعزي نفسه ويدعوه للصبر.

نعم رواية عبدالله بن مسكان التي يذكر فيها اتهام عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة له بالقول ان الأئمة عليهم السلام يقدرون أرزاق العباد، وإنكار الإمام عليه السلام عليه، ولعنه والبراءة منه، وامرهما بذلك، قد يدل على أنه كان مغالياً في العقيدة، ولكن الرجلين متهمان بأنهما متشددان في النكير عليه، وورد ذكرهما أكثر من مرة فيمن يبالغ في ذلك.

كما أن القول بأن الأئمة عليهم السلام يقدرون أرزاق العباد يتوافق مع ما سيأتي من احتمال اعتقاد المفضل بما يشبه الولاية التكوينية في الأئمة عليهم السلام.

وقد يكون السبب فيما ورد من ذمه والمبالغة فيه هو التقية، لأجل حكمة يراها الإمام عليه السلام لحمايته أو حماية الشيعة، ونحو ذلك كما ورد في أمثاله، كزرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما، فهو احتمال تقدم من السيد الخوئي رحمه الله، ذكره وهو احتمال مقبول، لكن قد لا يمكن تحصيل الشواهد المؤيدة له.

وقد يكون السبب هو التشنيع عليه، للحسد ونحوه، فيؤدي ذلك إلى ظهور روايات تؤلف بصورة متعمدة أو غير متعمدة، يذكر فيها الطعن فيه بل المبالغة في ذلك.

وهذا المعنى تشهد به عدة من الروايات ومن جوانب مختلفة، مثل رواية مجالسته للشطار وأصحاب الحمام، وقوما يشربون الشراب، والكتاب الذي دفعه الإمام عليه السلام لهم ليوصلوه إليه.

والروايات التي تذكر عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة وموقفهما منه، وفي بعضها يطلب الراوي من الإمام عليه السلام منعهما من الكلام فيه، ويكون جواب الإمام عليه السلام «اذن اغريهما به».

ورواية بشير النبال وبشير الدهان، وقوله «ما عسيت أن أقول فيه لو رأيت

في عنقه صليبا وفي وسطه كستيجا لعلمت أنه على الحق بعدما سمعتك تقول فيه ما تقول» وكذلك رواية خالد بن نجيح الجوان، وقوله للإمام أبي الحسن الكاظم عليه السلام «يقولون فيه هبه يهودياً أو نصرانياً وهو يقوم بأمر صاحبكم، قال: ويلهم ما أخبث ما أنزلوه، ما عندي كذلك ومالي فيهم مثله».

وكذلك قوله عليه السلام في نعيه «رحم الله المفضل قد استراح» ربما تشير إلى نفس المعنى.

بل إن رواية ابن أبي عمير تصرح بذلك، بعد أن احدث أبو الخطاب ما احدث طلبوا من الإمام عليه السلام أن يقيم لها رجلاً فأقام لهم المفضل، ثم يقول: « فلم يأت عليه كثير شيء حتى شنعوا عليه وعلى أصحابه، وقالوا: أصحابه لا يصلون ويشربون النبيذ وهم أصحاب الحمام ويقطعون الطريق، والمفضل يقربهم ويدنيهم».

ومما يلاحظ فيه.. وجود عدة روايات تشير إلى أنه يميل إلى نوع من المغالاة في الاعتقاد، كرواية عبدالله بن مسكان أنه «دخل حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة على أبي عبدالله عليه السلام فقالا له: جعلنا فداك، إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلّا الله...».

ومع قطع النظر عن صحة الرواية أو عدمها إلّا أنها لا تبتعد عن القول بالولاية التكوينية، وليس في الرواية إشارة إلى أنه كان يعتقد الالوهية في الإمام الصادق عليه السلام كإله شريك للباري تعالى أو بديل عنه، وأن تقدير أرزاق العباد من قبلهم عليهم السلام بمعزل عن الهيمنة الإلهية في تدبيره للخلق ولشؤونهم.

والا فلو كانت التهمة للمفضل يراد بها الغلو الذي يرجع إلى الشرك بالله تعالى أو الكفر لكان ينبغي أن لا يكون الحديث عن أرزاق العباد وتقديرها،

وانما كان المفروض أن يكون عن الخلق والتكوين بشكل عام.

وكذلك رواية علي بن الحكم أن المفضل كان يشير «انكما لمن المرسلين»، فإن من المستبعد أن يكون المراد ادعاء رسالة لاحد من الأئمة عليهم السلام في عرض رسالة النبي صلى الله عليه وآله، كما كانت نبوة النبي صلى الله عليه وآله في عرض نبوة موسى وعيسى عليهما السلام.

وانما المراد - كما هو الأقرب - أنه يعتقد بأن الإمامة في أهل البيت عليهم السلام هي نوع من الرسالة، بحيث يصح إطلاق الرسالة عليها، فهي في طول رسالة النبي صلى الله عليه وآله، وليس في عرضها.

ويقرب ذلك رواية محمد بن سنان عن المفضل، أنه «تناظرنا في الربوبية» ورواية نجيح أنه «كنت أنا وناس وتكلمنا في الربوبية» فمن القريب أن يكون المراد بذلك ما يرجع إلى الولاية التكوينية، انطلاقا من أن معنى الربوبية في اللغة هو الادارة والتدبير، مثل رب الاسرة ورب العمل، والا لو كان المراد ما يرجع إلى الشرك أو الكفر لكان المفروض أن يكون الكلام بطريقة أخرى.

الا أن الروايتين الاخيرتين صريحتان في أن المفضل ومن كانوا معه كانوا على اتم الاستعداد للأخذ من الإمام عليه السلام والقبول به، ولذلك ذهبوا إليه عليه السلام وسألوه، فخرج إليهم على الحال التي ذكروها، وانكر ذلك اشد الإنكار، ولا مجال للتشكيك في أنهم قبلوا منه قوله عليه السلام، وإن لم يصرح بذلك، لأن السياق فيهما لا يتم إلّا بذلك.

ومن هنا يمكن القول بأن اتهام المفضل بالغلو، أو فساد العقيدة، أو نحو ذلك، لا شاهد عليه في الروايات الواردة عن أحواله، بل العكس من ذلك، فإن ما يدل على سلامة عقيدته، بل فضله ومنزلته عند الأئمة عليهم عليه شواهد كثيرة، لا يمكن التغاضي عنها.

ويلاحظ هنا.. أن النجاشي ﵀ عندما حكم عليه بانه «فاسد المذهب»، وكذلك ابن الغضائري ﵀ في حكمه عليه بالضعف، هل كان مطلعا على هذه الروايات العديدة الواردة بشأنه، مما ذكره الكليني والكشي ﵉، أو لم يكن مطلعا عليها، وانها لم تصل إليه.

فإن لم يكن مطلعا عليها فهو خلل كبير في ضوابط التوثيق والتضعيف التي يعتمدها، وإن كان مطلعا عليها، واختار التضعيف في حاله، فلا شك أنه اجتهاد وحدس، وليس اطلاعا عن حس أو حدس، قريب من الحس للشهرة مثلا، و معروفية حال الرجل، بحيث يكون اطلاعا قريباً من الحس.

وكذلك إذا كان مطلعاً على هذه الأخبار ويعتقد بضعف اسانيدها، فهو أيضاً يدخل في ضمن الاجتهاد، فربما تكون ضعيفة بحسب موازينه في التضعيف، وربما لا تكون كذلك عند غيره.

خصوصا مع ما تقدم من معارضته للشيخ المفيد ﵀ الذي اثنى على المفضل كثيراً، وعده من خاصة أبي عبد الله ﵇ وثقاته، مع أن المفيد ﵀ هو استاذ النجاشي ﵀، واقدم منه طبقة، ولو كان هناك شهرة عن حال المفضل قريبة من الحس لكان المفيد ﵀ أولى بها.

يضاف إلى ذلك أن ما ذكره النجاشي ﵀ من «انه مضطرب الرواية» هل المراد به عدم الوثوق به في نقل الرواية وادائها؟ أو المراد أن الروايات المروية عنه هي مضطربة ومنكرة المضامين أو متناقضة؟ علماً أنه قال: «ذكرت له مصنفات لا يعول عليها»، وقد أشار السيد الخوئي ﵀: «ان هذه المصنفات لا يعلم أنها له، وإنما هو أمر مذكور»، وكذلك كلام ابن الغضائري ﵀ أن «حديثه زيد عليه وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً».

ويلاحظ هنا في كلام ابن الغضائري ﵀ من أنه «لا يجوز أن يكتب حديثه» تشير إلى ما تقدم في أكثر من مورد أن من المتعارف عندهم أنه لا يجوز كتابة الحديث الضعيف، وأن من يكتب حديثاً أو يرويه فهو يتحمل مسؤولية ما فيه من مضامين.

هذا وفي ختام الكلام في المفضل لا بُدَّ من الإشارة إلى أنه لا جدوى من التعقيب على الأحاديث المروية في مدحه في رجال اسنادها، وأنها صحيحة أو ضعيفة، وذلك لكثرة تلك الأخبار، بحيث يمكن دعوى تواترها، والعلم بصدور بعضها ولو إجمالاً، على أن بعضها صحيح، كما ذكر ذلك السيد الخوئي ﵀.

وان الروايات الذامة له وإن كان بعضها صحيحاً بالمعايير السندية المتعارفة إلّا أنها مضطربة المتن، كما أشرنا إلى ذلك بتفصيل، ولا يمكن الركون إليها، ولا تصلح لمعارضة الطائفة المادحة له، بل ولا التشكيك بصحتها.

٧٢ـ مُعَلّى بن خُنيس

قال النجاشي رحمه الله [١١١٤]: (معلى بن خنيس، أبو عبدالله مولى الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، ومن قبله كان مولى بني أسد، كوفي، بزاز، ضعيف جداً، لا يعول عليه...)[١].

وقال ابن الغضائري رحمه الله [١١٦]: (معلى بن خنيس، مولى أبي عبدالله عليه السلام كان أول أمره مغيرياً، ثمّ دعا إلى محمد بن عبدالله بن الحسن، وفي هذه الظِنّة أَخذه داوود بن علي فقتله، والغلاة يضيفون إليه كثيراً، ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه)[٢].

وذكره الشيخ رحمه الله في الرجال [٤٤٧٣][٣]، وذكره في كتاب الغيبة في عداد السفراء الممدوحين، وقال: (ومنهم المعلى بن خنيس، وكان من قوام أبي عبدالله عليه السلام، وإنما قتله داود بن علي بسببه، وكان محمودا عنده، ومضى على منهاجه، وأمره مشهور)[٤].

وروى عنه في كامل الزيارات[٥]، وفي تفسير القمي[٦]، وذكر السيد الخوئي رحمه الله أنه وقع بهذا العنوان في إسناد كثير من الروايات، تبلغ ثمانين موردا[٧].

---

(١) رجال النجاشي: ٤١٧.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٨٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ٣٠٤.

(٤) الطوسي، الغيبة: ٣٤٧.

(٥) ابن قولويه، كامل الزيارات: ١٣٢.

(٦) تفسير القمي: ١/ ٣٤، ٢٢٢، ٣٨٣.

(٧) الخوئي، المعجم: ١٩/ ٢٥٧.

والرجل وردت في مدحه روايات كثيرة[١]، ذكرها الكشي رحمه الله وبعضها صحيح، وقد تبلغ حد التواتر أو اكثر، ولكن وردت أيضاً روايات ربما تصنف أنها ذامة له.

منها: عن حفص الأبيض التمار، قال [٧٠٩]: (دخلت على أبي عبدالله عليه السلام أيام طلب المعلى بن خنيس رحمه الله، فقال لي: يا حفص إني أمرت المعلى فخالفني فابتلي بالحديد. إني نظرت إليه يوماً وهو كئيب حزين، فقلت: يا معلى كأنك ذكرت أهلك و عيالك، قال: أجل، قلت: ادن مني فدنا مني، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني في أهل بيتي، وهو ذا زوجتي وهذا ولدي، فتركته حتى تملى منهم، واستترت منهم، حتى نال ما ينال الرجل من أهله. ثم قلت: ادن مني، فدنا مني، مسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني معك في المدينة، قال: قلت: يا معلى، إن لنا حديثاً من حفظه علينا حفظ الله عليه دينه ودنياه. يا معلى لا تكونوا أسراء في أيدي الناس بحديثنا، إن شاؤوا منوا عليكم وإن شاؤوا قتلوكم، يا معلى إنه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نوراً بين عينيه، وزوده القوة في الناس، ومن أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح، أو يموت بخبل، يا معلى أنت مقتول فاستعد)[٢].

وهذه الرواية كما ترى ليس فيها ذم لشخصه، وانما فيها تكريم بنوع من المعاجز الصعبة التي قد لا يطيقها إلّا العبد الذي امتحن الله قلبه للإيمان، وفيها تحذير من إذاعة الصعب من الحديث، وما يترتب عليه من الاثار.

وقد ذكر السيد الخوئي رحمه الله أنها مشتملة على ذم المعلى لمخالفته للإمام عليه السلام

---

(١) رجال الكشي: ٤٥٦و٤٦٠و٧٠٧ إلى ٧١٥.

(٢) رجال الكشي: ٤٤٣.

وإذاعته السر[١].

ولكنها لا تتضمن الذم له، وانما تتضمن ضعفه عن الصبر عن كتمان الصعب من الحديث، وهي مرتبة عالية من الايمان لا ينالها إلّا القليل من أهل الإيمان.

خصوصا بعد ملاحظة نوع المعجزة التي ظهرت على يد الإمام عليه السلام، وبعد إخبار الإمام عليه السلام أنه مقتول، وعليه أن يستعد لذلك، فإنه ظاهر في تألم الإمام عليه السلام له وحرصه عليه، وليست بصدد الذم والطعن فيه، وإن ورد في صدرها قوله عليه السلام: «اني أمرت المعلى فخالفني فابتلي بالحديد»، إلّا أن سياق الرواية ليس فيها لحن التجريح والطعن بشخصه، وانما هي بلهجة التألم له.

وكذا رواية [٧١٢]: (المفضل بن عمر الجعفي، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام يوم صلب فيه المعلى، فقلت له: يا بن رسول الله ألا ترى هذا الخطب الجليل الذي نزل بالشيعة في هذا اليوم قال: وما هو؟ قلت: قتل المعلى بن خنيس. قال: رحم الله معلى قد كنت أتوقع ذلك لأنه أذاع سرنا، وليس الناصب لنا حربا بأعظم مؤنة علينا من المذيع علينا سرنا، فمن أذاع سرنا إلى غير أهله لم يفارق الدنيا حتى يعضه السلاح، أو يموت بخبل)[٢].

فإنها كسابقتها لم تجر في سياق الذم والطعن بشخصه، وانما يترحم عليه الإمام عليه السلام وكان يتوقع له وقوع الشر، فكأنه كان يتخوف عليه من ذلك، لما فعله من إذاعة السر، فهو وإن كان قد خالف أمر الإمام عليه السلام بذلك، إلّا أنه لا يظهر من الإمام عليه السلام الذم والطعن فيه لأجل مخالفته، ولذلك يترحم عليه.

---

(١) الخوئي، المعجم: ١٩/ ٢٦٧.

(٢) رجال الكشي: ٤٤٥.

ويؤيد ذلك ما ورد في كلام المفضل الراوي للحديث، حيث يعظم بين يدي الإمام عليه السلام ما جرى على المعلى، ويعتبره خطبا جليلا نزل بالشيعة.

وأما قول الإمام عليه السلام :«وليس الناصب لنا حربا بأعظم موبقة علينا من المذيع علينا سرنا» فإن النسخة المعروفة (بأعظم مؤونة علينا)، ولو سلم فمن المحتمل أن لا يكون المراد به أن المعلى قد ارتكب من الذنوب والموبقات الكبائر، وانما اراد المعنى اللغوي من (الموبقة)، وهي المهلكة أو المقيدة، فكأن المقصود أن إذاعة السر ليست أقل ضررا أو ثقلا أو إهلاكا من نصب الحرب علينا.

ولا شك أن الأمر كذلك، ولكن لا يمكن اعتبار مثل المعلى ومن لا يصبر على كتمان السر والصعب من حديث أهل البيت عليهم السلام بمنزلة من هو ناصب الحرب والعداء عليهم، وليس في كلام الإمام عليه السلام ما يشير إلى أن المعلى قد اذاع السر بقصد الحرب والعداء لهم عليهم السلام، وانما لمجرد ضعفه عن الصبر عن ذلك، ولا شك أن بين الأمرين فرقا كبيرا.

ونظير ذلك رواية حفص، قال: (دخلت على أبي عبدالله عليه السلام أيام قتل المعلى بن خنيس مولاه، فقال لي: يا حفص حدثت المعلى بأشياء فأذاعها فابتلى بالحديد، إني قلت له: إن لنا حديثاً من حفظه علينا حفظه الله، وحفظ عليه دينه ودنياه، ومن أذاعه علينا سلبه الله دينه ودنياه، يا معلى إنه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه، ورفعه ورزقه العز في الناس، ومن أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح أو يموت متحيرا)[1].

فإنه ليس في هذه الرواية ولا في غيرها الطعن والذم للمعلى، والبراءة منه بعد قتله، وإنما التحذير والتنبيه له من مخاطر إذاعة السر، وبيان ضعفه عن الصبر

---

(١) النعماني، الغيبة: ٤٥.

على ذلك.

هذا إذا لوحظت هذه الروايات كل على حدة، أماإذا لوحظت إلى جانب ما ورد في مدحه من إخبار الإمام عليه السلام بدخوله الجنة، ومطالبة الإمام بدمه، والاقتصاص من قاتله، والدعاء على داود بن علي الذي أمر بقتله، وقوله عليه السلام: «إنه ما كان ينال درجتنا إلّا بما ينال منه داود بن علي»، وأمثال هذه الروايات الذي ذكر السيد الخوئي رحمه الله أنها كلها صحاح[1] فالأمر يكون اوضح.

ومن هنا يكون تضعيف النجاشي رحمه الله له لا وجه له، بعد وجود هذه الروايات المادحة له، إلّا إذا لم يكن مطلعا عليها، أو يكون هو مقتضى الجمع عنده بين الأخبار المادحة والذامة، وتقديم الذامة على المادحة، لاجتهاد هو يراه سليما، ولكنه ليس ملزما على غيره.

أو يكون المنظور في التضعيف ليس هو حاله بشخصه، وإنما بالنظر إلى ما نسبه إليه الغلاة من الاباطيل، كما اشار ابن الغضائري رحمه الله «ان الغلاة يضيفون إليه كثيراً».

على أن ما ذكره رحمه الله من أنه كان مغيريا وانه دعا إلى محمد بن عبدالله بعد ذلك، وانه اخذ بظنه ذلك، كله مما لا شاهد عليه في ما تقدم من الروايات الكثيرة، المادحة والذامة، بل هي دالة على خلاف ذلك بوضوح.

---

(١) الخوئي، المعجم:١٩/ ٢٦٠.

٧٣ـ معلّى بن محمد البصري

قال النجاشي ﵀[١١١٧]: (معلى بن محمد البصري أبو الحسن، مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة...)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٤١]: (المعلى بن محمد، البصري، أبو محمد. يعرف حديثه، وينكر. ويروي عن الضعفاء ويجوز أن يخرج شاهداً)[٢].

وذكره الشيخ ﵀ بلا مدح ولا ذم[٦٣٤٣][٣]، وروى عنه في كامل الزيارات[٤] وفي تفسير القمي[٥].

وذكر السيد الخوئي ﵀: أن معلى بن محمد وقع في أسناد كثير من الروايات، تبلغ سبعمائة واثني عشر موردا[٦].

وقال: (الظاهر أن الرجل ثقة يعتمد على رواياته، وأماقول النجاشي من اضطرابه في الحديث والمذهب فلا يكون مانعا عن وثاقته، أمااضطرابه في المذهب فلم يثبت، كما ذكره بعضهم، وعلى تقدير الثبوت فهو لا ينافي الوثاقة، وأمااضطرابه في الحديث فمعناه أنه قد يروي ما يعرف، وقد يروي ما ينكر، وهذا أيضاً لا ينافي الوثاقة.

ويؤكد ذلك قول النجاشي: وكتبه قريبة.

---

(١) رجال النجاشي: ٤١٨.

(٢) رجال ابن الغضائري:٩٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٤٩.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات:٢٥٨ وغيرها.

(٥) تفسير القمي: ١/ ١٦٠ وغيرها.

(٦) الخوئي، المعجم:١٩/ ٢٧٣.

وأما روايته عن الضعفاء على ما ذكره ابن الغضائري فهي على تقدير ثبوتها، لا تضر بالعمل بما يرويه عن الثقات، فالظاهر أن الرجل معتمد عليه، والله العالم)[1].

وهذا الكلام منه ﵀ يدل على أن هذه الألفاظ لا تنافي الوثاقة، وينبغي أن يسري ذلك في كل من ورد وصفه في كتب الرجال بهذا الأوصاف.

ولكن عبارتي النجاشي ﵀ فيه أنه «مضطرب الحديث والمذهب» و«ان كتبه قريبة» تكاد أن تكونا متنافيتين، لأن ظاهر العبارة الأولى أن الاضطراب في حديثه عام، وليس في جزء قليل منه، وظاهر الثانية أن كتبه بشكل عام هي قريبة من الحق والصواب، وإذا كان فيها خلل فهو قليل.

ومن المحتمل أن تكون العبارة الأولى أنه مضطرب الحديث والمذهب هي التوصيف المعروف عنه في المدرسة التي اخذ منها النجاشي ﵀، وهم مجموعة اساتذته في هذا الفن، وتكون العبارة الثانية هي ملاحظته ﵀ بنفسه لكتب المعلى، وتكون في سياق الاستدراك على الأولى.

على أن ورود ذكره في اسناد أكثر من سبعمائة مورد من الكتب الأربعة، مع عدم ظهور الاضطراب فيها مما ينبغي أن يتوقف عنده الباحث، لما ذكرنا من أن قوله «مضطرب الحديث» ظاهره أنه مضطرب بشكل عام، ومن غير الطبيعي أن لا يظهر الاضطراب في مثل هذا العدد من الروايات التي يرويها.

---

(١) الخوئي، المعجم: ١٩/ ٢٨٠.

٧٤ـ وهب بن وهب أبو البختري

قال النجاشي رحمه الله [١١٥٥]: (روى عن أبي عبدالله عليه السلام وكان كذاباً، وله أحاديث مع الرشيد في الكذب، قال سعد: تزوج أبو عبدالله عليه السلام بأمه)[١].

وقال الشيخ رحمه الله [٧٧٩]: (وهب بن وهب أبو البختري عامي المذهب ضعيف، له كتاب اخبرنا جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن ابيه، ومحمد بن الحسن بن الصفار عن إبراهيم بن هاشم والسندي بن محمد عنه)[٢].

وذكره في الرجال [٤٧٢٤] من أصحاب الصادق[٣] عليه السلام.

وقال ابن الغضائري رحمه الله [١٥١]: (وهب بن وهب بن عبدالله... أبو البختري القاضي، كذاب عامي إلّا أن له عن جعفر بن محمد عليه السلام أحاديث كلها لا يوثق بها).

وفي نسخة أخرى:(كلها يوثق بها)، ولعل النسخة الثانية هي الأقرب، لانها هي الأكثر انسجاما مع صيغة الاستثناء، وهي التي اعتمدها السيد الخوئي رحمه الله.

والظاهر أن قضية زواج أبي عبدالله عليه السلام بأمه ثابتة، لكثرة من رواها من العامة والخاصة، وإن كان الكشي [٥٥٩] روى عن العباس بن هلال عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث: ثم ذكر أبو الحسن عن أبيه عليهما السلام: أنه خرج مع أبي عبدالله جده عليه السلام إلى نخله، حتى إذا كان ببعض الطريق لقيته أم أبي البختري

---

(١) رجال النجاشي: ٤٣٠.

(٢) الطوسي، الفهرست:٢٥٦.

(٣) الطوسي، الرجال:٣١٧.

فوقف وعدل بوجه دابته، فأرسلت إليه بالسلام فرد عليها السلام، فلما انصرف أبوه وجده إلى المدينة اتى قوم جعفراً عليه السلام فذكروا له خطبة أم أبي البختري، فقال لهم: لم أفعل[1].

لأن الظاهر منها بعد ملاحظة تلك الروايات الأخر أن الإمام الرضا عليه السلام يشير إلى أن أبا عبدالله عليه السلام لم يكن راغبا في التزويج بها في أول الأمر، ولا ينافي أنه تزوجها بعد ذلك.

وفي نسخة أخرى : أفعل، كما أشار إليه في الهامش.

وفي سير أعلام النبلاء انه ولي القضاء لعسكر المهدي العباسي، ثم قضاء المدينة وحرمها معاً وصلاتها، وحكى عن الخطيب أنه ولي قضاء القضاة بعد أبي يوسف، وذكر أنه توفي سنة مائتين وله بضع وسبعون سنة[2].

والمعروف عنه أنه يروي عن أبي عبدالله عليه السلام وربما كذب عليه، ففي كتاب أخبار القضاة لوكيع الضبي المتوفى (٣٠٦) هـ قال: قال مالك بن أنس: ما بال اقوام إذا خرجوا من المدينة يقولون: حدثنا جعفر بن محمد، حدثنا جعفر بن محمد، فاذا قدموا إلى المدينة انجحروا في البيوت، يريد بذلك أبا البختري.

وفيه: قال: حدثني أبو سعيد العقيلي، وكان من ظرفاء الناس وشعرائهم، قال: لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي صلى الله عليه وآله في قباء اسود ومنطقة، فقال له أبو البختري: حدثني جعفر بن محمد، عن ابيه، قال: نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وآله عليه قباء ومنطقة محتجزا فيها بخنجر.

فقال المعافى التيمي في أبيات له:

---

(١) رجال الكشي: ٣٧٥.

(٢) الذهبي، سير اعلام النبلاء: ٩/ ٣٧٥.

ويل وعول لأبي البختريإذا توافى الناس في المحـــشر

من قوله الزور وإعـــلانهبالكذب في الناس على جعفر

وفيه: عن عبد الله بن مالك، قال: كنت عند هارون ودخل أبو البختري، فقال: يا أمير المؤمنين حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن ابائه رفعه، قال: إذا كان يوم القيامة يؤخذ للناس القصاص إلّا من بني هاشم، فلما خرج قال هارون: لولا أن هذا قد كفانا بعض ما يهمنا من أمر المدينة لم اكن اقبله يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله في مجلسي[١].

وكأن ما يشير إليه النجاشي من أن له أحاديث مع الرشيد في الكذب هو هذا الحديث وأمثاله، وقد روى الكشي [٥٥٩] قال العباس: سمعت رجلا يخبر أن أبا البختري كان يحدث: إن النار تستأمر في قرشي سبع مرات، قال: فقال له أبو الحسن: قد قال الله عز وجل:(عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)[٢] الحديث[٣].

وهو مذموم السيرة في القضاء، وهو صاحب يحيى بن عبدالله بن الحسن ومن خرق أمانه الذي اعطاه الرشيد، في قصة معروفة يذكرها المؤرخون.

ومن هنا فما ذكره ابن الغضائري من «ان له أحاديث عن أبي عبدالله عليه السلام كلها يوثق بها» لا يخلو من غرابة، بناءً على تلك النسخة، وقد روى الشيخ كتابه عن ابن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد، وذكره الصدوق في المشيخة، وكان يفترض بهم أن يهملوه كما أهملوا غيره من قضاة العامة ورواتهم.

---

(١) وكيع، أخبار القضاة: ١/ ٢٥٣.

(٢) سورة التحريم :٥.

(٣) رجال الكشي: ٣٧٥.

الا أن تكون تلك الأحاديث رويت عنه أيام استقامته، عندما كان ربيباً للإمام أبي عبدالله عليه السلام، وينبغي أن يكون عمره عند وفاة الإمام الصادق عليه السلام نيفاً وعشرين، وقد ولي القضاء في سنة اثنتين وتسعين ومائة[1]، يعني بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام بأربع واربعين سنة.

وإذا تم هذا الاحتمال فهو يدل على أن التضعيف الوارد على لسان النجاشي والشيخ قد تجاهل حال الاستقامة عندما كان ربيباً للإمام أبي عبدالله عليه السلام.

أو أن التضعيف يراد به الإشارة إلى حاله كشخص وما صدر منه من اعمال وما قيل فيه من كلام، ولا يراد به بيان عدم اعتبار كل ما روي عنه، وانه لا ينافي أن يكون له كتاب أو روايات يوثق بها لأنها صدرت أيام وثاقته.

---

(١) وكيع: أخبار القضاة: ١/ ٢٤٤.

٧٥ـ محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران

قال النجاشي ﵀[٩٣٩]: (محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران...، كان ثقة في الحديث، إلّا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء.

وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازيِ الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السياري، أو عن يوسف بن السخت، أو عن وهبِ بن منبه، أو عن أبي علي النيشابوري (النيسابوري)، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمد بن علي أبي سمينة، أو يقول: في حديث، أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل بن زياد الادمي، أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع، أو عن أحمد بن هلال، أو محمد بن علي الهمداني، أو عبدالله بن محمد الشامي، أو عبدالله بن أحمد الرازي، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقي، أو عن محمد بن هارون، أو عن مويه بن معروف، أو عن محمد بن عبدالله بن مهران، أو ما ينفرد (يتفرد) به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، وما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبدالله بن محمد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه ﵀ على ذلك، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة)[1].

وقال الشيخ ﵀[٦٢٢]: (محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الاشعري

---

(١) رجال النجاشي:٣٤٨.

القمي، جليل القدر، كثير الروايات، له كتاب نوادر الحكمة... اخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا عن أبي المفضل... واخبرنا بها أيضاً الحسين بن عبيدالله وابن أبي جيد جميعا... واخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر ابن بابويه عن ابيه، ومحمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى عنه. وقال أبو جعفر بن بابويه: إلّا ما كان فيها من غلو أو تخليط وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني...)[1].

ثم ذكر باقي المستثنيات كما ذكرها النجاشي ﵀ عن محمد بن الحسن بن الوليد، مع اختلاف بسيط في اللفظ، إلّا في موردين، فقد ذكر الشيخ ﵀ الهيثم بن عدي ولم يذكره النجاشي، كما ذكر ما رواه جعفر بن محمد الكوفي في مستثنيات أبي جعفر بن بابويه قبل جعفر بن محمد بن مالك، ولم يرد في ما ذكره النجاشي ﵀ عن ابن الوليد جعفر بن محمد الكوفي، أنما ذكر جعفر بن محمد بن مالك.

ويلاحظ هنا.. أن هذه الاستثناءات انما هي من جميع ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى في كتبه، وليس هي من خصوص ما رواه في نوادر الحكمة، كما هو واضح في كلتا عبارتي النجاشي ﵀ عن ابن الوليد والشيخ ﵀ عن ابن بابويه.

ويلاحظ أيضاً.. أن من جملة المستثنيات ما إذا قال: «في كتاب ولم اروه» (النجاشي) أو «وجدت في كتاب ولم اروه» (الشيخ)، وذلك مبني على مذهب لهم يبدو أنه كان سائدا في ذلك الوقت، وهو عدم الاخذ بما وجد في كتب الأصحاب، ما لم تتم روايتها منهم سماعا أو إجازة.

ومن المعلوم أن ذلك من الالتزام بما لا يلزم، فإن الكتاب إذا عرف

---

(١) الطوسي، الفهرست:٤٣٨.

صاحبه بالتواتر أو بادلة حسية أو قريبة من الحس صحت الرواية عنه، ولا تكون مقطوعة أو مرسلة، وأيضاً إذا قال الراوي : وجدت في كتاب فلان، فظاهره الإخبار و الشهادة بنسبة الكتاب إليه، و ينبغي قبولها.

وربما كان التزام الأصحاب بضرورة السماع من الراوي والإجازة للكتاب، وعدم الاكتفاء بالعلم بنسبة الكتاب إليه نوعا من الاحتياط التعبدي، الذي كان له ما يبرره في ذلك الوقت، لكثرة الطرق البديلة لكتب الأصحاب ورواياتهم، ولكن ذلك في الوقت الحاضر مخالف للاحتياط لعدم توفر البديل.

وكذلك استثناء ما يرويه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو يقول: في حديث، او: روي، لكونها مراسيل.

ولكن الارسال في الرواية لا يستلزم الضعف، وانما يستلزم مجهولية الحال، فقد تكون الرواية صحيحة، والراوي ثقة يعرفه من يروي عنه، أو يعرفه صاحب نوادر الحكمة ولم يذكر اسمه لاي سبب كان، بل قد يكون قوله « من أصحابنا» إشارة إلى نوع من التوثيق له.

ويمكن التساؤل هنا: لماذا استثنى ابن الوليد وابن بابويه الروايات المرسلة من كتاب نوادر الحكمة فقط، ولم يرد عنهما أو عن غيرهما استثناء المراسيل من كتب أخرى ؟ مع أن كتب الأصحاب تتضمن عددا كثيراً من الروايات المرسلة، مما روي عن بعض أصحابنا أو عن رجل، أو نحو ذلك، ولا يمكن اغفاله لكثرته.

النظر فيمن استثني من

رواة كتاب (نوادر الحكمة)

٧٦ـ محمد بن موسى الهمداني

قال النجاشي رحمه الله [٩٠٤]: (محمد بن موسى بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمان، ضعفه القميون بالغلو، وكان ابن الوليد يقول: إنه كان يضع الحديث، والله أعلم. له كتاب ما روي في أيام الأسبوع، وكتاب الرد على الغلاة...)[١].

وقال ابن الغضائري رحمه الله [١٣٦]: (ضعيف، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهدا، تكلم القميون فيه بالرد، فاكثروا، واستثنوا من كتاب نوادر الحكمة ما رواه)[٢].

وفي كتاب من لا يحضره الفقيه[١٨١٧]: (وأما خبر صلاة يوم غدير خم، والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإن شيخنا محمد ابن الحسن رضي الله عنه كان لا يصححه، ويقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني، وكان كذاباً، غير ثقة، وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ - قدس الله روحه - ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح)[٣].

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٨.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٩٥.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه:٢/ ٩٠.

وذكر الشيخ ﵀ في ترجمة سعد بن عبدالله القمي [٣١٦] طريقه إلى كتبه، ومنها كتاب المنتخبات، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه، وحكى عن ابن بابويه أنه قال: (وأعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني، وقد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما اعرف طريقه من الرجال الثقات)[١].

وقال الشيخ ﵀ في ترجمة زيد النرسي [٢٩٩] وزيد الزراد[٣٠٠]: (لهما أصلان، لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، وكان يقول: وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني.

كتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه)[٢].

وقال ابن الغضائري ﵀ في ترجمة زيد الزراد وزيد النرسي[٥٣]: (قال أبو جعفر ابن بابويه: إن كتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسى السمان. وغلط أبو جعفر في هذا القول، فإني رأيت كتبهما مسموعة عن محمد بن أبي عمير)[٣].

ولم يرد فيه توثيق إلّا كونه من رواة كامل الزيارات[٤].

ويلاحظ هنا:

اولاً: أن ما ذكره النجاشي ﵀ عنه من أن القميين ضعفوه بالغلو لا ينسجم مع ما ذكره عنه من أن له كتاب الرد على الغلاة.

---

(١) الطوسي، الفهرست: ١٣٦.

(٢) الطوسي، الفهرست: ١٣٠.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٦٢.

(٤) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٣٢٥.

ثانياً: يظهر من كلامه التشكيك في ما ذكره عن ابن الوليد من اتهامه بانه كان يضع الحديث، فقد عقب عليه بقوله: «والله اعلم».

وكأنه يشير بذلك إلى اتهامه لمحمد بن موسى الهمداني بوضع كتب زيد الزراد والنرسي وخالد بن عبد الله بن سدير، التي اتضح أن لها أو لبعض منها طريقا آخر، وهو طريق ابن أبي عمير، وصرح ابن الغضائري ﵀ بانه غلط أبو جعفر، ويقصد الشيخ الصدوق ﵀ في ذلك، وقد تقدم أن مستنده اتهام شيخه ابن الوليد لمحمد بن موسى.

قال السيد الخوئي ﵀: (إن ظاهر كلام النجاشي التوقف في ضعف محمد بن موسى بن عيسى، ووضعه الحديث، حيث نسب ذلك إلى القميين وابن الوليد، ثم عقبه بقوله: والله أعلم، ولكنه قد مر في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى حكايته عن ابن الوليد استثناؤه ما يرويه عن محمد بن موسى الهمداني، وظاهر كلامه أنه ارتضاه، ولا يخلو الكلامان من تهافت).[1]

وليس من المهم بيان ما إذا كان في كلام النجاشي ﵀ تهافت أو لم يكن، ولا من المهم تحديد موقف النجاشي ﵀ من تضعيفه أو عدم تضعيفه، بعد أن اتضح أن المستند في ذلك هو اتهام ابن الوليد له بالوضع، الذي اتضح الخطأ فيه، بوجود طريق آخر وهو محمد بن أبي عمير للكتب التي اتهم بوضعها محمد بن موسى الهمداني.

ومنه يتضح أن اتهام ابن الوليد له بوضع الكتب المذكورة بعد انكشاف خطئه لابد أن يكون بسبب اجتهاد أو ظن، وليس ناشئا من اطلاع بالحس ونحوه.

---

(١) الخوئي، المعجم: ١٨/ ٢٩٨.

وينبغي أن يسري ذلك إلى كل اتهام بالوضع جرى على هذا النحو، وبهذا الاسلوب، مالم يظهر من كلام المُتهِم الاطلاع الحسي أو نحوه على ذلك، ومن الظاهر أن الاطلاع الحسي على الوضع ليس سهلا، لأن الواضع لا يجاهر وانما يتخفى به، ولا ينبغي أن تقبل الشهادة به من الرجاليين إلّا بدلائل واضحة، كاقرار الواضع نفسه.

وثالثاً: يظهر مما حكاه الشيخ ﷺ عن ابن بابويه في روايته لكتب سعد بن عبد الله أن مبناه وطريقته في الحديث هو عدم الرواية عمن يعتقد ضعفه، وروايته عمن يعرف طريقه من الثقاة حصراً.

ولا ينبغي أن يعتبر ذلك خاصاً بما رواه من كتاب المنتخبات لسعد بن عبد الله، إذ ليس من المقبول أن يهتمّ ابن بابويه بذلك في خصوص هذا الكتاب ولا يبالي بالرواية عن الضعفاء في غيره.

٧٧ـ محمد بن يحيى المعاذي

ذكره الشيخ ﷺ [٦٢٦٣] في ضمن جماعة من رجال نوادر الحكمة، وقال: (ضعفاء روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى)[١]، وذكره مرة أخرى [٥٨٩٣] ولم يذكر فيه شيئا[٢] ولكن روى عنه في التهذيب والاستبصار عدة روايات، كما روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات[٣].

---

(١) الطوسي، الفهرست:٤٣٨.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٤٠٢.

(٣) ابن قولويه، كامل الزيارات:١٩٦، ١٩٤.

٧٨ـ أبو عبد الله الرازي الجاموراني

ذكره ابن الغضائري ﵀[١٤٤]، فقال: (محمد بن أحمد، الجامُوراني، أبوعبدالله، الرازي، ضعفه القميون، واستثنوا من كتاب «نوادر الحكمة» ما رواه، وفي مذهبه ارتفاع)[١].

وذكره النجاشي ﵀، ولم يذكر فيه مدحا ولا ذما[١٢٣٨][٢].

وذكره الشيخ ﵀ في الرجال [٦٤١٢] و[٦٤٢٦][٣]، وفي الفهرست [٨٥٠][٤] بلا مدح ولا ذم.

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه ورد ذكره بعنوان الجاموراني أربعة عشر موردا، وأبي عبدالله الجاموراني ثمانية موارد، والجاموراني الرازي في مورد واحد، وأبي عبدالله الرازي اثنين وعشرين موردا[٥].

كما روى عنه في كامل الزيارات مرات عديدة[٦].

---

(١) رجال ابن الغضائري:٩٧.

(٢) رجال النجاشي: ٤٥٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٥٢،٤٥١.

(٤) الطوسي، الفهرست: ٢٧٣.

(٥) الخوئي، المعجم:٢٤/ ٧٧.

(٦) ابن قولويه، كامل الزيارات:٧٦وغيرها.

٧٩ـ أبو عبدالله السياري

قال النجاشي ﵀ فيه[١٩٢]: (أحمد بن محمد بن سيار أبو عبدالله الكاتب، بصري، كان من كتاب ال طاهر في زمن أبي محمد ﵇، ويعرف بالسياري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيدالله. مجفو الرواية، كثير المراسيل. له كتب)[١].

وهذه العبارة تدل بوضوح أن تصنيف الرجل في خانة الضعفاء هو من الحسين بن عبيدالله الغضائري، وأن النجاشي اخذ منه ذلك، وهو يؤكد ما تقدم مرارا أن النجاشي تابع لمدرسة سابقة عليه، عنيت بأمر الرجال وتصنيفهم في الضعفاء والثقات.

وفيها أيضاً أن اعتبار كثرة المراسيل أحد مناشئ الضعف يرجع بالضعف إلى غير معنى الصدق و الكذب.

وقال أيضاً: (أخبرنا الحسين بن عبيدالله قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، وأخبرنا أبو عبدالله القزويني قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، قال: حدثنا السياري، إلّا ما كان من غلو وتخليط)[٢].

وقال الشيخ ﵀[٧٠]: (أحمد بن محمد بن سيار، أبو عبدالله الكاتب، بصري، كان من كتاب آل طاهر في زمن أبي محمد ﵇، ويعرف بالسياري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفو الرواية، كثير المراسيل وصنّف كتباً كثيرة منها... كتاب النوادر أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا السياري، إلّا بما كان فيه من غلو

---

(١) رجال النجاشي: ٨٠.

(٢) المصدر السابق.

وتخليط)[١].

قال ابن الغضائري ﵀[١١]: (ضعيف، متهالك، غال، منحرف، استثنى شيوخ القميين روايته من كتاب « نوادر الحكمة». وحَكى علي بن محمد بن محبوب عنه في كتاب «النوادر» المصنف أنه قال بالتناسخ)[٢].

وقال الشيخ ﵀ في الاستبصار: (وقال: أبو جعفر بن بابويه ﵀ في فهرسته حين ذكر كتاب النوادر: استثنى منه ما رواه السياري، وقال: لا أعمل به ولا أفتي به لضعفه)[٣].

وروى الكشي ﵀ عن إبراهيم بن محمد بن حاجب، قال[١١٢٨]: (قرأت في رقعة مع الجواد ﵇ يعلم من سأل عن السياري: أنه ليس في المكان الذي ادعاه لنفسه، والا تدفعوا إليه شيئا)[٤].

---

(١) الطوسي، الفهرست:٦٦.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٤٠.

(٣) الطوسي، الاستبصار: ١/ ٢٣٧.

(٤) رجال الكشي:٦٤٢.

٨٠ـ يوسف بن السخت

ذكره الشيخ رحمه الله في رجاله [٥٩١٤]، [٦٣٩٢] بلا مدح ولا ذم[١].

وذكره ابن الغضائري رحمه الله فقال[١٥٧]: (ضعيف، مرتفع القول، استثناه القميون من «نوادر الحكمة»)[٢].

وفي رجال الكشي رحمه الله[١٠٠٨]: (قال أبو النضر: سمعت أبا يعقوب يوسف بن السخت، قال: كنت بسر من رأي أتنفل في وقت الزوال، إذ جاء إلي علي بن عبدالغفار، فقال لي: أتاني العمري رحمه الله، فقال لي: يأمرك مولاك أن توجه رجلا ثقة في طلب رجل، يقال له: علي بن عمرو العطار، قدم من قزوين، وهو ينزل في جنبات دار أحمد بن الخضيب، فقلت: سماني؟ فقال: لا، ولكن لم أجد أوثق منك. فدفعت إلى الدرب الذي فيه علي فوقفت على منزله، فإذا هو عند فارس، فأتيت عليا فأخبرته، فركب وركبت معه، فدخل على فارس فقام وعانقه، وقال: كيف أشكر هذا البر. فقال: لا تشكرني، فاني لم آتك، انما بلغني أن علي بن عمرو قدم يشكو ولد سنان، وأنا أضمن له مصيره إلى ما يحب، فدله عليه، فأخذ بيده فأعلمه أني رسول أبي الحسن عليه السلام، وأمره أن لا يحدث في المال الذي معه حدثا، وأعلمه أن لعن فارس قد خرج، ووعده أن يصير إليه من غد، ففعل، فأوصله العمري، وسأله عما أراد، وأمر بلعن فارس وحمل ما معه)[٣].

وحاصل القصة: أن علي بن عبدالغفار - وهو من أصحاب الإمام

---

(١) الطوسي، الرجال:٤٠٣ و٤٥٠.

(٢) رجال ابن الغضائري: ١٠٣.

(٣) رجال الكشي: ٥٧٢.

الهادي عليه السلام كما ذكر الشيخ [١] رحمه الله- ويوسف بن السخت يتعاونان لإخبار الرجل القادم من قزوين، وهو علي بن عمرو العطار ـ وهو نازل في دار فارس بن حاتم القزويني ـ بحال فارس، وأنه ورد اللعن بحقه، وأن عليه أن يحمل ما معه إلى العمري، وكل ذلك بأمر من العمري رحمه الله.

والرواية تتضمن توثيقا من علي بن عبدالغفار ليوسف بن السخت، لقوله: «لم اجد اوثق منك»، وقد ناقش فيها السيد الخوئي رحمه الله، معتبرا أن التوثيق فيها ليس من حيث اداء الحديث، وانما الوثاقة في إنجاز المأمور به، والإتيان به على وجه أتم، مضافا إلى أن راوي الحديث هو يوسف بن السخت نفسه، فلا يصح توثيقه بما يرويه هو عن نفسه[٢].

الا أن رواية محمد بن مسعود العياشي رحمه الله للقصة عن يوسف بن السخت بلا واسطة - وهو استاذ الكشي رحمه الله واهم مصادره في كتاب الرجال - تدل على وجود مقبولية للرجل، كما تدل على عدم انحرافه عن الإمام الهادي عليه السلام، ولا عن وكيله عثمان بن سعيد العمري، بغلو أو نحوه.

هذا ومحمد بن مسعود العياشي رحمه الله يروي عن يوسف بن السخت بلا واسطة في أربعة أو خمسة موارد، والكشي رحمه الله يرويها، ويروي عنه في موارد أخرى.

---

(١) الطوسي، الرجال:٣٨٨.

(٢) الخوئي، المعجم: ٢١/ ١٧٩.

٨١ـ وهب بن منبه

لا ذكر له في كتب الرجال من أصحابنا، وإذا كان المراد به الرجل المعروف في كتب العامة فهو من أصحاب الاسرائيليات، كما هو مشهور.

ولم تعرف له رواية في كتب أصحابنا إلّا ما رواه الصدوق رحمه الله عن أحمد بن عبد الله البرقي عن أبيه عن وهب بن منبه: (عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام قال: يسمت العاطس ثلاثا فما فوقها فهو ريح)[١] وهي غريبة جداً.

٨٢ـ أبو علي النيسابوري

ذكره الشيخ رحمه الله في رجاله[٦٤١٣][٢] فيمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام، ولا ذكر له غير ذلك، وغير استثنائه من رواة صاحب نوادر الحكمة[٣].

٨٣ـ أبو يحيى الواسطي

قال فيه النجاشي رحمه الله [٥١٣]: (سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي، لقى أبا محمد العسكري عليه السلام. أمه بنت محمد بن النعمان أبو جعفر الأحول مؤمن الطاق شيخنا المتكلم رحمه الله. وقال بعض أصحابنا: لم يكن سهيل بكل الثبت في الحديث)[٤].

وقال ابن الغضائري رحمه الله [٦٣]: (سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي، وامه بنت محمد بن النعمان أبي جعفر الاحول مؤمن الطاق، حديثه يعرف تارة، وينكر

---

(١) الصدوق، الخصال: ١٢٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٥١.

(٣) الخوئي، المعجم: ٢٢/ ٢٧٦.

(٤) رجال النجاشي. ١٩٢.

أخرى، ويجوز أن يخرج شاهدا).[١]

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست[٣٤٠][٢] وفي الرجال[٦٤١٤][٣] بلا مدح ولا ذم.

وذكر السيد الخوئي ﵀ في المعجم: (أبو يحيى الواسطي: وقع بهذا العنوان في إسناد عدة من الروايات، تبلغ أربعين موردا)[٤]، وروى عنه من الأعيان الاجلاء (أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن علي بن محبوب)[٥].

ومن ملاحظة جميع ما تقدم فيه، وخصوصا من كلام النجاشي «انه لم يكن بكل الثبت»، ينبغي أن يكون التضعيف فيه نسبيا اضافيا، بمعنى أنه ليس بالمستوى التام من الضبط والتثبت في الحديث، وليس بمعنى الاتهام بالكذب.

ومن الجمع بين كلام النجاشي فيه وبين استثنائه من نوادر الحكمة يظهر أن استثناءهم قد لا يراد به التضعيف بقول مطلق، وإنما يشمل من لم يكن بكل الثبت.

ومن الممكن أن يختلف النظر بين الأصحاب في الاعتماد عليه وتوثيقه، ولذلك روى عنه مثل أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن علي بن محبوب، ولم يقبل روايته ابن الوليد وابن بابويه.

---

(١) رجال ابن الغضائري:٦٦.

(٢) الطوسي، الفهرست:١٤٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ٤٥١.

(٤) الخوئي، المعجم: ٢٣/ ٩٦.

(٥) المصدر السابق.

٨٤ـ محمد بن علي بن إبراهيم (أبو سمينة)

قال النجاشي ﵀ [٨٩٤]: (محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي مولاهم، صيرفي، ابن أخت خلاد المقرئ، وهو خلاد بن عيسى. وكان يلقب محمد بن علي أبا سمينة، ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء. وكان ورد قم - وقد اشتهر بالكذب بالكوفة - ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة، ثم تشهر بالغلو، فجفي، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، وله قصة)[١].

وقال الشيخ ﵀[٦٢٤]: (محمد بن علي الصيرفي، يكنى أبا سمينة، له كتب، وقيل: إنها مثل كتب الحسين بن سعيد. أخبرنا بذلك جماعة، عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عنه، إلّا ما كان فيها من تخليط، أو غلو، أو تدليس، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه)[٢].

وقال الكشي ﵀ أبو سمينة محمد بن علي الصيرفي [١٠٣٢]: (قال حمدويه، عن بعض مشيخته: محمد بن علي رمى بالغلو.

قال نصر بن الصباح: محمد بن علي الطاحي هو أبو سمينة)[٣].

وقال ﵀ [١٠٣٣]: (وذكر علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان، أنه قال: كدت أن أقنت على أبي سمينة محمد بن علي الصيرفي، قال: فقلت له: ولم استوجب القنوت من بين أمثاله ؟ قال: إني لأعرف منه ما لا

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٢.

(٢) الطوسي، الفهرست: ٢٢٣.

(٣) رجال الكشي: ٥٨٩.

تعرفه. وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذابون المشهورون أبو الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصايغ ومحمد بن سنان وأبو سمينة أشهرهم)[١].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١٣٤]: (كذاب، غال. دخل قم واشتهر امره بها، ونفاه أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري ﵁ عنها. وكان شهيرا في الارتفاع، لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه)[٢].

وقال السيد الخوئي ﵀: (وقد وقع في إسناد كامل الزيارات، والمذكور فيه محمد بن علي القرشي... ويمكن أن يقال: إن محمد بن علي القرشي الواقع في سند كامل الزيارات لم يعلم أنه أبو سمينة، فإن أبا سمينة وإن كان قرشيا واسمه محمد بن علي، إلّا أنه لا يلازم انحصار المسمى بهذا الاسم فيه، فمن الممكن أنه رجل آخر، ورواية محمد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه لا تدل على الاتحاد، لإمكان روايته عن كلا الرجلين.

ومما يؤيد التغاير، أن الصدوق ﵁ روى في الفقيه: عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي القرشي، عن إسماعيل بن بشار، في طريقه إلى عبد الحميد الأزدي، وعن محمد بن علي القرشي الكوفي، عن محمد بن سنان، في طريقه إلى أبي الجارود، وعن محمد بن علي الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم، في طريقه إلى أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال. وعن محمد بن سنان في طريقه إلى إبراهيم بن سفيان، وعلي بن محمد الحضيني، ومحمد بن سنان. وقد التزم الصدوق ﵁ أن لا يذكر في كتابه إلّا ما يعتمد عليه، ويحكم بصحته، فكيف يمكن أن يذكر فيه روايات من هو معروف بالكذب

---

(١) رجال الكشي: ٥٨٩.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٩٤.

والوضع، إذا فمحمد بن علي القرشي الكوفي رجل آخر غير أبي سمينة، المشهور بالكذب)[1].

ولكن مجرد استبعاد رواية الصدوق ﵀ عن من هو معروف بالكذب لا يمكن أن تكون شاهدا على التغاير، خصوصا مع اتحاد الاسم واللقب واتحاد الراوي عنه.

ويلاحظ فيه.. أن التضعيف الوارد في شأنه مشدد ومؤكد، فالنجاشي ﵀ يصرح باشتهاره بالكذب في الكوفة، واشتهاره بالغلو في قم.

والشيخ ﵀ يذكر أن في حديثه تخليطا وغلوا وتدليسا، ثم يستثني مما يرويه عنه كل ذلك، كما يستثني كل ما انفرد به، ولا يعرف من غيره، والمألوف من عبارات الشيخ ﵀ في مثل هذه الموارد استثناء التخليط والغلو فقط.

وأيضاً ينبغي التساؤل فيما روي عن الفضل من أنه كاد أن يقنت على ابن أبي سمينة، وانه استوجب ذلك دون غيره من أمثاله، لماذا لا يستحق الغلاة والكذابون القنوت عليهم؟ ولماذا اختص بذلك أبو سمينة، حتى كاد أن يقنت عليه وإن لم يقنت بالفعل.

كما أن اعتبار أبي سمينة اشهر الكذابين وفيهم أبو الخطاب أيضاً لا يخلو من غرابة، ومن عجب.

---

(١) الخوئي، المعجم: ١٧/ ٣٢١.

٨٥ـ الهيثم بن عدي

لم يعرف عنه في كتب الحديث والرجال من أصحابنا إلّا هذا الاستثناء الوارد فيه، ذكره الذهبي في سير اعلام النبلاء فقال: مؤرخ[١]، وذكر أنهم يضعفونه.

وذكره الشيخ المفيد في الارشاد ممن ادخله السندي بن شاهك على جنازة الإمام الكاظم عليه السلام من الفقهاء ووجوه أهل بغداد، فنظروا إليه لا اثر به من جراح ولا خنق، واشهدهم على أنه مات حتف أنفه فشهدوا على ذلك[٢].

٨٦ـ سهل بن زياد الآدمي

قال النجاشي رحمه الله فيه[٤٩٠]: (سهل بن زياد، أبو سعيد الادمي، الرازي كان ضعيفا في الحديث، غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام...)[٣].

وقال ابن الغضائري رحمه الله [٦٥]: (سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي. كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية والدين. وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه. ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل)[٤]، وضعفه مرة أخرى في ترجمة ذريح

---

(١) الذهبي، سير اعلام النبلاء: ١٠/ ١٠٣.

(٢) المفيد، الارشاد: ٣٣٩.

(٣) رجال النجاشي: ١٨٥.

(٤) رجال ابن الغضائري: ٦٧.

المحاربي[٤٩][1].

وذكره الشيخ ﵀ في الفهرست، [٣٣٩] وقال:«ضعيف»[2]، وذكره في الرجال، [٥٦٩٩] وقال :«ثقة»[3]، وفي الاستبصار قال: (وأماالخبر الأول فراويه أبو سعيد الادمي، وهو ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه في رجال نوادر الحكمة)[4].

وقال السيد الخوئي ﵀ في المعجم: (وقع بعنوان سهل بن زياد في اسناد كثير من الروايات، تبلغ ألفين وثلاثمائة وأربعة موارد)[5].

وروى عنه في تفسير القمي[6] وكامل الزيارات[7].

وقال الكشي ﵀ في ترجمة صالح بن أبي حماد الرازي[١٠٦٨]: (قال علي بن محمد القتيبي:... كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي أبا سعيد الادمي، ويقول: هو الأحمق).[8]

علما أن النجاشي ﵀ قال في ترجمة صالح هذا[٥٢٦]: (وكان امره ملتبسا

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٥٩.

(٢) الطوسي، الفهرست: ١٤٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ٣٨٧.

(٤) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٢٦١.

(٥) الخوئي، المعجم: ٩/ ٣٥٨.

(٦) تفسير القمي: ٢/ ٥٩، ٣٥١.

(٧) ابن قولويه، كامل الزيارات:٥٥،وغيرها.

(٨) رجال الكشي: ٦٠٧.

يعرف وينكر...)[١]، وقال ابن الغضائري ﵀ فيه[٧٣]: (ضعيف)[٢].

والظاهر أن قول النجاشي ﵀: «إن أحمد بن محمد بن عيسى كان يشهد عليه بالغلو والكذب» ليس لشهادة حسية، بمعنى أنه شاهده يكذب ويغلو، كما يشهد الشاهد امام القاضي، وانما المقصود أنه على اتم الجزم واليقين بانه كاذب وغالي، من قبيل قولنا اشهد أن الموت حق والبعث حق، واشهد أن محمداً ﷺ رسول الله، واشهد أن فلانا عدو الله.

كما أن الظاهر أن أحمد بن محمد بن عيسى هو اقدم واسبق طبقة من سهل بن زياد، لما ذكره الكشي ﵀ أنه لقي الرضا ﵇، وذكر الشيخ ﵀ أنه من أصحاب الرضا ﵇، ويروي عن الإمام الهادي والجواد ﵈، ولا يروي عن الإمام العسكري ﵇.

وسهل لم ترد له رواية إلّا عن الإمام العسكري ﵇، وإن جعله الشيخ ﵀ من أصحاب الجواد والهادي والعسكري ﵈، وأيضاً حكاه الكشي عن نصر بن الصباح.

وفي الكافي رواية له عن علي بن مهزيار، يقول: «فحدثني علي بن مهزيار بهذا في سنة احدى وعشرين ومائتين»[٣]، وكأنه يشير بذلك إلى بدايات طلبه للعلم.

وفي مقدمة الكافي ذكر سهل بن زياد من مشايخ الكليني، والمعروف أن رواياته عنه بواسطة العدة، إلّا أنه ورد في بعض الموارد في صدر السند من دون

---

(١) رجال النجاشي: ١٩٨.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٧٠.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٣٨٤.

أن يكون معطوفا على السند المروي عن العدة، مما يدل على روايته عنه بدون واسطة.

وكيف كان فالظاهر أن ما صدر من الفضل بن شاذان في حقّه وما جرى له من قبل أحمد بن محمد بن عيسى كان في مقتبل عمره التحصيلي وبدايات طلبه للعلم، وأنه بقي بعد ذلك فترة طويلة حتى صار من كبار مشايخ الحديث والاجازة، حتى تتلمذ على يديه العدة من كبار علماء الري، والكليني ﵀ يروي عنه بواسطتهم أكثر من الف ومائتين رواية، واكثر ذلك يرويه الشيخ ﵀ عنه.

وحتى الصدوق ﵀ روى عنه في الفقيه، وروى عنه بعض كتب المشيخة، في حين أن الصدوق ﵀ كان ينبغي أن يتبع ابن الوليد في تضعيفه، وقد صرح أن كل من لم يحكم بصحته محمد بن الحسن بن الوليد فهو عندنا متروك غير صحيح.

الا أن ظهور امره وكثرة رواياته لم تدع مجالا للشك والتردد فيه، حتى للصدوق ﵀، وشتان ما بين نهي أحمد بن محمد بن عيسى الناس السماع منه والرواية عنه، وبين ورود هذا العدد الهائل من الروايات عنه.

على أن تضعيف أحمد بن محمد بن عيسى لا يمكن الاخذ به، لوضوح المبالغة والتشدد فيه، فلم يعهد اسلوب الإخراج من البلد للضعيف، ولا البراءة ونهي الناس عن السماع عنه.

كما أن تضعيف ابن الغضائري ﵀ لا يخلو من مفارقة، وهي أنه لو كان - كما يقول - فاسد الدين والرواية لكان في غاية السقوط عن الاعتبار، فما المصحح لاتهامه بعد ذلك بانه يروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.

وأما تضعيف الشيخ ﵀ له في الاستبصار بانه «ضعيف جداً عند نقاد

الأخبار» فهو لم يرد في كلام الشيخ ﵀ إلّا عند التعارض، ومحاولة تقديم الخبر الآخر عليه، مما يعني أن المراد الضعف الاضافي، أي بالقياس إلى غيره مما هو اقوى منه ويقدم عليه عند التعارض، والا فلو كان المراد بالضعف السقوط عن الاعتبار لم يكن هناك ما يصحح رواية حوالي الف أو أكثر عنه في كتاب استدلالي كالتهذيب، أو في الجمع بين الأخبار كالاستبصار.

على أن توثيق الشيخ ﵀ له مرة وتضعيفه مرة أخرى، أو تضعيف غيره كالنجاشي ﵀ وابن الغضائري ﵀، يدل على تعدد الاجتهادات في شأنه، فالتوثيق اجتهاد والتضعيف اجتهاد، وقد تقدم نظير ذلك.

وتقدم عن الكافي رواية سهل عن طاهر بن حاتم في حال استقامته، فتقييد روايته عنه بحال استقامته دليل على براءته منه ومن أمثاله في غير حال الاستقامة[١].

وكذا ورد في طريق النجاشي إلى محمد بن الحسن بن شمون[٨٩٩]: (عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون بكتبه كلها ما خلا التخليط)[٢].

وروى الكشي [٩٩٦] عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى وعن سهل بن زياد [٩٩٧] عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن العسكري ﵇ اللعن لعدد من الغلاة [٣].

والظاهر أن التضعيف فيه ناظر إلى ما ورد في شأن الرجل في الجملة، على طريقة: أن كل ما ورد فيه يدوّن، ويثبت عليه في ترجمته، والتوثيق ناظر إلى آخر

---

(١) الكليني، الكافي : ١/ ٨٦.

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٦.

(٣)رجال الكشي : ٥٦٧.

ما وصل إليه من الحال في الشهرة ومقبولية الرواية والاعتماد عليه.

وكأنهم كانوا يميلون إلى التضعيف أكثر من ميلهم إلى التوثيق، لما يرون فيه من الاحتياط بترك الرواية عنه والاكتفاء بغيره، ولكن ذلك ربما يناسب زمانهم، بسبب كثرة المصادر الأخرى وتوفرها، ولا يناسب زماننا لعدم توفر المصادر، فالتوثيق والتضعيف كلاهما خلاف الاحتياط، فلا يصار إليه إلّا بدليل.

٨٧ـ محمد بن علي الهمذاني

ذكر النجاشي ﵀ [٩٢٨] أنه وكيل الناحية، وابنه القاسم وكيل، وابوه علي وكيل، وجده إبراهيم بن محمد وكيل الناحية المقدسة، وقال: (وكان في وقت القاسم بهمذان معه أبو علي بسطام بن علي والعزير بن زهير، وهو أحد بني كشمرد، ثلاثتهم وكلاء في موضع واحد بهمذان. وكانوا يرجعون في هذا إلى أبي محمد الحسن بن هارون بن عمران الهمذاني وعن رأيه يصدرون، ومن قبله عن رأي أبيه أبي عبدالله هارون. وكان أبو عبدالله وابنه أبو محمد وكيلين..)[١].

وذكره الشيخ ﵀ في الرجال [٦٢٦٤] مع بعض رواة نوادر الحكمة، وقال: (ضعفاء، روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى)[٢].

وقال ابن الغضائري ﵀ [١٣٥]: (كانت لابيه وصلة بابي الحسن ﵇، وحديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل...)[٣].

والظاهر أن تضعيف الشيخ ﵀ له ناشئ من استثنائه من كتاب نوادر الحكمة، بقرينة ذكر رواية محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة عنه.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٤٤.

(٢)الطوسي، الرجال: ٤٣٨.

(٣) رجال ابن الغضائري: ٩٤.

وأما قول ابن الغضائري ﵀ :«حديثه يعرف وينكر» فقد تقدم نظيره، وانه راجع إلى ملاحظة المضمون، وليس إلى حال الراوي، وكأن الاهم في نظره في التضعيف هو الرواية عن الضعفاء كثيراً واعتماد المراسيل، وقد تقدم نظير ذلك.

وعليه فمن المحتمل قوياً أن استثناءه من رواة نوادر الحكمة راجع إلى ما ذكره ابن الغضائري، وليس إلى اتهامه بالكذب في الرواية والا فمن المستبعد جداً أن يكون وكيلاً للناحية وهو متهم بالكذب.

علما أن الرجل يروي عنه ابن قولويه في كامل الزيارات[١].

٨٨ـ عبد الله بن محمد الشامي

روى عنه الكليني [٢]﵀ ويحتمل اتحاده مع عبدالله بن محمد الدمشقي[٣]، ولم يرد فيه مدح ولا ذم غير استثنائه من نوادر الحكمة.

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٢٢٣وغيرها.

(٢) الكليني، الكافي: ٦/ ٣١٩ و٣٧١.

(٣) التفرشي، نقد الرجال: ٣/ ١٣٩.

وهو كسابقه غير أنه روى عنه في التهذيب[١].

أحمد بن الحسين بن سعيد

قال النجاشي ﵀[١٨٣]: (أبو جعفر الأهوازي، الملقب دندان، روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا حماد بن عيسى فيما زعم أصحابنا القميون، وضعفوه، وقالوا: هو غال، وحديثه يعرف وينكر)[٢].

وقال الشيخ ﵀ [٦٧]: (روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا عن حماد بن عيسى، فيما زعم أصحابنا القميون، وذكروا أنه غال وحديثه يعرف وينكر... ومات أحمد بن الحسين بقم وقبره بها)[٣].

وقال ﵀ في الرجال: ([٥٩٧٣] أحمد بن الحسين بن سعيد [٥٩٧٤] أحمد بن بشير البرقي، روى عنهما محمد بن أحمد بن يحيى، وهما ضعيفان ذكر ذلك ابن بابويه)[٤].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٢]: (يكنى أبا جعفر، روى عن أكثر رجال أبيه، وقالوا: سائرهم إلاّ حمّاد بن عيسى، وقال القميون: كانَ غالياً، وحديثه ـ في ما رأيته ـ سالم، والله أعلم، وهو الملقب دندان)[٥].

---

(١) الطوسي، التهذيب: ٦/ ٢٩١.

(٢) رجال النجاشي: ٧٧.

(٣) الطوسي، الفهرست:٦٥.

(٤) الطوسي، الرجال:٤١٢.

(٥) رجال ابن الغضائري: ٤١.

ومن الواضح أن النجاشي والشيخ وابن الغضائري رحمهم الله ليس عندهم في شأن الرجل إلّا ما حكوه عن القميين، والمظنون قويا أنهم يشيرون إلى استثنائه من نوادر الحكمة بقرينة قول الشيخ فيه وفي أحمد بن بشير: «وهما ضعيفان ذكر ذلك ابن بابويه».

ويظهر من عبارة ابن الغضائري ﷺ عدم قبوله لما حكي عنهم، والتشكيك فيه، لقوله: «وحديثه فيما رايته سالم، والله اعلم».

وقد روى عنه ابن قولويه عن أبيه في كامل الزيارات[١].

ولكن في كتاب (اتعاظ الحنفا) للمقريزي الباحث في أخبار الخلفاء الفاطميين في مصر ورد ذكر (دندان) باسم (محمد بن الحسين)، وليس باسم (أحمد بن الحسين)، كواحد من الدعاة الأوائل للحركات الباطنية الشيعية التي تولدت منها الدعوة الفاطمية، وذكر معه ميمون القداح أو ابنه عبدالله بن ميمون، واشار في هامشه إلى مصادر أخرى، كالفهرست لابن النديم والفرق بين الفرق للبغدادي والتبصير في الدين للاسفراييني[٢].

ولا يمكن الوثوق بما ورد فيه، أو في المصادر الأخرى التي اشير إليها، لضعف المتن والسند.

---

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٤٦٢.

(٢) المقريزي، اتعاظ الحنفا: ١/ ٣٩.

٩٠ـ أحمد بن بشير الرقي

ذكره الشيخ ﵀ بعنوان أحمد بن بشير البرقي [٥٩٧٤] مشيراً إلى كونه من رواة كتاب نوادر الحكمة وتضعيفه من قبل ابن بابويه[١]، وله القليل من الروايات في كتب الحديث.

٩١ـ محمد بن هارون

ذكره الشيخ ﵀ [٦٢٦٥] مشيراً إلى استثنائه من نوادر الحكمة[٢]، ولكن روى عنه في الكافي[٣] وفي من لا يحضره الفقيه[٤]، وفي الخصال[٥] بواسطة محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة، وذلك لا ينسجم مع استثنائه من قبل ابن الوليد وابن بابويه.

وقال السيد الخوئي ﵀: (رواية الصدوق ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن هارون، تنافي التزامه بعدم روايته رواية لم يصححها شيخه ابن الوليد، كما تقدم في ترجمة محمد بن موسى الهمداني)[٦].

وكما روى عنه الصفار في بصائر الدرجات عدة روايات[٧]، كما روى عنه

---

(١) الطوسي، الرجال: ٤١٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٣٨.

(٣) الكليني، الكافي: ٧/ ٢٠٠.

(٤) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٥٢.

(٥) الصدوق، الخصال: ٣١٠.

(٦) الخوئي، المعجم: ٣/ ٣٣٥.

(٧) الصفار، بصائر الدرجات: ١٢٥، ١٤٠ وغيرها.

في مختصر البصائر[١].

٩٢ـ مويه بن معروف

ضعفه الشيخ ﵀ [٦٢٦٦] مشيرا إلى استثنائه من نوادر الحكمة[٢]، وليس له ذكر غير ذلك.

٩٣ـ محمد بن عبدالله بن مهران

قال النجاشي ﵀[٩٤٢]: (من أبناء الأعاجم، غال، كذاب، فاسد المذهب والحديث، مشهور بذلك. له كتب، منها: كتاب الممدوحين والمذمومين، كتاب مقتل أبي الخطاب، كتاب مناقب أبي الخطاب، كتاب الملاحم، كتاب التبصرة، كتاب القباب، كتاب النوادر، وهو أقرب كتبه إلى الحق، والباقي تخليط، قاله ابن نوح، أخبرنا ابن نوح قال: حدثنا الحسن بن حمزة الطبري قال: حدثنا ابن بطة قال: حدثنا البرقي عنه)[٣].

وقال فيه الشيخ ﵀[٥٧٧٤]: (يرمى بالغلو، ضعيف)[٤].

وذكره مرة أخرى [٦٢٦٧] وضعفه أيضاً، وذكر أنه روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى[٥].

وقال ابن الغضائري ﵀[١٣٩]: (غال، ضعيف، كذّاب. له كتاب في

---

(١) الحلي، مختصر بصائر الدرجات : ١٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٣٨.

(٣) رجال النجاشي: ٣٥٠.

(٤) الطوسي، الرجال: ٣٩١.

(٥) الطوسي، الرجال: ٤٣٨.

الممدوحين والمذمومين يدل على خبثه وكذبه)[١].

وقال الكشي ﵀[٨٣١]: (محمد بن عبدالله بن مهران غال...)[٢].

وقال [١٠٨١]: (قال محمد بن مسعود : محمد بن عبدالله بن مهران متهم وهو غال)[٣].

ولكن روى الكشي ﵀ عنه في ذم أحمد بن سابق[١٠٤٣][٤] ومحمد بن الفرات[١٠٤٦][٥] وهما من الغلاة.

وروى عنه في كامل الزيارات[٦]، وفي الكافي[٧]، والتهذيب[٨]، والاستبصار[٩].

وروى عنه في الفقيه[١٠]، وذكره في المشيخة[١١]، وذكر طريقه إليه، وتقدم أن ذلك ينافي التزامه بعدم روايته رواية لم يصححها شيخه ابن الوليد، كما تقدم في ترجمة محمد بن موسى الهمداني.

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٩٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٠١.

(٣) رجال الكشي: ٦١٢.

(٤) رجال الكشي: ٥٩٦.

(٥) رجال الكشي: ٥٩٧.

(٦) ابن قولويه، كامل الزيارات:٣٢١، ٥٢٨.

(٧) الكليني، الكافي:٧/ ١٩٠ وغيرها.

(٨) الطوسي، تهذيب الاحكام:٨/ ٤٢٧ وغيرها.

(٩) الطوسي، الاستبصار:٤/ ٦٧ وغيرها.

(١٠) الصدوق، من لا يحضره الفقيه:٣/ ٣٧٤.

(١١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه:٤/ ٥٢٥.

٩٤ـ الحسن بن الحسين اللؤلؤي

قال النجاشي ﵀[٨٣]: (كوفي ثقة كثير الرواية، له كتاب مجموع نوادر)[١].

وقال الشيخ ﵀[٦١١٠]: (روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ضعفه ابن بابويه)[٢].

وروى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات [٣].

وفي ترجمة أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، قال النجاشي ﵀[١٨٥]: (له كتاب يعرف باللؤلؤة - وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي-)[٤]، ثم ذكر طريقه إلى كتاب اللؤلؤة لأحمد بن الحسن وفيه: (حدثنا أحمد بن أبي زاهر قال: حدثنا الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن أحمد بن الحسن به)[٥].

وقال الشيخ ﵀[٦٩]: (أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، ثقة، وليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي. وله كتاب اللؤلؤة...)[٦]، ثم ذكر طريقه إلى الكتاب بنص ما ذكره النجاشي ﵀.

وقرب السيد الخوئي ﵀ أن يكون الحسن بن الحسين اللؤلؤي المعروف المذكور في كتب الأخبار والرجال واحدا، وهو المترجم له، وهو الراوي عن أحمد بن الحسن بن الحسين، وليس الاسم مشتركا بين الراوي عن أحمد بن

---

(١) رجال النجاشي: ٤٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ٤٢٤.

(٣) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٢٦١.

(٤) رجال النجاشي: ٧٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الطوسي، الفهرست: ٦٦.

الحسن بن الحسين وبين أبيه الحسن بن الحسين، لأن الأول هو المعروف بوصف اللؤلؤي، وأما والد أحمد فهو لم يوصف باللؤلؤي، فإن اللؤلؤي وصف لأحمد نفسه، باعتبار أنه صنف كتاب اللؤلؤة، ويظهر ذلك من عبارة الشيخ و النجاشي بأدنى تأمل.

ثم إنه على تقدير تسليم التعدد، فلا شك في انصراف الحسن بن الحسين اللؤلؤي، إلى من هو المعروف بهذا الوصف عند التوثيق أو التضعيف، فإن والد أحمد، لم يتحقق له ولا رواية واحدة، كيف ولو كانت له رواية، لرواها ابنه لا محالة.

وعلى ذلك يكون توثيق النجاشي واستثناء ابن الوليد، وابن بابويه من نوادر الحكمة، وأبي العباس، مع تقرير النجاشي له واردين على مورد واحد فهما متعارضان[١].

وذكر ﷺ أنه وقع في اسناد عدة من الروايات تبلغ ثلاثة وثلاثين موردا[٢].

يوسف بن الحارث

ليس له ذكر غير ما ورد من استثنائه من رجال نوادر الحكمة.

الا أن له عدة روايات في الكافي[٣] والتهذيب[٤] وبعض يرويها عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة، كما ذكر السيد الخوئي ﷺ [٥].

---

(١) الخوئي، المعجم: ٥/ ٢٩٨.

(٢) الخوئي، المعجم: ٥/ ٢٩٩.

(٣) الكليني، الكافي: ٧/ ١٩٩.

(٤) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٦١.

(٥) الخوئي، المعجم: ٢١/ ١٧٦.

٩٥ـ جعفر بن محمد الكوفي

لا يذكر فيه إلّا استثناؤه من نوادر الحكمة، عدا ما ذكره السيد الخوئي رحمه الله[١] من أن له عدة روايات في الكافي[٢].

٩٦ـ جعفر بن محمد بن مالك

قال النجاشي رحمه الله [٣١٣]: (جعفر بن محمد بن مالك... كان ضعيفا في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعا، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا ادري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله، وليس هذا موضع ذكره)[٣].

قال ابن الغضائري رحمه الله[٢٧]: (كذاب متروك الحديث جملة، وفي مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه)[٤].

وورد ذكره في من استثناهم محمد بن الحسن بن الوليد من رجال نوادر الحكمة، ووافقه في ذلك ابو العباس بن نوح، وابو جعفر بن بابويه رحمهم الله.

وذكره الشيخ رحمه الله في الفهرست[١٤٧][٥] ولم يشر إلى مدح أو ذم فيه، لكن ذكره في الرجال وقال[٦٠٣٧]: (كوفي ثقة، ويضعفه قوم، روى في مولد القائم عليه السلام

---

(١) الخوئي، المعجم: ٥/ ٩٩.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٢٥٤.

(٣) رجال النجاشي: ١٢٢.

(٤) رجال ابن الغضائري: ٤٨.

(٥) الطوسي، الفهرست: ٩٢.

اعاجيب)[١].

وهو من رجال كامل الزيارات[٢] وتفسير علي بن إبراهيم[٣].

وذكر السيد الخوئي ﵀ أنه وقع في اسناد جملة من الروايات تبلغ عشرة موارد[٤] ويشير بذلك إلى الكتب الأربعة.

وظاهر كلام النجاشي ﵀ في استغرابه من رواية الشيخين الجليلين الثقتين ابن همام وابي غالب ﵉ أن العالم الثقة لا ينبغي له أن يروي عن الضعيف، خصوصا وانه تعمد توصيفهما بالثقتين في هذا المقام، وهو يؤكد ما اشرنا إليه ومن خلال القرائن المتقدمة أن مفهوم الثقة عندهم ليس خصوص الصادق في نقل الرواية مع قطع النظر عما عدا ذلك، وانما معنى اعلى من ذلك.

كما يظهر عن ابن الغضائري ﵀ في قوله: «وكل عيوب الضعفاء فيه» بعد تعداده لثلاثة أمور: هي الكذب والارتفاع في المذهب والرواية عن الضعفاء والمجاهيل، أن هذه الأمور هي المعيار في التضعيف عندهم ولا تنحصر في الكذب.

والرجل كما هو واضح مختلف في شأنه، فالشيخ ﵀ يوثقه صريحا، وابن همام وابو غالب وابن قولويه وعلي بن إبراهيم يوثقونه ضمنا، بناءا على القول بذلك، والنجاشي وابن الغضائري وابن الوليد وابن نوح وابن بابويه يضعفونه كما تقدم صريحا أو ضمنا، وقد صرح الشيخ ﵀ بعد توثيقه بوجود قول آخر

---

(١) الطوسي، الرجال: ٤١٨.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ٢٤٦وغيرها.

(٣) تفسير القمي: ١/ ٣١٤وغيرها.

(٤) الخوئي، المعجم: ٥/ ٨٩.

بتضعيفه من قوم آخرين.

وظاهر كلام الشيخ ﷺ أن الاختلاف في شانه اجتهادي، وليس ناشئا من اطلاع حسي على حاله أو قريب من الحس، إذ لا يصح منه ﷺ - مع التفاته إلى وجود ما يصلح لأن يكون شهادة حسية بجرحه - أن يشهد شهادة حسية بعدالته.

ويكون ذلك نظير قول القائل :(اشهد بعدالة زيد، وقد سمعت بعض الناس يقولون: رأيناه يشرب الخمر)، من دون أن يعقب على ذلك بخطئهم في ما استندوا إليه ووجه الخطأ بذلك.

كما لا يصح أن يشهد الشيخ بعدالته شهادة قريبة من الحس بأن يكون أمره ظاهرا مشهورا بالعدالة، وفي نفس الوقت يذكر أن هناك من يشهد بعدم عدالته لظهور حاله وشهرته بذلك أيضاً، من دون أن يعقب بما يوضح الحال، إذ لا يمكن أن تكون له شهرتان متناقضتان.

فالأقرب أن الاختلاف ناشئ من الاختلاف في المباني التي يعتمد عليها كل طرف في التضعيف أو التوثيق.

ويحتمل أن يكون كلام ابن الغضائري ﷺ في اتهامه بالكذب ناشئا مما ذكره الشيخ ﷺ عنه أنه روى في مولد القائم اعاجيب، وقد تقدم نظير ذلك منه في الحسن بن محمد بن يحيى ابن اخي طاهر[٤١][1].

هذا وفي رسالة أبي غالب الزراري - بعد أن ذكر عددا من مشايخه - قال: (وجعفر بن محمد بن مالك الفزاري البزاز، وكان كالذي رباني، لأن جدي محمد بن سليمان حين أخرجني من الكُتّاب جعلني في البزازين عند ابن عمه الحسين

(١) رجال ابن الغضائري: ٥٤.

بن علي بن مالك، وكان أحد فقهاء الشيعة وزهادهم، وظهر بعد موته من زهده مع كثرة ما كان يجرى على يده، أمر عجيب، ليس هذا موضع ذكره...)[1].

ومثل هذا التوثيق في حقه من أبي غالب الناشئ من المعاشرة الطويلة والاطلاع عن قرب، يدل على أن التضعيف الوارد في حقه من النجاشي وغيره ناشئ من اجتهادات حدسية ونحوها، أو من اعتماد على كلمات آخرين من دون الاطلاع على حاله من قرب.

٩٧ـ عبد الله بن محمد الدمشقي

كما يبدو هو نفس عبدالله بن محمد الشامي المتقدم ذكره.

---

(١) رسالة أبي غالب الزراري: ١٥٠.

والمتلخص من كل ما تقدم في الاستثناءات الواردة في رجال نوادر الحكمة أن الاستثناء لا يمكن استفادة الشهادة الحسية أو القريبة من الحس منه في كذب الراوي، وانما هو عبارة عن عدم اعتماد ابن الوليد وابن بابويه عليه في الرواية، وهو معنى أعم من الاتهام بالكذب، وقد تكون له أسباب أخرى متعددة في ذلك.

فقد يكون بسبب الاتهام بالغلو في العقيدة، وقد تقدم أن المعيار في تحديد الغلو يختلف بحسب اجتهاد الشخص واعتقاده.

نظير ما تقدم من ابن الغضائري في أبي يحيى الواسطي من أن «حديثه يعرف تارة وينكر أخرى»، فمن الواضح أن ذلك يختلف باختلاف النظر والاجتهاد، فضلا عما تقدم من أن ذلك وصف للحديث وليس للراوي.

وقد يكون الاستثناء من ابن الوليد وابن بابويه لمجهولية حال الراوي عندهما، وليس عند محمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، ولذلك استثنيا ما إذا قال:« رواه بعض أصحابنا»، لأن ظاهر ذلك أنه هو يعرفه، أو على الأقل يحتمل ذلك، وان ابن الوليد وابن بابويه لا يعرفانه، ولذلك استثنياه.

وقد يكون الاستثناء لأجل الرواية بالوجادة، كما إذا قال: «وجدت في كتاب ولم اروه»، وهذه مسالة اجتهادية، قد يكون صاحب نوادر الحكمة أو غيره لا يرى فيها ضررا.

ومن المحتمل قويا أن كثيراً من التضعيف مبني على نوع من الاحتياط، وقد يكون مبالغا فيه، فيتورعون عن الرواية عن الشخص لاي سبب كان، اكتفاءا عنه بغيره، وقد يكون ذلك صحيحا منهم في وقته لتوفر البدائل، ولكنه في الوقت الحاضر مخالف للاحتياط، لعدم توفر البدائل، فلا يجوز المصير إليه إلّا

ببينة، كما تقدم.

والمذكورون في الاستثناء كثير منهم غير معروفين في كتب الرجال، إلّا من حيث ما ورد فيهم من الاستثناء من ابن الوليد وابن بابويه، والمعروفون المذكورون في كتب الرجال قد يكون مختلفاً فيهم، كما تقدم في محمد بن موسى الهمداني، الذي اتهمه ابن الوليد بوضع أصل زيد النرسي وزيد الزراد، وأشار الشيخ ﵀ وابن الغضائري ﵀ إلى أنهما مسموعان من طريق آخر، وكما تقدم في جعفر بن محمد بن مالك حيث أثنى عليه أبو غالب الزراري ثناءاً بالغاً، وقد يجري هذا الكلام في غيرهما أيضاً.

يضاف إلى ذلك ما تقدم من اختلاف موقف الصدوق ﵀ من هذه الاستثناءات، فتارة يقول: «كل من ضعفه شيخنا ابن الوليد فهو متروك عندنا ضعيف»، ويتوقف في الرواية عنه، وتارة نجد أن بعضهم يروي عنه في الفقيه، بل جعله في المشيخة، وذكر طريقه إليه.

وفي الختام.. لا بُدَّ من الإشارة أن الاستثناءات المتقدمة من رواة نوادر الحكمة إذا كان يستفاد منها التضعيف فلا بُد أن يكون عدم الاستثناء دليلاً على التوثيق والاعتماد عليه.

وهذا المعنى إذا لم يكن واضحا في عبارة النجاشي ﵀ عن ابن الوليد فهو واضح في عبارة الشيخ ﵀، حيث ان اباجعفر بن بابويه روى جميع كتب محمد بن أحمد بن يحيى إلّا ما كان فيها من غلو أو تخليط، وهو كذا وكذا.

وهو يدل بوضوح على أن ما رواه فهو يعتمده وما استثناه فهو لا يعتمده، فهو نص بكلا طرفي القضية من الإيجاب والسلب.

أما عبارة النجاشي ﵀ عن ابن الوليد فربما لا تدل على أكثر من الإشارة إلى جانب السلب في الاستثناءات، فقد لا يستفاد منها الاعتماد على ما عدا المستثنى منه.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. اتعاظ الحُنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، أحمد بن علي المقريزي (ت:٨٤٥هـ)، لجنة إحياء التراث الإسلامي التابعة لوزارة الأوقاف المصرية، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ.

٣. الاختصاص، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي رحمه الله (ت:٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، السيد محمود الزرندي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٤. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة ١٣٦٣هـ ش.

٥. الإرشاد، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي رحمه الله (ت:٤١٣هـ)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٦. اكمال الدين وإتمام النعمة، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله (ت:٣٨١هـ)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ.

٧. الأمالي، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله (ت:٣٨١هـ)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ.

٨. بصائر الدرجات الكبرى، محمد بن الحسن الصفار ﵀ (ت:٢٩٠هـ)، مؤسسة الأعلمي، طهران ١٤٠٤هـ.

٩. التوحيد ، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ره (ت:٣٨١هـ) ، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني ، منشورات جماعة المدرسين ، قم المقدسة .

١٠. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ﵀ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة ١٣٦٥ هـ ش.

١١. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي ﵀ (من اعلام القرنين الثالث والرابع)، مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٢. جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي﵀ (ت:٤١٣هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١٣. الخصال، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي﵀ (ت: ٣٨١ هـ)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، ١٣٩١هـ.

١٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي﵀ (ت:٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد قيومي، نشر الفقاهة، الطبعة الرابعة ١٤٣١هـ.

١٥. دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري الإمامي ﵀ (من أعلام القرن الخامس)، نشر وتحقيق: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.

١٦. رجال الكشي، محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي ﵀ (ت: حدود

٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد تقي فاضل الميبدي، السيد أبو الفضل الموسويان، مؤسسة الطباعة التابعة لوزارة الثقافة و الإرشاد الإيرانية، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ش.

١٧. رجال النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي ﵀ (ت:٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة السابعة ١٤٣٤هـ.

١٨. رجال الطوسي، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ﵀ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد قيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٢٨هـ.

١٩. رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ﵀ (من أعلام القرن الخامس)، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، دار الحديث، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٢٠. رجال ابن داود، الحسن بن علي بن داود الحلي ﵀ (ت:بعد٧٠٧هـ) تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٩٢هـ.

٢١. رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه، أحمد بن محمد بن سليمان الزراري الشيباني ﵀ (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، دار زين العابدين ١٤٣٧هـ.

٢٢. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

٢٣. العدة في أصول الفقه، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي﵀ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٤. علل الشرائع، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ﵀ (ت:٣٨١هـ)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ.

٢٥. عيون أخبار الرضا، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ﵀ (ت:٣٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٢٦. عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب (من أعلام القرن الخامس)، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٦٩ هـ.

٢٧. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الشيخ عبد الحسين الاميني﵀ (ت:١٣٩٢هـ)، مطبعة الحيدري، طهران، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ.

٢٨. الغيبة، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ﵀ (ت:٤٦٠هـ)، نشر وتحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ.

٢٩. الغيبة، محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف (بابن أبي زينب النعماني ﵀) (ت: حدود ٣٦٠هـ)، تحقيق: فارس حسون، اسيانا ١٤٢٨هـ.

٣٠. فلاح السائل، علي بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسني﵀ (ت:٦٦٤هـ).

٣١. الفهرست، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ﵀ (ت:٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد قيومي، نشر الفقاهة، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ.

٣٢. الكافي، ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني الرازي﵀ (ت:٣٢٨/ ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة

السابعة ١٣٨٣ هـ ش.

٣٣. كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ جواد قيومي، نشر الفقاهة، الطبعة السادسة ١٤٣٥هـ.

٣٤. كشف الغمة ، علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي (ت:٦٩٣ ه)، نشر دار الأضواء ، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣٥. المجدي في أنساب الطالبيين، علي بن أبي غانم العلوي العمري (من اعلام القرن الخامس)، تحقيق: الشيخ أحمد المهدوي الدامغاني، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٦. مختصر بصائر الدرجات، الحسن بن سليمان الحلي ره (من علماء القرن التاسع) المطبعة الحيدرية في النجف الاشرف، الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ.

٣٧. المسائل السرويّة، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي رحمه الله (ت:٤١٣هـ)، تحقيق: صائب عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٣٨. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي رحمه الله (ت:١٤١٣هـ)، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، الطبعة الأولى.

٣٩. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ.

٤٠. نقد الرجال، السيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي (من أعلام القرن الحادي عشر)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى١٤١٨هـ.

فهرس المواضيع

مقدمة ٣

المقام الأول
تقديم البحث وتلخيص النتائج

تقديم وتلخيص ٩
ألفاظ الجرح والتعديل ١٠
مصطلح الضعف ١١
سبق العامة لعلم الرجال ١١
مصطلح العامة في الضعف ١٢
المعتبر من الشهادات ١٣
بين الكشي وسائر الرجاليين ١٤
اختلاف الرجاليين ١٤
الضعف النسبي ١٦
بعض مناشىء التضعيف ١٩
التضعيف والأخذ بالرواية ٢٠
إطلاقات أخرى للضعف ٢٢
التحول في علم الرجال ٢٤
التضعيف بالغلو ٢٦

مراتب الغلو ٢٨
موارد الغلو ٢٩
الغلو والنبوة ٣١
التوسع في معنى الغلو ٣٢
مصطلح التخليط ٣٣
التورع عن الروايات الضعيفة ٣٣
التقليد في علم الرجال ٣٥
معنى الثقة ٣٦

المقام الثاني
تراجم بعض الرجال

١ـ إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي ٤١
٢ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ٤٦
٣ـ إبراهيم بن محمد بن سعيد ٤٦
٤ـ إبراهيم بن يزيد المكفوف ٤٧
٥ـ إسماعيل بن سهل الدهقان ٤٨
٦ـ إسماعيل بن يسار الهاشمي ٤٩
٧ـ إسماعيل بن علي بن علي الخزاعي ٤٩
٨ـ الحسن بن محمد بن سهل النوفلي ٥١
٩ـ الحسن بن راشد الطُفاوي ٥٢
١٠ـ الحسين بن يزيد النوفلي ٥٢
١١ـ الحسين بن عبيد الله السعدي ٥٣
١٢ـ الحسن بن خرزاذ ٥٥

١٣ـ الحسين بن أحمد المنقري ٥٦
١٤ـ الحسن بن سعيد ٥٧
١٥ـ الحسن بن العباس بن الحريش الرازي ٥٩
١٦ـ الحسن بن أبي عثمان المعروف بسجادة ٦٢
١٧ـ الحسن بن محمد بن جمهور ٦٥
١٨ـ الحسن بن محمد بن يحيى ٦٦
١٩ـ الحسن بن أحمد بن القاسم ٧٠
٢٠ـ الحسين بن أحمد بن المغيرة ٧٠
٢١ـ إسحاق بن محمدالبصري ٧١
٢٢ـ نصر بن صباح ٧٥
٢٣ـ محمد بن الحسن بن شمون ٨١
٢٤ـ محمد بن سنان ٨٦
٢٥ـ٢٦ بشير النبال ومحمد بن كثير ١٠٥
٢٨ـ عبدالله بن القاسم الحارثي ١٠٩
٢٩ـ عبدالله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل ١١٠
٣٠ـ سفيان بن مصعب العبدي ١١١
٣١ـ إسحاق بن الحسن ١١٥
٣٢ـ أحمد بن الحسن بن إسماعيل ١١٦
٣٣ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي ١١٧
٣٤ـ أحمد بن الحسين بن عبدالملك ١١٩
٣٥ـ أحمد بن محمد بن عيسى ١٢٠
٣٦ـ أحمد بن هلال ١٢٦

٣٧ـ أحمد بن محمد بن جعفر ١٣٨
٣٨ـ أحمد بن محمد بن عبيد الله ١٣٩
٣٩ـ أحمد بن محمد بن أحمد ١٤٠
٤٠ـ أحمد بن أبي زاهر ١٤٠
٤١ـ أحمد بن ميثم ١٤١
٤٢ـ ثابت بن أبي صفية ١٤١
٤٣ـ حصين بن المخارق ١٤٢
٤٤ـ حنظلة بن زكريا ١٤٢
٤٥ـ داود بن كثير ١٤٣
٤٦ـ سهل بن زاذويه ١٤٧
٤٧ـ سلمة بن الخطاب ١٤٧
٤٨ـ سالم بن أبي سلمة الكندي ١٤٩
٤٩ـ صالح بن الحكم ١٥٠
٥٠ـ طاهر بن حاتم ١٥١
٥١ـ عبد الله بن عبدالرحمن الأصم المسمعي ١٥٣
٥٢ـ عبيد الله بن أبي زيد الانباري ١٥٥
٥٣ـ علي بن محمد بن جعفر ١٥٧
٥٤ـ علي بن أبي سهل حاتم ١٥٨
٥٥ـ علي بن جعفر الهَمَانِي ١٥٩
٥٦ـ عمر بن عبد العزيز ١٦١
٥٧ـ عمارة بن زيد ١٦٣
٥٨ـ محمد بن الحسن بن عبدالله الجعفري ١٦٦

٥٩ـ محمد بن أورمة ١٦٧
٦٠ـ محمد بن عيسى بن عبيد ١٧٥
٦١ـ محمد بن حسان الرازي ١٨٩
٦٢ـ محمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي ١٩٠
٦٣ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة ١٩٢
٦٤ـ محمد بن جعفر الأسدي ١٩٤
٦٥ـ محمد بن بحر الرُّهني ١٩٧
٦٦ـ محمد بن عبد الله بن محمد ١٩٩
٦٧ـ محمد بن وهبان ٢٠٢
٦٨ـ موسى بن سعدان الحناط ٢٠٣
٦٩ـ منصور بن حازم ٢٠٤
٧٠ـ منصور بن العباس ٢٠٥
٧١ـ المفضل بن عمر ٢٠٦
٧٢ـ مُعَلّى بن خُنيس ٢٢٩
٧٣ـ معلّى بن محمد البصري ٢٣٤
٧٤ـ وهب بن وهب أبو البختري ٢٣٦
٧٥ـ محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران ٢٤٠

النظر فيمن استثني من رواة كتاب (نوادر الحكمة)

٧٦ـ محمد بن موسى الهمداني ٢٤٣
٧٧ـ محمد بن يحيى المعاذي ٢٤٦
٧٨ـ أبو عبد الله الرازي الجاموراني ٢٤٧

٧٩ـ أبو عبدالله السياري ٢٤٨
٨٠ـ يوسف بن السخت ٢٥٠
٨١ـ وهب بن منبه ٢٥٢
٨٢ـ أبو علي النيسابوري ٢٥٢
٨٣ـ أبو يحيى الواسطي ٢٥٢
٨٤ـ محمد بن علي بن إبراهيم (أبو سمينة) ٢٥٤
٨٥ـ الهيثم بن عدي ٢٥٧
٨٦ـ سهل بن زياد الآدمي ٢٥٧
٨٧ـ محمد بن علي الهمذاني ٢٦٢
٨٨ـ عبد الله بن محمد الشامي ٢٦٣
٨٩ـ عبد الله بن أحمد الرازي ٢٦٤
٩٠ـ أحمد بن بشير الرقي ٢٦٦
٩١ـ محمد بن هارون ٢٦٦
٩٢ـ مويه بن معروف ٢٦٧
٩٣ـ محمد بن عبدالله بن مهران ٢٦٧
٩٤ـ الحسن بن الحسين اللؤلؤي ٢٦٩
٩٥ـ جعفر بن محمد الكوفي ٢٧١
٩٦ـ جعفر بن محمد بن مالك ٢٧١
٩٧ـ عبد الله بن محمد الدمشقي ٢٧٤
المصادر والمراجع ٢٧٩